منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

أوابـك

التقرير الربع السنوي حول

الأوضاع البترولية العالمية

الربع الرابع – تشرين الأول / أكتوبر – كانون الأول/ ديسمبر

2018

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
أوابـك

التقرير الربع السنوي حول

الأوضاع البترولية العالمية

الربع الرابع - تشرين الأول / أكتوبر - كانون الأول/ ديسمبر

2018

تقديم

يسـر الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصـدرة للبترول **"أوابك"** في إطار متابعتها الدورية للمستجدات في السوق البترولية العالمية، أن تقدم لواضعي سياسات الطاقة والعاملين في مجال الصـناعة النفطية في الدول الأعضـاء **التقرير الربع السـنوي حول التطورات الرئيسـية في السـوق البترولية العالمية**، والذي يغطي الربع الرابع من عام 2018.

يسـتعرض **الجزء الأول** من التقرير الواقع والآفاق المسـتقبلية للتطورات الاقتصـادية العالمية وفق المجموعات الاقتصادية الدولية الرئيسية. أما **الجزء الثاني**، فيتطرق إلى التطورات في المؤشرات الرئيسـية لسـوق النفط العالمية، والمتمثلة في أسـعار النفط الخام والمنتجات النفطية، والعوامل المؤثرة عليها من عرض وطلب ومسـتويات المخزون النفطي والعوامل الأخرى، وحركة التجارة النفطية في الأسـواق الرئيسـية، وتطور صـناعة تكرير النفط الخام العالمية. ويتناول **الجزء الثالث** التطورات في عدد من المؤشرات في أسواق الغاز الطبيعي التي من أهمها الأسعار الفورية للغاز الطبيعي، وأسعار الغاز الطبيعي المسـيل في أسـيا، والكميات المسـتوردة من الغاز الطبيعي المسـيل ومصـادرها. فيما خصـص **الجزء الرابع** لمتابعة أخر التطورات في مجال الطاقات المتجددة. ويسـتعرض **الجزء الخامس** أهم الأحداث الاقتصادية والعوامل الجغرافية السياسية والعوامل الأخرى التي شهدتها السوق البترولية العالمية وكانت لها تأثيرات مباشـرة أو غير مباشـرة على أسـعار النفط، أما **الجزء السـادس** فيتناول التطورات الحاصـلة في اتفاق باريس لتغير المناخ والأمور المرتبطة به، ويسـتعرض **الجزء السابع والأخير** من التقرير الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في منظمة أوابك.

وتأمل الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصـدرة للبترول **"أوابك"** أن يقدم هذا التقرير دعماً مستمراً لراسمي سياسات الطاقة المستقبلية في دولها الأعضاء، وأن يمثل مصدراً مهماً للتعرف على المسـتجدات في السـوق البترولية العالمية ومدى انعكاسـاتها على دولنا الأعضـاء، وذلك من أجل العمل وفقاً لاتجاهات ورؤية بعيدة المدى للمحافظة على مكانتها في سوق البترول العالمية.

والله ولي التوفيق ،،،

الأمين العام

عباس علي النقي

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية	**9**
1. التطورات في اقتصادات الدول الصناعية	11
2. التطورات في اقتصادات الدول النامية والدول الناشئة	19
ثانياً : التطورات في أسواق النفط العالمية	**26**
1. التطورات في الأسعار الفورية للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية	26
1.1 أسعار النفوط الخام المختلفة	26
2.1 أسعار بعض المنتجات النفطية	32
2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط خلال الربع الرابع من عام 2018	37
1.2 العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق	37
1.1.2 الإمدادات النفطية العالمية	37
2.1.2 الطلب العالمي على النفط	46
3.1.2 مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة	53
2.2 العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط	58
3. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية	59
1.3 واردات وصادرات الولايات المتحدة من النفط الخام والمنتجات النفطية	59
2.3 واردات وصادرات اليابان من النفط الخام والمنتجات النفطية	67
3.3 واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية	67
4.3 واردات وصادرات الهند من النفط الخام والمنتجات النفطية	68
5.3 صادرات دول الاتحاد السوفيتي السابق من النفط الخام والمنتجات	69

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
4. تطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية	69
ثالثاً : التطورات في أسواق الغاز الطبيعي العالمية	**75**
1. الأسعار الفورية للغاز الطبيعي في السوق الأمريكي	75
2. انتاج الغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية	76
3. أسواق الغاز الطبيعي المسيل في أسيا	77
رابعاً : التطورات في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة	**80**
خامساً : أهم الأحداث التي شهدتها السوق البترولية العالمية	**86**
سادساً: التطورات في اتفاق باريس لتغير المناخ	**91**
سابعاً : الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في أوابك	**93**
الخلاصة	**98**

	قائمة الأشكال	رقم الصفحة
الشكل 1:	التوقعات الأولية المتعلقة بمعدل النمو الاقتصادي العالمي، 2018 – 2019	10
الشكل 2:	التوقعات الأولية لمعدل النمو الاقتصادي في الدول الصناعية، 2018 – 2019	12
الشكل 3:	التوقعات الأولية لمعدل النمو الاقتصادي في الدول النامية والدول الناشئة، 2018 – 2019	20
الشكل4:	المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك، 2014 – 2018	29
الشكل 5:	المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس، 2017 – 2018	31
الشكل 6:	المعدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الأعضاء، 2017 – 2018	32
الشكل 7:	المعدلات الربع السنوية لأسعار الغازولين الممتاز في الأسواق الرئيسية، 2017 – 2018	35
الشكل 8:	نسبة الضريبة من أسعار الغازولين الممتاز في بعض الدول الصناعية، شهر ديسمبر 2018	36
الشكل 9:	التطورات الربع السنوية لإمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، 2017 – 2018	38
الشكل 10:	التطورات الربع السنوية للإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية 2017 – 2018	40
الشكل 11:	التغير الربع السنوي في إمدادات العالم من النفط وسوائل الغاز الطبيعي، 2017 – 2018	42
الشكل 12:	المتوسط الربع السنوي لإمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة وعدد الحفارات العاملة، 2017 – 2018	44
الشكل 13:	تطور إجمالي عدد الآبار المحفورة من النفط والغاز الصخريين في الولايات المتحدة الأمريكية، 2014 – 2018	45
الشكل 14:	التطورات الربع السنوية للطلب العالمي على النفط، 2017 – 2018	47

	قائمة الأشكال	رقم الصفحة
الشكل 15:	التطورات الربع السنوية للطلب على النفط في الدول الصناعية، 2017 – 2018	49
الشكل 16:	التطورات الربع السنوية للطلب على النفط في الدول النامية، 2017 – 2018	53
الشكل 17:	تطور الزيادة في المخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن متوسط السنوات الخمس السابقة	55
الشكل 18:	تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع، 2017 – 2018	58
الشكل 19 :	مصادر واردات الولايات المتحدة من النفط الخام، 2017 – 2018	62
الشكل 20:	مصادر واردات الولايات المتحدة من المنتجات النفطية، 2017 – 2018	62
الشكل 21:	وجهة صادرات الولايات المتحدة من النفط الخام، 2017-2018	65
الشكل 22:	وجهة صادرات الولايات المتحدة من المنتجات النفطية، 2017 – 2018	65
الشكل 23:	التطورات في كميات النفط الخام المستهلك في المصافي العالمية، 2017 – 2018	72
الشكل 24:	التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية، 2017 – 2018	75
الشكل 25:	الإمدادات الربع السنوية للغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، 2017 – 2018	77
الشكل 26:	مقارنة كمية إنتاج النفط الخام بصادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوابك، 2016 – 2018	94
الشكل 27:	مقارنة مستويات أسعار النفط بقيمة صادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوابك، 2016 – 2018	96

	قائمة الجداول	رقم الصفحة
الجدول 1:	تطور التوقعات الأولية لمعدلات النمو الاقتصادي العالمية، 2018 – 2019	10
الجدول 2:	متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس وبعض الخامات العربية، 2017 – 2018	28
الجدول 3:	المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية في الأسواق الرئيسية، 2017 – 2018	34
الجدول 4:	تطور إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي	38
الجدول 5:	متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة وعدد الحفارات العاملة، 2017 – 2018	43
الجدول 6:	تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية، 2017 – 2018	47
الجدول 7:	تطور الطلب على النفط في الدول الصناعية	49
الجدول 8:	تطور الطلب على النفط في دول العالم الأخرى (الاقتصادات النامية والمتحولة)	52
الجدول 9:	تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع	57
الجدول 10:	مصادر واردات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية، 2017 – 2018	61
الجدول 11:	وجهة صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية، 2017 – 2018	64
الجدول 12:	تطور صافي واردات (صادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة واليابان والصين والهند	66
الجدول 13:	تطور صافي واردات (صادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة واليابان والصين والهند	66
الجدول 14:	تطور كميات النفط الخام المستهلكة في المصافي العالمية، 2017 – 2018	71
الجدول 15:	تطور متوسط معدلات تشغيل مصافي التكرير العالمية، 2017 – 2018	73
الجدول 16:	تطور كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية	74

	قائمة الجداول	رقم الصفحة
الجدول 17:	تطور متوسط الأسعار الفورية للغاز الطبيعي في السوق الأمريكي	76
الجدول 18:	تطور كميات ومتوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل المستورد في أسواق شمال شرق آسيا	79
الجدول 19:	قدرات توليد الطاقات المتجددة في الدول الأعضاء، 2017	84
الجدول 20:	إنتاج الطاقات المتجددة في الدول الأعضاء، 2016	84
الجدول 21:	الأهداف الاستراتيجية للطاقة المتجددة في الدول الأعضاء في منظمة أوابك	85
الجدول 22:	تعديلات الإنتاج وفقاً للإتفاق الجديد لخفض الإنتاج بين دول أوبك وبعض منتجي النفط من خارجها (أوبك +)	87
الجدول 23:	التطور الربع السنوي في كمية صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء، 2017 – 2018	94
الجدول 24:	التطور الربع السنوي في قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء، 2017 – 2018	96

أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية

شهد أداء الاقتصاد العالمي استقرار نسبي خلال الربع الرابع من عام 2018، لينتهي عام 2018 مفعماً بالعديد من الأحداث الاقتصادية الهامة التي أثرت بصورة متباينة على هذا الأداء، وأصبح من المؤكد أن يكون لها تأثير سلبي واضح على نمو الاقتصاد العالمي خلال عام 2019. حيث تشير غالبية التوقعات إلى تأثر أداء الاقتصاد العالمي على المدى القريب بالعديد من التحديات، كاستمرار التوترات التجارية العالمية، وتشديد السياسة النقدية (خاصة من قبل البنك الفيدرالي الأمريكي)، وضعف الأوضاع المالية في العديد من الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، إلى جانب حالة عدم اليقين المرتبطة بخروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي (Brexit)، والقضايا المالية في بعض اقتصادات دول الاتحاد الأوروبي، والزيادة المتوقعة لضريبة المبيعات في اليابان، وارتفاع مستويات الديون العالمية. وفي هذا السياق أشار صندوق النقد الدولي في أحدث توقعاته لحالة الاقتصاد العالمي إلى أن النمو أصبح أقل انتظاما، وحالة عدم اليقين حول التوقعات آخذة في التزايد.

وتشير التوقعات إلى أن تأثير النزاعات التجارية الحالية سيظل محدوداً، يأتي ذلك تزامناً مع بدء المفاوضات حول التجارة بين الولايات المتحدة والصين في شهر ديسمبر 2018 والتي ستستمر لمدة ثلاثة أشهر. ومع ذلك، قد يؤدي ارتفاع التوترات حول التجارة، مع نتائج تزايد حالة عدم اليقين، إلى تراجع الثقة في قطاع الأعمال والمستهلكين، وهو ما يُشكل ضغط إنخفاضي متزايد على توقعات أداء الاقتصاد العالمي. كما أن القيود الحمائية التجارية المكثفة قد تؤثر على الاستثمارات وتدفقات رأس المال والإنفاق الاستهلاكي، مما سينعكس بشكل سلبي على سوق النفط العالمي.

وتتباين التوقعات بشأن النمو الاقتصادي من فترة إلى أخرى – سواء بالنسبة للاقتصاد العالمي أو بالنسبة لاقتصادات الدول فرادى، وذلك بناء على المستجدات التي تطرأ عند فترة إعداد تلك التقديرات. وفي هذا السياق، تشير أحدث التقديرات الأولية إلى نمو الاقتصاد العالمي في عام 2018 بمعدل 3.7%، وهو نفس مستوى التقديرات الصادرة في نهاية الربع الثالث من عام 2018. كما تشير التوقعات الأولية في نهاية الربع الرابع من عام 2018 إلى نمو الاقتصاد العالمي بمعدل 3.5% في عام 2019، وهو مستوى أقل من التوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق والبالغة 3.6%، كما يوضح ***الجدول (1) والشكل (1)***.

الجدول (1)

تطور التقديرات والتوقعات الأولية لمعدلات النمو الاقتصادي العالمية، 2018-2019

(%)

	التقديرات والتوقعات الأولية في نهاية الربع الثالث من عام 2018		التقديرات والتوقعات الأولية في نهاية الربع الرابع من عام 2018		التغير في التقديرات والتوقعات الأولية (%)	
	2018	2019	2018	2019	2018	2019
العالم	**3.7**	**3.6**	**3.7**	**3.5**	–	(0.1)
الدول الصناعية	2.4	2.1	2.3	2.0	(0.1)	(0.1)
الولايات المتحدة	2.9	2.5	2.9	2.6	–	0.1
اليابان	1.1	1.1	0.8	1.0	(0.3)	(0.1)
منطقة اليورو	2.0	1.9	1.9	1.7	(0.1)	(0.2)
الصين	6.6	6.2	6.5	6.1	(0.1)	(0.1)
الهند	7.6	7.4	7.5	7.2	(0.1)	(0.2)
البرازيل	1.1	1.8	1.1	1.8	–	–
روسيا	1.6	1.7	1.6	1.7	–	–

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.
- 2018: تقديرات / 2019: توقعات

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك .

الشكل (1)

التقديرات والتوقعات الأولية المتعلقة بمعدل النمو الاقتصادي العالمي، 2018 – 2019 (%)

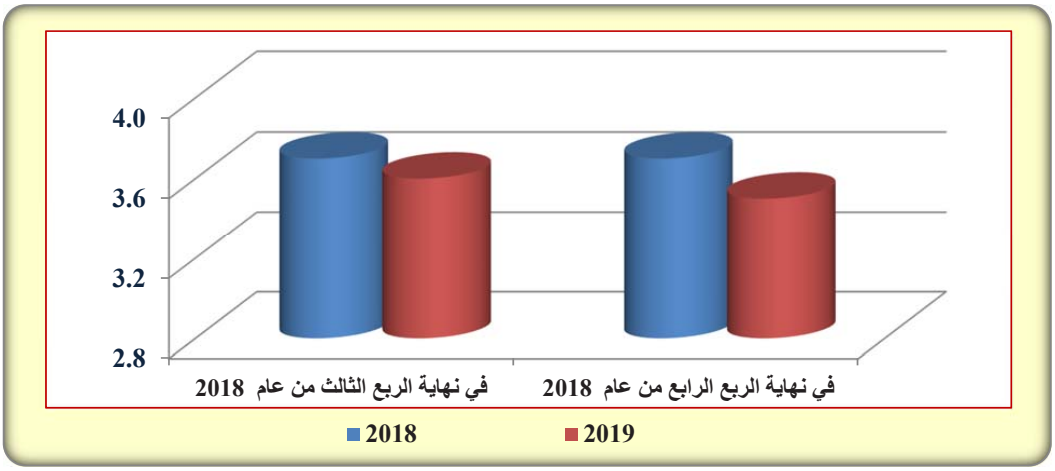

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

ويعود التغير في توقعات عام 2019 إلى التراجع النسبي في أداء معظم اقتصادات الدول الصناعية (باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية) واقتصادات الدول النامية والدول الناشئة خلال الربع الرابع من عام 2018، لتزيد المخاوف بشأن إمكانية تباطؤ وتيرة نمو الاقتصاد العالمي خلال عام 2019.

يأتي ذلك تزامناً مع الإتفاق الجديد الذي توصلت إليه دول منظمة أوبك والدول المنتجة من خارجها في شهر ديسمبر 2018، بشأن خفض الإنتاج بدء من شهر يناير 2019 ولمدة ستة أشهر، أي حتى شهر يونيو 2019، والذي تم التوصل إليه لمعالجة اختلال التوازن المتنامي بين العرض والطلب العالمي على النفط. هذا ومن المتوقع أن ينعكس هذا الإتفاق الجديد بشكل إيجابي إلى حد ما على أداء اقتصادات الدول المنتجة للنفط، جنباً إلى جنب مع ارتفاع نسبي محدود في حجم الاستثمارات على المدى القريب.

وفي هذا السياق، يجدر الذكر بأن الاستقرار في أسعار السلع الأساسية، ولا سيما أسعار النفط، يُعد أمر ضروري لتحقيق النمو المستدام في أداء الاقتصاد العالمي.

1. التطورات في اقتصادات الدول الصناعية

تشير التقديرات الأولية في نهاية الربع الرابع من عام 2018 إلى نمو الناتج المحلى الإجمالي في الدول الصناعية في عام 2018 بمعدل 2.3%، وهو مستوى أقل من التقديرات الصادرة في نهاية الربع الثالث من عام 2018 والبالغة 2.4%. كما تشير التوقعات الأولية في نهاية الربع الرابع من عام 2018 إلى نموه في عام 2019 بمعدل 2%، وهو مستوى أقل من التوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق والبالغة 2.1%، ***كما يوضح الشكل (2) والجدول (1) المشار إليه سابقاً.***

الشكل (2)
التوقعات الأولية لمعدل النمو الاقتصادي في الدول الصناعية، 2018- 2019 (%)

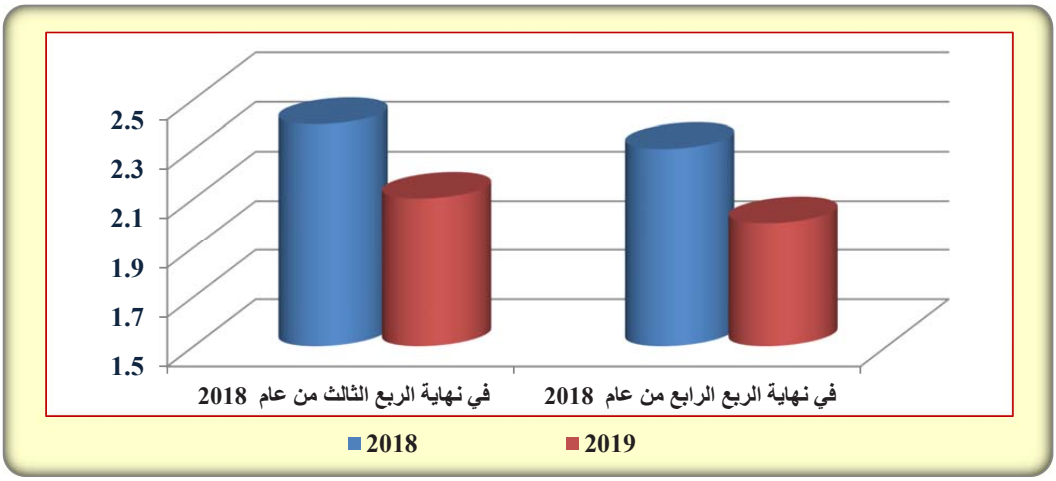

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

1.1. اقتصادات دول أمريكا الشمالية

قرر مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي) في اجتماعه الذي عُقد في شهر ديسمبر 2018، رفع سعر الفائدة الرئيسي بواقع ربع نقطة مئوية ليتراوح ما بين 2.25% إلى 2.50%، وذلك للمرة الرابعة على التوالي خلال عام 2018، ما يعكس المخاوف من تسارع التضخم الذي يبلغ معدله المستهدف من قبل البنك المركزي 2%، وبخاصة في حالة عدم نجاح المفاوضات حول التجارة مع الصين، مما يعني فرض تعريفات تجارية إضافية. إلا إنه قد خفض من توقعاته للزيادات المستقبلية لأسعار الفائدة، حيث أعلن إلى انه سينتهج مساراً أكثر اعتدالاً لتلك الزيادات خلال عام 2019. وجاء هذا القرار متسقاً مع الاستقرار النسبي الذي شهده أداء الاقتصاد الأمريكي خلال الربع الرابع من عام 2018.

حيث ارتفع عدد الوظائف الأمريكية بشكل يفوق التوقعات، وخاصة في القطاعات غير الزراعية (الرعاية الصحية والخدمات الغذائية والتشييد والتصنيع وتجارة التجزئة) التي شهدت ارتفاع في عدد الوظائف بلغ نحو 312 ألف وظيفة خلال شهر ديسمبر 2018، عقب ارتفاعها بنحو 176 ألف وظيفة خلال شهر نوفمبر، ليستمر التحول الهيكلي في سوق العمل الأمريكي.

يأتي هذا تزامناً مع ارتفاع معدل البطالة بشكل غير متوقع خلال شهر ديسمبر 2018 إلى 3.9%، وذلك على خلفية ارتفاع إجمالي قوة العمل في الولايات المتحدة بمقدار 419 ألف شخص. وفي هذا السياق، يذكر أن معدل البطالة في الولايات المتحدة قد أستقر عند مستوى 3.7% خلال الفترة (سبتمبر – نوفمبر 2018) وهو أدنى مستوى له منذ عام 1969. وارتفع متوسط النمو السنوي في الأجور لكل العاملين في القطاع الخاص غير الزراعي بالولايات المتحدة خلال شهر ديسمبر 2018 إلى 3.2% مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق مسجلاً أكبر زيادة له منذ عام 2009.

من جهة أخرى، تراجع التضخم العام بشكل كبير خلال الربع الرابع من عام 2018، تماشياً مع الهبوط الذي شهدته أسعار النفط خلال نفس الفترة، حيث انخفض معدل التضخم السنوي إلى أدنى مستوى له في عام ونصف وهو 1.9% خلال شهر ديسمبر، مقارنة بنحو 2.2% خلال شهر نوفمبر، مما يشير إلى اتجاه هبوطي واضح، وللشهر الخامس على التوالي.

وارتفع إجمالي الإنتاج الصناعي خلال الربع الرابع من عام 2018، حيث تشير أحدث البيانات إلى نمو إجمالي الإنتاج الصناعي الأمريكي في شهر نوفمبر 2018 بنسبة 3.9% مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق، ويعد ذلك أعلى من مستواه المسجل خلال شهر أكتوبر عندما بلغ 3.8% مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق.

كما ارتفع الطلب المحلي بشكل نسبي مقارنة بالربع السابق، مدعوماً بمبيعات التجزئة التي ارتفعت بمعدل نمو بلغ 4.2% خلال شهر نوفمبر مقارنة بالشهر المماثل من العام الماضي، ويعد ذلك أقل من مستواه المسجل خلال شهر أكتوبر حينما بلغ 4.8%. وفي هذا السياق، يذكر أن مؤشر ثقة المستهلك قد إنخفض من أعلى مستوى له منذ عام 2000 وهو 137.9 نقطة في شهر أكتوبر 2018 ليصل إلى 128.1 نقطة في شهر ديسمبر. وهو ما يعكس زيادة المخاوف من بدء تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي خلال النصف الأول من عام 2019.

وارتفع العجز التجاري الأمريكي إلى 55.5 مليار دولار في شهر أكتوبر 2018، مسجلاً أعلى مستوياته في عشر أعوام، عندما بلغ 60 مليار دولار في شهر أكتوبر 2008.

هذا ولا تزال هناك تحديات سياسية ومالية تواجه أداء الاقتصاد الأمريكي، ويتعين رصد العديد من المؤشرات الرئيسية ومؤشرات الأعمال عن كثب في المستقبل القريب. يأتي في مقدمة هذه التحديات، بدء تطبيق الإغلاق الجزئي للحكومة الأمريكية في الثاني والعشرين من شهر ديسمبر 2018، بعد تخطي الموعد النهائي للتوصل لاتفاق حول تمويل الحكومة لبناء الجدار الحدودي مع المكسيك، مع تزايد المخاوف بشأن إحتمال إمتداد هذا الإغلاق لفترة طويلة. ويعتبر هذا الإغلاق الجزئي هو الثالث من نوعه خلال عام 2018، حيث أغلقت الحكومة لمدة ثلاثة أيام، خلال الأسبوع الثالث من شهر يناير 2018، وكانت المرة الثانية في التاسع من شهر فبراير، إلا إنه لم يدم سوى بضع ساعات فقط، ويعد هذا الحدث هو الأول من نوعه، الذي تغلق فيه الحكومة لثلاث مرات خلال عام واحد منذ عام 1977.

يأتي ذلك مع توقع أن يؤدي العجز المالي، مع الزخم الكبير في التصنيع والمؤشرات غير التصنيعية للاقتصاد، إلى المزيد من التشديد النقدي، وهو ما سينعكس على توقعات النمو الاقتصادي. وفي هذا السياق، تشير التقديرات الأولية في نهاية الربع الرابع من عام 2018 إلى نمو الناتج المحلى الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2018 بمعدل 2.9%، وهو نفس مستوى التقديرات الصادرة في نهاية الربع الثالث من عام 2018. في حين تشير التوقعات الأولية في نهاية الربع الرابع من عام 2018 إلى توقع نموه في عام 2019 بمعدل 2.6%، وهو مستوى أعلى من التوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق والبالغة 2.5%. ***كما يوضح الجدول (1) المشار إليه آنفاً.***

شهد أداء **الاقتصاد الكندي** استقرار نسبي خلال الربع الرابع من عام 2018، حيث استمر الإنتاج الصناعي بالتوسع عند مستوى مرتفع في شهر أكتوبر 2018 بلغ نسبته 4.6% مقارنة بالشهر المماثل من العام الماضي. كما استمر مؤشر مديري المشتريات للصناعات التحويلية في اكتساب زخم قوي، على الرغم من تراجعه في شهر ديسمبر 2018 ليصل إلى 53.6 نقطة مقارنة بنحو 54.9 نقطة في شهر نوفمبر ونحو 53.9 نقطة في شهر أكتوبر.

إلا إنه يتوقع أن يشهد أداء الاقتصاد الكندي تباطؤ على المدى القريب، نتيجة ارتباط أداء الاقتصاد الكندي بشكل كبير بالديناميكية المستمرة في الاقتصاد الأمريكي، حيث تُعد الولايات المتحدة الأمريكية، الشريك التجاري الأكثر أهمية لكندا. يأتي ذلك جنباً إلى جنب مع تأثر الاقتصاد الكندي

بالتراجع الذي شهدته أسعار النفط العالمية خلال الربع الأخير من عام 2018، حيث يعتمد على قطاع الطاقة بشكل كبير، وقد أنعكس ذلك بالفعل على معدل التضخم في كندا، حيث تراجع خلال شهر نوفمبر 2018 إلى 1.8% مقارنة بالشهر المناظر من العام السابق مقابل نحو 2.5% على أساس سنوي خلال الأشهر السابقة.

ويجدر بالذكر، أنه قد تم توقيع اتفاقية تجارية جديدة (USMCA) بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وكندا في نهاية شهر نوفمبر 2018، لتحل محل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) السارية منذ عام 1994، ويُعد ذلك نتيجة إيجابية للصادرات التي تُشكل عنصراً هاماً للاقتصاد الكندي، حيث تم تجنب القيود التجارية الأمريكية إلى حد كبير.

وتشير التقديرات الأولية في نهاية الربع الرابع من عام 2018 إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في كندا في عام 2018 بمعدل 2.1%، وهو نفس مستوى النمو المقدر في نهاية الربع الثالث من عام 2018. كما تشير التوقعات الأولية في نهاية الربع الرابع من عام 2018 إلى توقع نموه في عام 2019 بمعدل 1.8%، وهو مستوى أقل من النمو المتوقع في نهاية الربع السابق والبالغ 1.9%.

2.1. اقتصادات دول أسيا/الهادي الصناعية

أظهرت أحدث البيانات تباطؤ أداء **الاقتصاد الياباني** مجدداً، عقب الانتعاش النسبي الذي شهده خلال الأشهر الماضية، حيث ساعد سوق العمل القوي على دعم مستويات الطلب المحلي، إلا إنها مازالت منخفضة، كما تباطئت الصادرات بشكل كبير. وقد يعزى هذا النمو المنخفض في الاقتصاد الياباني إلى استمرار تأثره بالظواهر الطبيعية التي شهدتها اليابان خلال الربع الثالث من عام 2018، حيث اجتاحت الفيضانات أجزاء كبيرة من اليابان خلال شهر يوليو، كما وقعت هزة أرضية قوية في شمال اليابان خلال شهر سبتمبر، وهو ما ألحق اضراراً ملموسة بالصادرات والإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الرأسمالي للشركات.

وقد تراجع سعر صرف الين الياباني مقابل العملات الرئيسية الأخرى، مدفوعاً بتراجع الطلب عليه كملاذ آمن في الأسواق، أمام قوة الدولار الأمريكي. يأتي ذلك في الوقت الذي أكد فيه البنك المركزي الياباني على مواصلة الاتجاه نحو المحافظة على سياسته النقدية التيسيرية، و تزامناً مع الرفع المتوقع في ضريبة المبيعات باليابان خلال شهر أكتوبر 2019، في محاولة لمواجهة مشكلة

الشيخوخة التي تواجه المجتمع الياباني، وما يفرضه ذلك من تحسين وتوسيع لبرامج الضمان والحماية الاجتماعية، وكذلك تمويل القيمة المتزايدة لقطاع الرعاية الصحية، كما سيتم توجيه نصف الحصيلة المرتقبة من الزيادة الضريبية نحو دعم قطاع التعليم.

وانخفض الطلب المحلي بالتزامن مع تراجع معدل نمو تجارة التجزئة في شهر نوفمبر 2018 إلى 1.4% على أساس سنوي، مقارنة بمعدل شهر أكتوبر البالغ 3.6%. وتراجع معدل التضخم بشكل ملحوظ، تماشياً مع انخفاض أسعار النفط، ليصل خلال شهر ديسمبر إلى 0.7% مقارنة بالشهر المناظر من العام السابق ، وهو أدنى مستوى له في ستة أشهر، ليبقى هذا المعدل دون عتبة 2% التي يستهدفها البنك المركزي الياباني، مدعوماً بشكل أساسي بقوة سوق العمل وارتفاع الأجور، ليستقر معدل البطالة عند مستوى منخفض وهو 2.5%، الأمر الذي قد يؤدي إلى مزيد من الارتفاع في الأجور وتسارع معدلات التضخم على المدى القريب.

أما فيما يخص الصادرات اليابانية خلال الربع الرابع من عام 2018، فقد تراجعت بشكل ملحوظ، عقب الانتعاش الذي شهدته خلال الربع الثاني والربع الثالث من العام. حيث ارتفعت في شهر نوفمبر 2018 بمعدل نمو بلغ 0.1% مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق ، مقابل معدل نمو قوي بلغ 8.2% على أساس سنوي في شهر أكتوبر.

وقد ارتفع الإنتاج الصناعي في اليابان في شهر نوفمبر 2018 بنسبة 1.1% مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق وهو مستوى أقل مقارنة بنسبة بلغت 3.9% على أساس سنوي في شهر أكتوبر، ويعزى ذلك إلى تراجع أوامر التصنيع بنحو 5.4%. على الجانب الإيجابي، تعافت طلبيات التصنيع بشكل كبير في شهر أكتوبر 2018 لتنمو بنسبة 8.9% مقارنة بالشهر المناظر من العام الماضي، مما يشير إلى بعض الانتعاش في الإنتاج النهائي.

وتشير التقديرات الأولية في نهاية الربع الرابع من عام 2018 إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في اليابان في عام 2018 بمعدل 0.8%، وهو مستوى أقل من النمو المقدر في نهاية الربع الثالث من عام 2018 والبالغ 1.1%، كما تشير التوقعات الأولية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 بمعدل 1%، وهو مستوى أقل من النمو المتوقع في نهاية الربع السابق والبالغ 1.1%، ***كما يوضح الجدول (1) المشار إليه آنفاً.***

ويواجه **الاقتصـاد الكوري الجنوبي** بعض مؤشـرات التباطؤ في أدائه تماشـياً مع ما تشـهده اقتصـادات أهم شـركائه التجاريين والاقتصـادات الأسـيوية المماثلة، يأتي ذلك بالرغم من اسـتمرار تراجع المخاوف الجيوسياسية في شبه الجزيرة الكورية. حيث انخفض معدل نمو الإنتاج الصناعي في شهر نوفمبر 2018 إلى 0.2% مقارنة بالشهر المناظر من العام السابق، وذلك عقب ارتفاعه في شهر أكتوبر بنحو 1.1% مقارنة بالشـهر المناظر من العام السـابق. هذا وقد تُشـكل احتمالية زيادة الحمائية التجارية بعض التأثيرات الاقتصادية المعاكسة.

وتشير التقديرات الأولية في نهاية الربع الرابع من عام 2018 إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في كوريا الجنوبية في عام 2018 بمعدل 2.6%، وهو مستوى أقل من التقديرات الأولية الصادرة في نهاية الربع الثالث من عام 2018 والبالغة 2.8%. كما تشـير التوقعات إلى نمو الناتج في عام 2019 بمعدل 2.4% وهو نفس مستوى التوقعات الأولية الصادرة في نهاية الربع السابق.

3.1. اقتصادات الدول الأوروبية

شـهد أداء معظم **اقتصـادات منطقة اليورو** تباطؤ في النمو خلال الربع الرابع من عام 2018، عقب النمو النسـبي المسـتمر الذي شـهده منذ بداية عام 2017. في حين يتوقع أن يصـبح التباطؤ أكثر حدة خلال عام 2019، حيث سيظل اقتصـاد منطقة اليورو متأثراً بالعديد من التحديات التي تحتاج إلى متابعة مسـتمرة، ومن أهمها الديون السـيادية المرتفعة وبخاصـة في إيطاليا، والتي لديها ثالث أعلى مسـتوى للديون السـيادية في العالم، حيث لا زالت فروق العائد على السـندات الإيطالية كبيرة، رغم إنخفاضـها مقارنة بأعلى مستوياتها التي بلغتها خلال شـهري أكتوبر ونوفمبر 2017، وهو ما قد يزيد من الضغوط على البنوك الإيطالية، وينعكس بالتالي على النشاط الاقتصادي، وتتفاقم ديناميكية الدين.

يأتي ذلك بالتزامن مع ضعف الاقتصاد الألماني بشكل واضح، و تزايد المخاوف الأوروبية من التعريفات الأميركية على السـلع الأوروبية وأهمها السـيارات، وتوقع ارتفاع الإنفاق على الرعاية الاجتماعية في فرنسـا، على خلفية حركة الاحتجاجات الداخلية الأخيرة، وهو ما يعني زيادة العجز في ميزانيتها لعام 2019، إضـافة إلى حالة عدم اليقين بشـأن التطورات الأخيرة في خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (Brexit)، حيث تزايدت المخاوف من حدوث هذا الخروج بدون إتفاق. وفي هذا السياق، يتوقع استمرار البنك المركزي الأوروبي في تشديد السياسة النقدية.

من جانب أخر، فإن توقع تباطؤ النشاط الاقتصادي لأهم شركاء أوروبا التجاريين، الولايات المتحدة الأمريكية والصين، سوف يؤثر على الاقتصادات المعتمدة على التصدير من ألمانيا، وإلى حد ما فرنسا. علاوة على ذلك، قد تؤثر احتمالية زيادة الحمائية التجارية على معدلات النمو الاقتصادي المستقبلية لمنطقة اليورو بشكل عام.

وتشير أحدث البيانات المتعلقة بمعدل البطالة في منطقة اليورو إلى انخفاضه في شهر نوفمبر 2018 إلى 7.9%، وهو أدنى مستوى له منذ أكثر من عشر سنوات. ويتباين معدل البطالة على نطاق واسع ما بين دول منطقة اليورو، حيث بلغ في ألمانيا 3.3%، وفي فرنسا 8.9%، وفي إيطاليا 10.5%، وفي أسبانيا 14.7%، وفي اليونان 18.6%.

وتراجع معدل التضخم تماشياً مع إنخفاض أسعار النفط وارتفاع معدل الأجور والدخل خلال الربع الرابع من عام 2018، ليبقى قرب المعدل المستهدف من قبل البنك المركزي الأوروبي، مسجلاً 1.9% مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق، وهو معدل أقل مقارنة بنحو 2.1% خلال الربع السابق. أما فيما يخص الإنتاج الصناعي فقد تراجع خلال شهر نوفمبر بشكل ملحوظ بلغت نسبته 3.2% مقارنة بالشهر المناظر من العام السابق، مقارنة بنمو طفيف بلغ 0.9% في شهر أكتوبر.

وتشير التقديرات الأولية في نهاية الربع الرابع من عام 2018 إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو في عام 2018 بمعدل 1.9%، وهو مستوى أقل من التوقعات الأولية الصادرة في نهاية الربع الثالث من عام 2018 والبالغة 2%. كما تشير التوقعات إلى نمو الناتج في عام 2019 بمعدل 1.7% وهو مستوى أقل من التوقعات الأولية الصادرة في نهاية الربع السابق والبالغة 1.9%، ***كما يوضح الجدول (1) المشار إليه آنفاً.***

وتكتنف حالة من عدم اليقين **باقتصاد المملكة المتحدة**، حيث أثارت التطورات الأخيرة في خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي (Brexit) الكثير من الشكوك حول هذه العملية. ففي شهر ديسمبر 2018، قامت رئيسة وزراء المملكة المتحدة بتأجيل التصويت البرلماني المزمع على هذا الخروج، تحسباً لمعارضة كبيرة للصفقة المتفق عليها مع الأتحاد الأوروبي، وفي الوقت ذاته، من غير المرجح أن يقبل الأتحاد الأوروبي بإعادة فتح المفاوضات لتغيير محتوى هذه الصفقة. وهو ما يعني أن هناك قدراً كبيراً من عدم اليقين يلوح في الأفق حول خروج المملكة المتحدة من

الأتحاد الأوروبي، والذي قد يحدث بدون إتفاق، مع بقاء نحو ثلاثة أشهر قبل موعد الخروج الرسمي المحدد في التاسع والعشرين من شهر مارس 2019.

ووفقاً لبنك إنجلترا، فإن الانفصال غير المنظم عن الاتحاد الأوروبي قد يكون له عواقب وخيمة على نطاق واسع، حيث قد ينخفض الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة خلال فترة خمس سنوات بنسبة تصل إلى 10.5% مقارنة بمستويات ما قبل الاستفتاء. في غضون ذلك، تشير أحدث المؤشرات إلى التباطؤ في اقتصاد المملكة المتحدة.

وتشير التوقعات الأولية في نهاية الربع الرابع من عام 2018 إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة في عام 2018 بمعدل 1.3%، وهو نفس مستوى النمو المقدر في نهاية الربع الثالث من عام 2018. كما تشير التوقعات الأولية إلى نمو الناتج في عام 2019 بمعدل 1.4% وهو نفس مستوى النمو المتوقع في نهاية الربع السابق.

2. التطورات في اقتصادات الدول النامية والدول الناشئة

تختلف اتجاهات النمو على نحو متزايد في الدول النامية والدول الناشئة، حيث من المُقدر تراجع معدل نمو الناتج لكل من الصين والهند في عام 2018، كما يتوقع تراجع هذا المعدل في عام 2019. في حين يتوقع استقرار نمو الناتج لروسيا و البرازيل. وفي العديد من الدول النامية، يشكل التباطؤ في أسعار السلع الأساسية ضغطاً كبيراً على اقتصاداتها، وهذا ما يُصعب حدوث تحسن في النمو الاقتصادي لهذه الدول بشكل ملموس، ***كما يوضح الشكل (3) والجدول (1) المشار إليه سابقاً.***

الشكل (3)
التوقعات الأولية لمعدل النمو الاقتصادي في الدول النامية والدول الناشئة، 2018- 2019 (%)

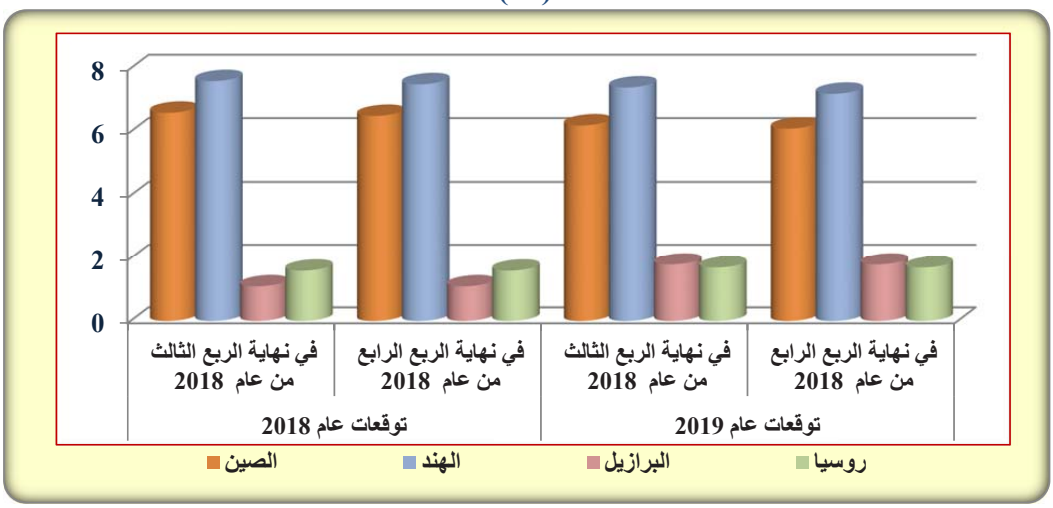

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وشهد أداء **الاقتصاد البرازيلي** استقراراً نسبياً خلال الربع الرابع من عام 2018، وذلك بعد أن سجل أسرع وتيرة نمو في نحو عام ونصف العام خلال الربع السابق. يأتي ذلك بدعم من المؤشرات الرئيسية الإيجابية التي شهدها الاقتصاد البرازيلي على مدى شهري نوفمبر وديسمبر، ومن أهمها التحسن في الميزان التجاري وفي قطاعي التصنيع والخدمات، بالإضافة إلى انخفاض التضخم. وفي الوقت ذاته، استمرت التحديات التي تواجه الصادرات البرازيلية إلى الأرجنتين التي تعاني ركوداً في اقتصادها، لتنخفض تلك الصادرات خلال شهر نوفمبر بنسبة 40% مقارنة بالشهر المناظر من العام الماضي، كما كان لإنخفاض أسعار النفط مقروناً بالتباطؤ الاقتصادي في الصين، أكبر شريك تجاري للبرازيل، أثر سلبي على اقتصاد البرازيل الذي يعتمد على الصادرات النفطية.

وتقوم حالياً الحكومة البرازيلية بالعديد من الإصلاحات التي تعتمد بالدرجة الأولى على خصخصة عدد من المؤسسات العامة، وإعادة هيكلة النظام الضريبي، واعتماد سياسة تحفيز للاستثمارات الأجنبية في البلاد، ولعل أحد أصعب التحديات التي ستواجهها البرازيل هو إصلاح نظام التقاعد، لأن هذا الأمر يتطلب تعديل في دستور البلاد. هذا وتسعى الحكومة البرازيلية جاهدة لوضع الإنفاق العام تحت السيطرة من خلال تبني سياسات مالية صارمة للحد من حالة عدم اليقين المحيطة

بإرتفاع الدين العام. وفي هذا السياق، قام البنك المركزي البرازيلي بتثبيت سعر الفائدة خلال شهر ديسمبر 2018 عند 6.5% وذلك للشهر العاشر على التوالي، يأتي ذلك عقب نجاحه في خفض سعر الفائدة من 14% إلى 6.5% خلال عامين، إلا أن عودة أسعار الفوائد الأميركية إلى الارتفاع والضغوط التضخمية المتعلقة بانخفاض سعر الريال البرازيلي، الذي شهد إنخفاضاً بنسبة تصل إلى 18% خلال عام 2018، كلها عوامل قد تدفع البنك المركزي البرازيلي إلى رفع سعر الفائدة من جديد.

وبلغ معدل التضخم 3.6% خلال شهر نوفمبر 2018 مقارنة بالشهر المناظر من العام الماضي. وواصل معدل البطالة إنخفاضه خلال الربع الرابع من عام 2018 مسجلاً 11.6% في شهر نوفمبر 2018، وذلك عقب الارتفاع الذي شهده خلال الربع الأول من نفس العام. وشهد النشاط التجاري انتعاشاً نسبياً، ليصل الفائض التجاري للبرازيل إلى 6.6 مليار دولار في شهر ديسمبر 2018، وهو أعلى مستوى تحقق منذ شهر يونيو 2017.

وتشير التقديرات الأولية في نهاية الربع الرابع من عام 2018 إلى نمو الناتج في البرازيل في عام 2018 بمعدل 1.1%، وهو نفس مستوى التقديرات الصادرة في نهاية الربع الثالث من عام 2018. كما تشير التوقعات في نهاية الربع الرابع من عام 2018 إلى تحقيق نمو في الناتج بنحو 1.8% في عام 2019، وهو نفس مستوى التوقعات الأولية الصادرة في نهاية الربع السابق.

من جهة أخرى، أستقر أداء ***الاقتصاد الروسي*** بشكل نسبي خلال الربع الرابع من عام 2018، ففي الوقت الذي تباطئت فيه وتيرة النمو السنوي للإنتاج الصناعي من 3.7% في شهر أكتوبر إلى 2.4% في شهر نوفمبر، ارتفعت مبيعات التجزئة بشكل ملحوظ خلال شهر نوفمبر 2018 بنسبة 3% مقارنة بالشهر المماثل من العام الماضي مقابل نسبة 1.9% على أساس سنوي خلال شهر أكتوبر، وارتفعت وتيرة النمو السنوي لنشاط قطاع الخدمات. كما ارتفعت الصادرات نتيجة ارتفاع الطلبيات الجديدة الخارجية، وذلك على خلفية وصول الروبل إلى أدنى مستوياته في أكثر من ثلاثة أشهر، متأثراً بضعف أسعار النفط، والضغوطات الاقتصادية الأمريكية الجديدة على روسيا في شهر نوفمبر، وفي هذا السياق، تشير التقديرات إلى ارتفاع الفائض التجاري الروسي خلال عام 2018 إلى أعلى مستوياته منذ عام 2011.

ومن المتوقع أن يتأثر الطلب المحلي في روسيا خلال الأشهر القادمة، حيث يمر الاقتصاد الروسي بحالة من عدم اليقين، في ظل ترقب بدء العمل بحزمة الإصلاحات الاقتصادية التي أقرتها الحكومة الروسية مطلع عام 2019، ومنها قرار رفع ضريبة القيمة المضافة والرسوم على الوقود، وما سيصاحب ذلك من ارتفاع في الأسعار، وهو ما قد يؤدي إلى دخول الاقتصاد الروسي في حالة ركود مجدداً، تزامناً مع انخفاض أسعار النفط.

في هذا السياق، قرر البنك المركزي الروسي خلال إجتماع شهر ديسمبر 2018 رفع سعر الفائدة الرئيسي للمرة الثانية على التوالي خلال عام 2018 بواقع 25 نقطة أيضاً ليصل إلى 7.75%. ويستند البنك المركزي في قراره إلى عدة مؤشرات اقتصادية، من أهمها معدل التضخم الذي ارتفع إلى 4.3% مقارنة بالشهر المماثل من العام الماضي، وهو أعلى مستوى له منذ شهر يونيو 2017، كما أنه أعلى من المعدل المستهدف الذي وضعه البنك المركزي الروسي لمعدل التضخم وهو 4%.

وبشكل عام، حقق الاقتصاد الروسي خلال الربع الرابع من عام 2018 بعض المؤشرات الإيجابية، وإن كانت ضعيفة، مقارنة بالنصف الأول من عام 2018، والنصف الثاني من عام 2017 الذي شهد عودة الناتج المحلي الإجمالي الروسي إلى النمو بعد ما يقارب عامين من الانكماش. هذا ولا يزال هناك الكثير من التحديات التي يجب التعامل معها قبل أن نشهد نمو اقتصادياً موثوقاً به في الاقتصاد الروسي.

وتشير التقديرات الأولية في نهاية الربع الرابع من عام 2018 إلى نمو الناتج في روسيا في عام 2018 بمعدل 1.6%، وهو نفس مستوى النمو المقدر في نهاية الربع السابق. كما تشير التوقعات في نهاية الربع الرابع من عام 2018 إلى تحقيق نمو في الناتج بنحو 1.7% في عام 2019، وهو نفس مستوى النمو المتوقع في نهاية الربع السابق.

تراجع أداء **الاقتصاد الهندي** خلال الربع الرابع من عام 2018، بدرجة أكبر نسبياً مقارنة بالربع السابق، ليفقد جزء كبير من الزخم الذي شهده خلال الربع الثاني من نفس العام، حينما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في الهند إلى 8.2% على أساس سنوي وهو أعلى مستوى له خلال أكثر من عامين. ويعزى ذلك إلى عدة أسباب من أهمها، تباطؤ الإنفاق الاستهلاكي تزامناً مع ارتفاع أسعار السلع الأساسية وضعف قيمة الروبية الهندية التي لم تستفد بشكل كبير من تراجع أسعار النفط، وهو ما

أدى إلى اتساع العجز التجاري للهند ليصل إلى 16.7 مليار دولار في شهر نوفمبر 2018، مقارنة بنحو 15.1 مليار دولار خلال نفس الشهر من العام الماضي، نتيجة ارتفاع الواردات بنسبة أكبر مقارنة بالصادرات، مدعومة بمشتريات النفط الخام والمنتجات البترولية، علاوة على استمرار تأثر الاقتصاد الهندي بأزمة السيولة المفاجئة التي أصابت سوق الديون الهندي في شهر سبتمبر 2018، مما ألحق الضرر بمؤسسات الإقراض غير المصرفية التي كانت تعد مصدراً رئيسياً للتوسع الائتماني على مدى الثلاثة أعوام الماضية.

ويجدر بالذكر، أن الاقتصاد الهندي قد نجح في التغلب على صدمتين قويتين، الأولى عندما تقرر سحب أوراق النقد المحلية من الفئات الكبيرة في نوفمبر 2016، والثانية عندما تم تطبيق ضريبة السلع والخدمات في يوليو 2017، والتي أدت إلى حدوث اضطراب في الاقتصاد الهندي.

وفي سياق ذي صلة، تزايدت المخاوف بشأن ارتفاع العجز المالي والتجاري، وضعف الاستثمارات، وتبني البنك المركزي الهندي لسياسة نقدية أكثر تشدداً، وبالتالي احتمال تراجع أداء الاقتصاد الهندي خلال عام 2019. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى عدة أسباب، من أهمها تعرض الحسابات الخارجية للهند لضغوط برغم انخفاض أسعار النفط العالمية، إضافة إلى الضغوط التي تواجه الروبية التي تراجعت بنسبة تزيد عن 10% مقابل الدولار خلال عام 2018، وذلك على خلفية الزيادة المطردة في أسعار الفائدة الأمريكية، مع توقع ضعف الروبية بشكل أكبر في عام 2019 بسبب حالة عدم اليقين السياسي حول الانتخابات، والمخاوف بشأن عدم استقلالية البنك المركزي الهندي، والتخوف المتزايد من قبل المستثمرين من الأسواق الناشئة، وهو ما يمكن أن يؤدي في حال سحب استثمارتهم إلى إعادة ظهور مخاطر العملات الأجنبية التي كانت موجودة قبل عام 2014.

يأتي ذلك تزامناً مع تصاعد التوترات التجارية العالمية، حيث قررت الهند فرض رسوم جمركية على وارداتها من الولايات المتحدة الأمريكية، رداً على فرض الولايات المتحدة قيوداً جمركية على صادرات الهند من الحديد الصلب والألومنيوم.

هذا وقد أبقى بنك الاحتياطي الهندي (RBI) على أسعار الفائدة دون تغيير، وذلك في ظل تباطؤ معدل التضخم خلال الربع الرابع من عام 2018، حيث بلغ خلال شهر نوفمبر نحو 3.4% مقارنة بالشهر المناظر من العام السابق، وهو أدنى مستوى له منذ شهر يونيو 2017.

وتشير التقديرات الأولية في نهاية الربع الرابع من عام 2018 إلى نمو الناتج في الهند في عام 2018 بمعدل 7.5% وهو مستوى أقل من التقديرات الصادرة في نهاية الربع الثالث من عام 2018 والبالغة 7.5%. كما تشير التوقعات الأولية في نهاية الربع الرابع من عام 2018 إلى تحقيق نمو في الناتج بنحو 7.2% في عام 2019 وهو مستوى أقل من التوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق والبالغة 7.4% .

من ناحية أخرى، استمر تباطؤ النمو التدريجي **للاقتصاد الصيني**، ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية خلال عام 2018، مسجلاً أبطأ وتيرة في النمو منذ عام 1990، مع تزايد مخاطر إنخفاض النمو خلال عام 2019، وذلك على خلفية التوترات الحالية حول التجارة مع الولايات المتحدة الأمريكة، إضافة إلى حملة تقليص المديونية الخارجية التي اتبعتها الصين على مدى السنوات الماضية، لتصل حجم ديون الصين الخارجية في نهاية عام 2018 إلى 1.9 تريليون دولار، وفقاً للبيانات الرسمية للصين.

يأتي ذلك رغم استمرار الحكومة الصينية في متابعة برنامج الاصلاح لفتح أسواق رأس المال، حيث بدأت الحكومة الصينية في تحويل سياساتها إلى جانب دعم النمو لتحفيز الطلب المحلي، من خلال زيادة الإنفاق على البنية التحتية، وتبني إجراءات ضريبية مثل خفض الضرائب، وخففت بشكل مؤقت من سياسة تقليص الديون. وأستمر البنك المركزي الصيني في خفض نسبة الاحتياطي الإلزامية المفروضة على المصارف ليسمح لها بمنح مزيد من القروض، بهدف تحسين ظروف السيولة على الرغم من انخفاض قيمة العملة الصينية، ومن المتوقع استمرار هذا الخفض على المدى القريب، مع إطلاق المزيد من الإجراءات لتخفيف قيود التمويل الخاصة بالقطاع الخاص. كما كثفت الحكومة الصينية جهودها لتخفيف القيود على الاستثمار الأجنبي في قطاعات مثل التصنيع والتمويل وتحسين بيئة الأعمال للشركات الأجنبية، حيث بدأت اللجنة الدائمة للمجلس الوطني الشعبي (NPC)، أعلى هيئة تشريعية في الصين، المراجعة الأولى لمشروع قانون حول الاستثمار الأجنبي في الثالث والعشرين من شهر ديسمبر 2018، بهدف توفير بيئة شفافة وعادلة ومستقرة للمستثمرين الأجانب، مقارنة مع الإصدار السابق لهذا القانون.

الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية والصين قد أتفقتا في بداية شهر ديسمبر 2018 على "هدنة تجارية" تنص على إلغاء جميع الرسوم الجمركية الجديدة المتبادلة بين الطرفين، و تستمر هذه الهدنة لمدة 90 يوماً، بهدف السماح بإجراء مفاوضات بشأن الخلافات حول التجارة بينهما، مع بدء مباحثات بشأن كيفية حل عدة قضايا تهم الطرفين، ومن بينها حماية الملكية الفكرية، والحواجز التجارية غير الجمركية، والقرصنة الإلكترونية. يأتي ذلك عقب تصاعد التوترات حول التجارة بينهما على مدى الأشهر السابقة، حيث قررت الصين فرض رسوماً جمركية إضافية بقيمة 60 مليار دولارعلى 5200 سلعة من الوردات الأمريكية وذلك رداً على التعريفة الجمركية الجديدة ونسبتها 10% التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على المنتجات الصينية بقيمة 200 مليار دولار، على أن تزيد إلى 25% في الأول من شهر يناير 2019.

في هذا السياق، سجل الفائض التجاري للصين مع الولايات المتحدة رقماً قياسياً جديداً بلغ 35.6 مليار دولار في شهر نوفمبر 2018، وفقاً لبيانات إدارة الجمارك الصينية، ومن شأن ذلك أن يزيد التوترات الحالية حول التجارة بين البلدين. كما تشير تلك البيانات، إلى أن الفائض التجاري الصيني مع الولايات المتحدة خلال عام 2018 قد بلغ 323.3 مليار دولار، وهو أعلى مستوى مسجل له منذ عام 2006، مقارنة بنحو 275.8 مليار خلال عام 2017. حيث ارتفعت صادرات الصين إلى الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 11.3% في عام 2018، في حين ارتفعت الواردات من الولايات المتحدة بنسبة 0.7% فقط.

هذا وقد ارتفع الفائض التجاري للصين مع دول العالم خلال شهر ديسمبر 2018 ليصل إلى 57.1 مليار دولار، وهو أعلى مستوى شهري له منذ شهر ديسمبر 2015، حيث إنخفضت صادرات الصين بنسبة 4.4% مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق، وهو أكبر تراجع لها خلال عامين، ما يشير إلى مزيد من الضعف في ثاني أكبر اقتصاد في العالم في 2019، في حين سجلت الواردات أكبر إنخفاض لها منذ شهر يوليو 2016 بنسبة 7.6% مقارنة بالعام المناظر من العام الماضي. وفي عام 2018، حققت الصين فائضاً تجارياً مع دول العالم بقيمة 351.7 مليار دولار، وهو أدنى مستوى له منذ عام 2013، حيث ارتفعت الصادرات بنسبة 9.9%، وهو أقوى أداء لها في سبع سنوات، في حين ارتفعت الواردات بنسبة 15.8%.

كما تجدر الإشارة إلى استمرار تباطؤ نمو القطاع الصناعي في الصين خلال الربع الرابع من عام 2018 عقب التوسع الذي استمر لنحو عام ونصف، حيث ارتفع معدل الإنتاج الصناعي في الصين خلال شهر نوفمبر 2018 بنسبة 5.4% مقارنة بالشهر المماثل من العام الماضي، وهو أدنى مستوى شهري منذ فبراير 2016. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تراجع طلبيات التصنيع الجديدة للمرة الأولى منذ شهر يونيو 2016، مع إنخفاض طلبيات التصدير الجديدة للشهر التاسع على التوالي، بسبب التوترات حول التجارة بين الولايات المتحدة والصين. وقد انخفض معدل النمو مبيعات التجزئة التي تُعد من ركائز الاقتصاد الصيني إلى 8.1% على أساس سنوي في شهر نوفمبر 2018، وهو أدنى مستوى له منذ مايو 2003، وتراجعت مبيعات السيارات في الصين، أكبر سوق للسيارات على مستوى العالم، للمرة الأولى في أكثر من 20 عاماً. أما معدل التضخم فقد تراجع خلال شهر ديسمبر 2018 إلى 1.9% مقارنة بالشهر المناظر من العام السابق، وهو أقل مستوى له منذ ستة أشهر. وفي هذا السياق، يذكر أن الحكومة الصينية تستهدف تحقيق معدل تضخم قدره 3% خلال عام 2018.

وتشير التقديرات الأولية في نهاية الربع الرابع من عام 2018 إلى نمو الاقتصاد الصيني في عام 2018 بمعدل 6.5%، وهو مستوى أقل بالمقارنة مع التقديرات الصادرة في نهاية الربع الثالث والبالغة 6.6%. كما تشير التوقعات الأولية إلى نمو الناتج في عام 2019 بمعدل 6.1% وهو مستوى أقل من التوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق.

ثانياً: التطورات في أسواق النفط العالمية

نستعرض فيما يلي أهم التطورات التي شهدتها أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية خلال الربع الرابع من عام 2018 والعوامل المؤثرة عليها. كما نتناول بالتحليل حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية، وتطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية.

1. التطورات في الأسعار الفورية للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية

1.1. أسعار النفوط الخام المختلفة

لقد كان لكل من المخاوف بشأن نقص إمدادات النفط العالمية على خلفية دخول الضغوطات الأمريكية على قطاع الطاقة الإيراني حيز التنفيذ، والتي سرعان ما تبددت على خلفية قرار الولايات المتحدة بالسماح لثمان دول بمواصلة استيراد النفط الخام من إيران، لتتزايد المخاوف بشأن وفرة هذه

الإمدادت مع توقع إنخفاض نمو الطلب العالمي على النفط، وضعف بيانات الاقتصاد العالمي بخاصة في منطقة اليورو والصين والهند، فضلاً عن قوة الدولار الأمريكي، وضعف هوامش التكرير، دوراً رئيسياً في حدوث تقلبات في أسعار النفط الخام خلال الربع الرابع من عام 2018، حيث ارتفعت في بداية هذا الربع إلى أعلى مستوى لها منذ الربع الرابع من عام 2014، ثم إنخفضت بعد ذلك لتصل في نهايته إلى أدنى مستوياتها منذ الربع الثالث من عام 2017.

يأتي ذلك تزامناً مع استمرار العمل بقرار تمديد ***اتفاق خفض الإنتاج الذي توصلت إليه دول منظمة أوبك مع عشر دول منتجة للنفط من خارجها (أوبك +)*** حتى نهاية عام 2018، والذي تم تعديله في نهاية الربع الثاني من عام 2018[1] بخفض نسبة الالتزام إلى 100%، مع التحسن الملحوظ في الالتزام بهذا الاتفاق سواء من جانب ***دول أوبك*** أو من ***الدول الملتزمة بخفض الإنتاج من خارجها***. حيث يشير أحدث تقرير صادر عن اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة إنتاج النفط[2] إلى أن متوسط نسبة التزامهما معاً باتفاق خفض الإنتاج خلال شهر نوفمبر 2018 قد بلغ 98%، وهو ما يعكس التقدم الكبير في تحقيق الهدف المشار إليه أعلاه. قبل أن يتم التوصل في شهر ديسمبر 2018 إلى إتفاق جديد بشأن خفض الإنتاج[3]، سيدخل حيز التنفيذ بداية من شهر يناير 2019، ولمدة ستة أشهر، أي حتى نهاية شهر يونيو 2019. هذا ويبين التقرير المشار إليه إنفاً، أن مستوى الالتزام الإجمالي لدول (أوبك +) منذ بدء إعلان التعاون في شهر يناير 2017 قد وصل إلى 116%.

وبشكل عام انخفض متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الربع الرابع من عام 2018 بمقدار 7 دولار/برميل، أي ما يعادل 9.5% مقارنة بالربع الثالث من عام 2018 ليصل إلى 67.2 دولار/برميل، مشكلاً بذلك ارتفاعاً بنحو 7.8 دولار/برميل، أي ما يعادل 13.2% بالمقارنة مع الربع المماثل من عام 2017.

أما بالنسبة لحركة المعدل الشهري لسعر سلة خامات أوبك خلال الربع الرابع من عام 2018، فقد بلغ 79.4 دولار/برميل في شهر أكتوبر، وهو أعلى مستوى له منذ شهر أكتوبر 2014، مرتفعاً بواقع 2.2 دولار/ برميل، أي ما يعادل 2.9% بالمقارنة مع شهر سبتمبر 2018. ثم انخفض بعد ذلك

[1] صفحة رقم 86 من التقرير.
[2] تضم السعودية والكويت والامارات والجزائر وفنزويلا من داخل منظمة أوبك، وروسيا وسلطنة عُمان من خارج المنظمة.
[3] صفحة رقم 86 من التقرير.

بشكل ملحوظ خلال شهر نوفمبر إلى 65.3 دولار/برميل، أي ما يعادل إنخفاض بنسبة 17.7% بالمقارنة مع الشهر السابق، مسجلاً بذلك أكبر إنخفاض شهري له منذ شهر يناير 2015، وذلك على الرغم من إنقطاع الإمدادات غير المخطط لها من حقل (Buzzard) النفطي في بحر الشمال. ثم واصل المعدل الشهري لسعر سلة خامات أوبك الإنخفاض خلال شهر ديسمبر ليصل إلى أدنى مستوى له منذ شهر أكتوبر 2017 وهو 56.9 دولار/برميل، أي ما يعادل إنخفاض بنسبة 12.8% بالمقارنة مع الشهر السابق، رغم إنقطاع الإمدادات من حقل الشرارة الليبي. ويوضح ***الجدول (2) والشكل (4)***، المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الفترة (2017 – 2018).

الجدول (2)
متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس وبعض الخامات العربية، 2017 – 2018
(دولار/ برميل)

الخامات	2017	2018				التغير عن (دولار/برميل)	
	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الثالث 2018	الربع الرابع 2017
سلة أوبك منها :	**59.4**	**64.7**	**71.9**	**74.2**	**67.2**	**(7.0)**	**7.8**
خليط الصحراء الجزائري	61.9	67.5	74.3	75.4	67.5	(7.9)	5.6
العربي الخفيف السعودي	59.8	65.3	72.6	75.2	68.2	(7.0)	8.4
موربان الاماراتي	61.3	67.0	74.6	76.6	69.6	(7.0)	8.3
خام الكويت	58.3	63.4	70.6	73.7	66.9	(6.7)	8.6
السدرة الليبي	60.4	65.8	72.7	73.4	66.1	(7.3)	5.7
البحري القطري	59.0	64.3	71.3	74.0	67.4	(6.6)	8.4
البصرة العراقي	58.9	63.6	70.6	73.1	66.2	(6.9)	7.3
خامات اخرى :							
دبي	**59.3**	**63.9**	**72.0**	**74.3**	**67.5**	**(6.8)**	**8.2**
برنت	**61.3**	**66.7**	**74.2**	**75.3**	**67.6**	**(7.7)**	**6.3**
خام غرب تكساس	**55.4**	**62.9**	**68.0**	**69.7**	**59.0**	**(10.7)**	**3.6**

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

الشكل (4)
المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك، 2014- 2018
(دولار/برميل)

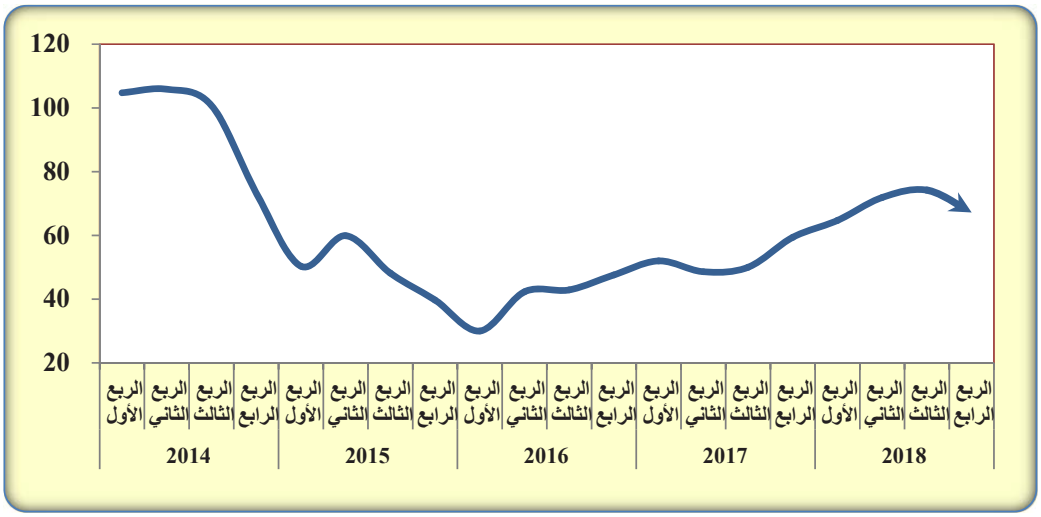

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وقد شـــهد الربع الرابع من عام 2018 تطورات في نمط فروقات الأســـعار، تمثلت في تقلص الفروقات بين متوسط أسعار النفوط الخفيفة ذات المحتوى الكبريتي المنخفض والثقيلة عالية المحتوى الكبريتي. فعلى سبيل المثال، وصل الفرق بين متوسط سعر خام برنت (الأعلى جودة ممثلاً للنفوط الخفيفة) ومتوسط سعر خام دبي (ممثلاً للنفوط الثقيلة) إلى 0.1 دولار/برميل فقط لصالح خام برنت خلال الربع الرابع من عام 2018 بالمقارنة مع 1 دولار/برميل خلال الربع الســـابق. فى حين يقل متوسط سعر سلة خامات أوبك عن متوسط سعر نفط برنت بواقع 0.4 دولار/برميل خلال الربع الرابع من عام 2018 بالمقارنة مع 1.1 دولار/برميل خلال الربع السابق.

ويمكن أن تعزى تلك التطورات في مشهد فروقات الأسعار بدرجة كبيرة إلى انخفاض متوسط أســـعار النفوط الخام الرئيســـية في العالم بدرجات متفاوته خلال الربع الرابع من عام 2018، حيث انخفض متوســـط ســـعر خام دبي بنحو 6.8 دولار/برميل مقارنة بالربع الســـابق ليبلغ 67.5 دولار/برميل، وانخفض متوسط سعر خام برنت بنحو 7.7 دولار/برميل مقارنة بالربع السابق ليبلغ

67.6 دولار/برميل، كما انخفض متوسط سعر خام غرب تكساس بنحو 10.7 دولار/برميل مقارنة بالربع الثالث من عام 2018 ليبلغ 59 دولار/برميل.

كما شهد الربع الرابع من عام 2018 استمرار تداول خام برنت في بورصة التبادل القاري في لندن (ICE) بدرجة أعلى من منافسه الخام الأمريكي القياسي غرب تكساس المتوسط (WTI) منذ الربع الثاني من عام 2015، إلا أن الفروقات بينهما قد اتسعت بشكل ملحوظ خلال هذا الربع لتصل إلى 8.6 دولار/برميل، وهو مستوى أعلى بالمقارنة مع 5.5 دولار/ برميل خلال الربع السابق، كما يُعد أعلى بالمقارنة مع 5.9 دولار/برميل خلال الربع المماثل من العام الماضي لصالح خام برنت.

ويعزى ذلك إلى استمرار الارتفاع في معدلات إنتاج النفط الصخري الأمريكي برغم المشاكل المتعلقة بالبنية التحتية وبخاصة خطوط الأنابيب، والارتفاع الملحوظ في مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية لتصل إلى أعلى مستوياتها منذ شهر ديسمبر 2017، إضافة إلى استمرار المخاوف بشأن تباطؤ الطلب الصيني على النفط الأمريكي، تزامناً مع التوترات الحالية حول التجارة بين الطرفين. وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى انخفاض أسعار خام غرب تكساس بنسبة أكبر مقارنة مع الإنخفاض في أسعار خام برنت خلال الربع الرابع من عام 2018.

ويتضح تطور فروقات الأسعار من ***الشكل (5)*** ***والجدول (2) المشار إليه سابقاً***، الذي يبين المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك ونفوط الإشارة الرئيسية في العالم (الخام الأمريكي الخفيف، وخام برنت) خلال الفترة 2017- 2018.

الشكل (5)
المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس، 2017- 2018
(دولار/برميل)

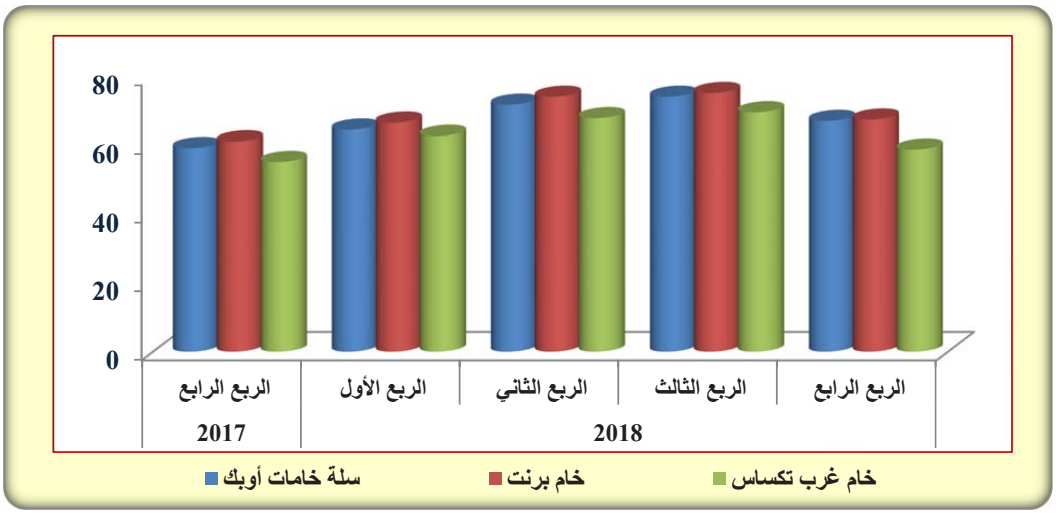

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وقد انعكس التطور في الأسعار ونمط حركة فروقاتها خلال الربع الرابع من عام 2018 على مستويات الأسعار الفورية لمختلف الخامات العربية التي سلكت ذات المسلك، حيث شهدت إنخفاضاً في مستوياتها بالمقارنة مع الربع السابق، في حين شهدت أرتفاعاً بالمقارنة الربع المماثل من العام الماضي، وبدرجات متفاوتة.

حيث انخفض متوسط سعر الخام العربي الخفيف السعودي خلال الربع الرابع من عام 2018 بنسبة 9.3% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 68.2 دولار/برميل، مشكلاً بذلك ارتفاعاً بنسبة 14.1% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. كما انخفض متوسط سعر خام التصدير الكويتي بنسبة 9.1% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 66.9 دولار/برميل، مرتفعاً بنسبة 14.8% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي.

وفيما يخص الخامات العربية الأخرى، فقد انخفض خام موربان الإماراتي بنسبة 9.1% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 69.6 دولار/ برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 13.5% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي، كما انخفض خام السدرة الليبي بنسبة 9.9% بالمقارنة مع الربع

السابق ليبلغ 66.1 دولار/ برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 9.5% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي، وانخفض الخام الجزائري بنسبة 10.5% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 67.5 دولار/ برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 9% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي، وانخفض كلاً من الخام البحري القطري والبصرة العراقي بنسبة 8.9% و 9.5% بالمقارنة مع الربع السابق إلى 67.4 دولار/برميل و 66.2 دولار/برميل على التوالي، مرتفعة بنسبة 14.2% و 12.3% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. ***كما يوضح الشكل (6) الجدول (2) المشار إليه آنفاً.***

الشكل (6)
المعدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الاعضاء، 2017- 2018
(دولار/برميل)

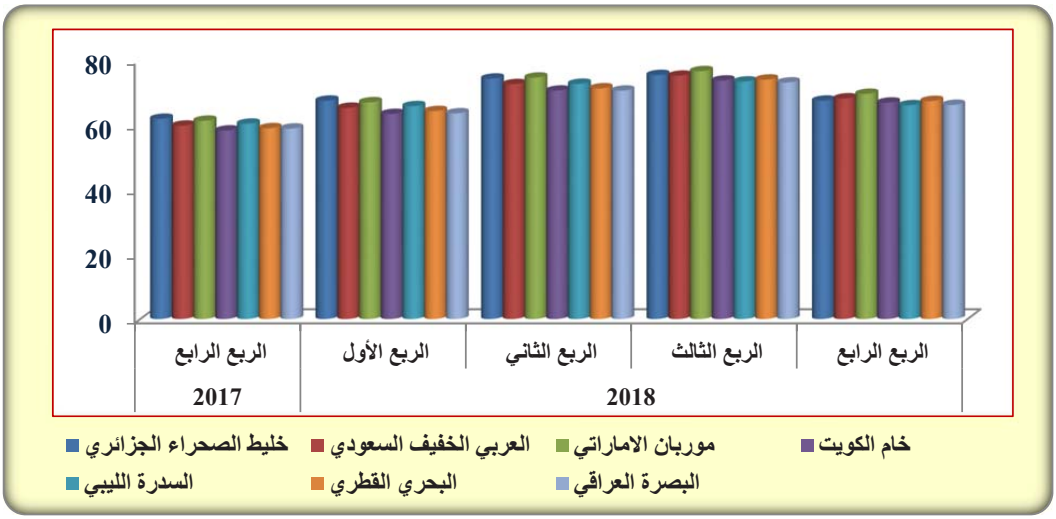

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

2.1. أسعار بعض المنتجات النفطية

انعكس الإنخفاض في أسعار النفط الخام على متوسط أسعار المنتجات النفطية المختلفة خلال الربع الرابع من عام 2018 في كافة الأسواق الرئيسية في العالم التي شهدت هي الأخرى إنخفاضاً مقارنة بالربع السابق بنسب متفاوتة حسب السوق ونوع المنتج.

1.2.1. أسعار الغازولين الممتاز

شهد متوسط أسعار الغازولين الممتاز انخفاضاً في كافة الأسواق الرئيسية خلال الربع الرابع من عام 2018 مقارنة بالربع السابق، حيث انخفض متوسط سعر الغازولين في ***سوق روتردام*** خلال الربع الرابع من عام 2018 بنسبة 17% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 78.5 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 1.6% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وفي ***سوق البحر المتوسط*** انخفض متوسط السعر بنسبة 20.2% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 69.5 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 1.2% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وفي ***سوق سنغافورة*** انخفض متوسط السعر بنسبة 16% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 72.1 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 2.1% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وفي ***سوق الخليج الأمريكي***، انخفض متوسط السعر بنسبة 19.6% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 74.3 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 2.8% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي.

وقد حققت سوق روتردام أعلى الأسعار من بين الأسواق الأربعة خلال الربع الرابع من عام 2018، تلتها سوق الخليج الأمريكي ثم سوق سنغافورة وسوق البحر المتوسط ، كما يوضح ***الجدول (3) والشكل (7).***

الجدول (3)

المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية فى الأسواق الرئيسية، 2017 - 2018

(دولار/ برميل)

		السوق	الغازولين الممتاز	زيت الغاز	زيت الوقود
الربع الرابع		سنغافورة	73.7	73.2	55.0
		روتردام	79.8	74.5	53.6
		البحر المتوسط	70.4	74.0	54.4
		الخليج الامريكي	76.4	70.5	52.9
الربع الأول 2018		سنغافورة	77.6	79.3	57.6
		روتردام	82.6	79.4	56.0
		البحر المتوسط	74.7	79.2	57.3
		الخليج الامريكي	82.4	74.8	54.6
الربع الثاني		سنغافورة	84.2	87.1	66.1
		روتردام	93.7	88.5	63.4
		البحر المتوسط	85.0	88.4	64.5
		الخليج الامريكي	94.1	82.8	56.2
الربع الثالث		سنغافورة	85.8	89.3	70.1
		روتردام	94.6	89.8	67.0
		البحر المتوسط	87.1	90.0	67.8
		الخليج الامريكي	92.4	86.1	64.6
الربع الرابع		سنغافورة	72.1	82.9	67.2
		روتردام	78.5	86.0	62.9
		البحر المتوسط	69.5	85.0	64.5
		الخليج الامريكي	74.3	80.3	60.1
التغير عن (دولار/برميل)	الربع الثالث 2018	سنغافورة	(13.7)	(6.3)	(2.9)
		روتردام	(16.1)	(3.7)	(4.1)
		البحر المتوسط	(17.6)	(4.9)	(3.4)
		الخليج الامريكي	(18.1)	(5.8)	(4.5)
	الربع الرابع 2017	سنغافورة	(1.5)	9.7	12.2
		روتردام	(1.3)	11.5	9.4
		البحر المتوسط	(0.9)	11.0	10.1
		الخليج الامريكي	(2.1)	9.8	7.2

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الشكل (7)
المعدلات الربع السنوية لأسعار الغازولين الممتاز في الأسواق الرئيسية، 2017- 2018
(دولار/برميل)

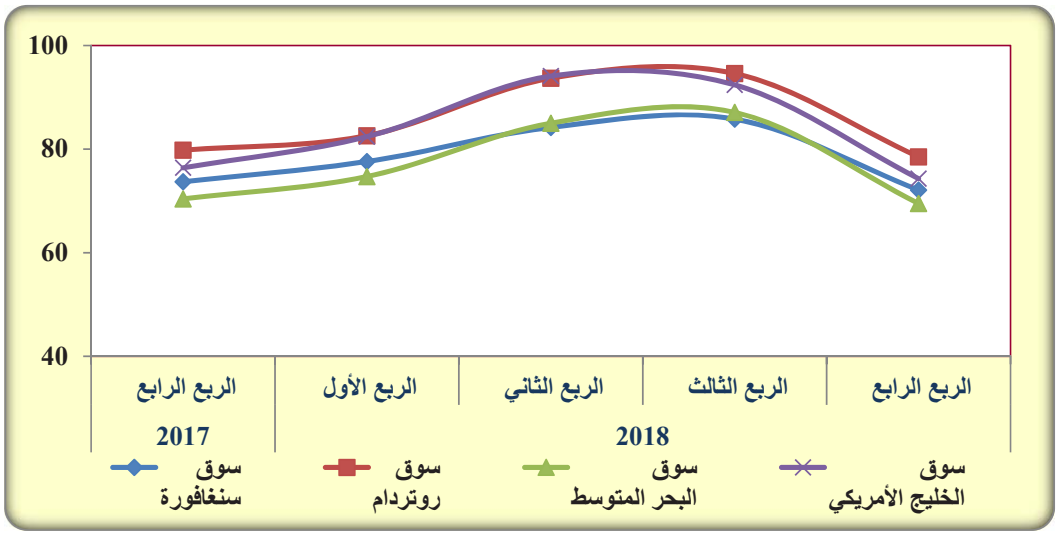

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وعند مقارنة السعر النهائي لمنتج الغازولين في بعض الدول الصناعية الرئيسية يتضح بأنه الأقل في السوق الأمريكية بسبب نسبة الضرائب المنخفضة في تلك السوق، إذ شكلت هذه الضرائب في شهر ديسمبر 2018 حوالي 19.8% من السعر النهائي للغازولين مقارنة بنسبة 35.5% في كندا، و 45.4% في اليابان، و 55.5% في أسبانيا، وأكثر من 60% في بعض الدول الأوروبية الأخرى (ألمانيا 61.8%، والمملكة المتحدة 64.3%، وفرنسا 65.1%، وإيطاليا 65.8%)، ***كما يوضح الشكل (8)***.

الشكل (8)
نسبة الضريبة من أسعار الغازولين الممتاز في بعض الدول الصناعية، شهر ديسمبر 2018
(دولار/لتر)

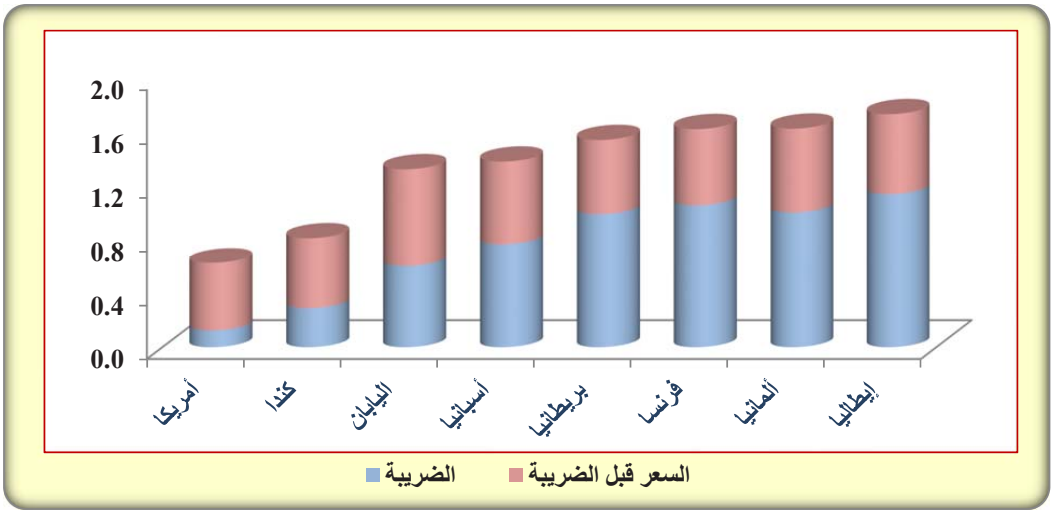

المصدر: وكالة الطاقة الدولية، احصائيات أسعار الطاقة، يناير 2019.

2.2.1. أسعار زيت الغاز

سجلت أسعار زيت الغاز خلال الربع الرابع من عام 2018 مستويات أعلى من أسعار الغازولين و أسعار زيت الوقود في كل الأسواق الرئيسية في العالم بشكل عام. وقد استأثر ***سوق روتردام*** بأعلى متوسط لأسعار زيت الغاز وهو 86 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 4.2% بالمقارنة مع الربع السابق، وارتفاعاً بنسبة 15.4% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. وتلتها ***سوق البحر المتوسط*** بمتوسط سعر 85 دولار/برميل بنسبة انخفاض 5.5% بالمقارنة مع الربع السابق، وبنسبة ارتفاع 14.9% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. ثم ***سوق سنغافورة*** بمتوسط سعر بلغ 82.9 دولار/برميل، منخفضاً بنسبة 7.1% بالمقارنة مع الربع السابق، ومرتفعاً بنسبة 13.3% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وأخيراً ***سوق الخليج الامريكي*** بأدنى متوسط للأسعار وهو 80.3 دولار/برميل خلال الربع الرابع من عام 2018 بنسبة إنخفاض 6.8% بالمقارنة مع الربع السابق، وبنسبة ارتفاع 13.8% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي.

3.2.1. أسعار زيت الوقود

انخفضت أسعار زيت الوقود خلال الربع الرابع من عام 2018 مقارنة بالربع السابق في جميع الأسواق الرئيسية في العالم، حيث انخفض متوسط سعر زيت الوقود في ***سنغافورة*** بنسبة 4.2% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 67.2 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 22.2% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وفي ***سوق البحر المتوسط*** انخفض متوسط السعر بنسبة 5% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 64.5 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 18.6% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. وفي ***سوق روتردام*** انخفض متوسط السعر خلال الربع الرابع من عام 2018 بنسبة 6.1% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 62.9 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 17.5% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. أما بالنسبة ***لسوق الخليج الأمريكي*** فقد انخفض متوسط السعر بنسبة 7% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 60.1 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 13.6% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي.

2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط خلال الربع الرابع من عام 2018

ساد خلال الربع الرابع من عام 2018 العديد من العوامل التي كان لها تأثير مباشر أو غير مباشر على حركة أسعار النفط الخام، وهي كما يلي:

1.2. العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق

1.1.2. الإمدادات النفطية العالمية

شهد إجمالي الإمدادات النفطية العالمية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي[4]) خلال الربع الرابع من عام 2018 ارتفاعاً بنحو 0.7 مليون برميل/ يوم، أي بنسبة 0.7% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 100.3 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 3.1 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 3.2% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الاتفاق الذي توصلت إليه دول أوبك مع بعض منتجي النفط من خارجها (أوبك +) في شهر يونيو 2018 بشأن خفض نسبة الالتزام باتفاق خفض الإنتاج إلى 100% بداية من شهر يوليو 2018 ، إضافة إلى الارتفاع المستمر في إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية، ***كما يوضح الجدول (4) و الشكل (9).***

[4] هي تلك الأجزاء من الغاز التي تستخلص كسوائل في أجهزة الفصل ومرافق الحقل أو وحدات معالجة الغاز، وتشمل على الإيثان والبروبان والبيوتان والبنتان ومكثفات أخرى.

الجدول (4)
تطور إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي
(مليون برميل/ يوم)

		دول أوبك	دول خارج أوبك	إجمالي الإمدادات العالمية
الربع الرابع 2017		38.4	58.8	97.2
الربع الأول 2018		38.1	59.4	97.5
الربع الثاني		38.1	59.9	97.9
الربع الثالث		39.0	60.6	99.6
الربع الرابع*		39.1	61.2	100.3
التغير عن (مليون ب/ي)	الربع الثالث 2018	0.1	0.6	0.7
	الربع الرابع 2017	0.7	2.4	3.1

* بيانات تقديرية

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الشكل (9)
التطورات الربع السنوية لإمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، 2017- 2018
(مليون برميل/ يوم)

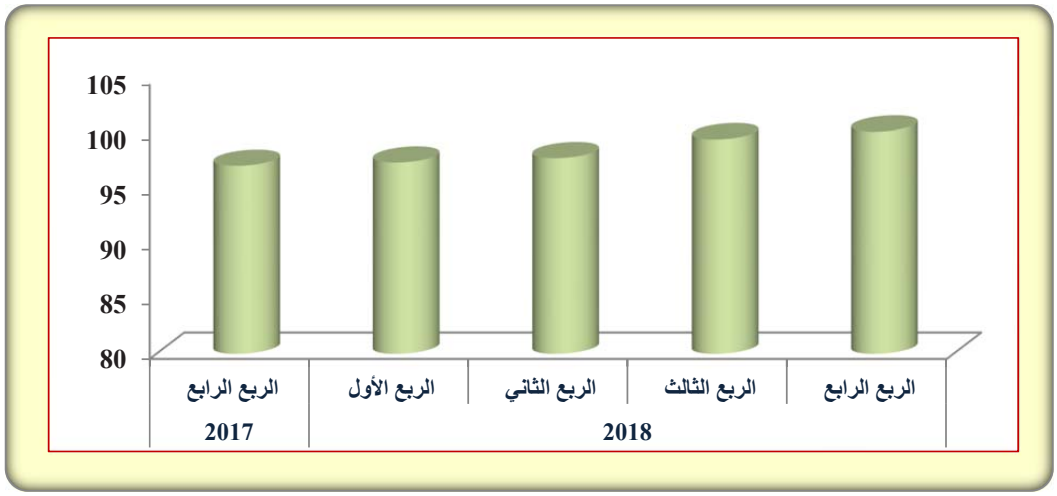

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- **إمدادات دول أوبك**[5]

ارتفعت الإمدادات النفطية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي) لدول أوبك خلال الربع الرابع من عام 2018 بحوالى 0.1 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 0.3% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 39.1 مليون برميل/يوم، وهو مستوى أعلى بنحو 0.7 مليون/برميل مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي. أما فيما يخص حصة دول أوبك من إجمالي الإمدادات النفطية العالمية خلال الربع الرابع من عام 2018، فقد بلغت حوالي 38.4%، وهو مستوى أقل من المحقق خلال الربع السابق والبالغ 39.6%، وأقل من المستوى المحقق خلال الربع المماثل من العام الماضي والبالغ 39.5%، ***كما يوضح الشكل (10) والجدول (4) المشار إليه آنفاً.***

وقد استقرت امدادات دول أوبك من النفط الخام خلال الربع الرابع من عام 2018 عند 32.7 مليون برميل/يوم وهو نفس المستوى المحقق خلال الربع السابق، وهو مستوى مرتفع بنحو 0.5 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. في حين ارتفعت إمدادات دول أوبك من سوائل الغاز الطبيعي والنفوط غير التقليدية إلى حوالي 6.4 مليون برميل/يوم خلال الربع الرابع من عام 2018 مقارنة بحوالي 6.3 مليون برميل/يوم خلال الربع السابق، وهو مستوى مرتفع بنحو 0.2 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي.

وهنا تجدر الإشارة إلى ارتفاع إنتاج السعودية خلال شهر نوفمبر إلى أعلى مستوى قياسي له وهو 11.1 مليون برميل/يوم، كما تجدر الإشارة إلى إنخفاض إنتاج إيران النفطي خلال شهر ديسمبر 2018 إلى أدنى مستوى له منذ أكثر من عامين، وذلك على خلفية دخول الضغوطات الاقتصادية الأمريكية الجديدة على قطاع الطاقة الإيراني حيز التنفيذ في بداية شهر نوفمبر 2018. في الوقت ذاته، شهدت فنزويلا استمرار التراجع الملحوظ في إمداداتها من النفط الخام لتصل إلى أدنى مستوياتها منذ نحو ثلاثين عاماً، على خلفية الأزمة الاقتصادية والسياسية التي تمر بها، كما شهدت ليبيا تراجعاً نسبياً في إنتاجها النفطي خلال شهر نوفمبر 2018، وبشكل أكبر خلال شهر ديسمبر، نتيجة إنقطاع إمدادات النفط من حقل الشرارة، يأتي ذلك عقب الإنتعاش الملحوظ الذي شهدته مستويات إنتاجها خلال الفترة من شهر يونيو إلى شهر أكتوبر 2018، ليصل إلى أعلى مستوياته منذ خمس سنوات.

[5] شهد شهر يوليو 2018 انضمام الكونغو إلى عضوية المنظمة، وتم تحديث بيانات إمدادات دول أوبك لتشمل إمدادات الكونغو البالغة حوالي 0.3 مليون برميل/يوم.

- **إمدادات دول خارج أوبك**

ارتفع إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك خلال الربع الرابع من عام 2018 بشكل ملحوظ بلغ حوالي 0.6 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 1% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 61.2 مليون برميل/ يوم، مرتفعاً بنحو 2.4 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 4.1% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الشكل (10) والجدول (4) المشار إليه سابقاً.***

الشكل (10)
التطورات الربع السنوية للإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية، 2017- 2018
(مليون برميل/ يوم)

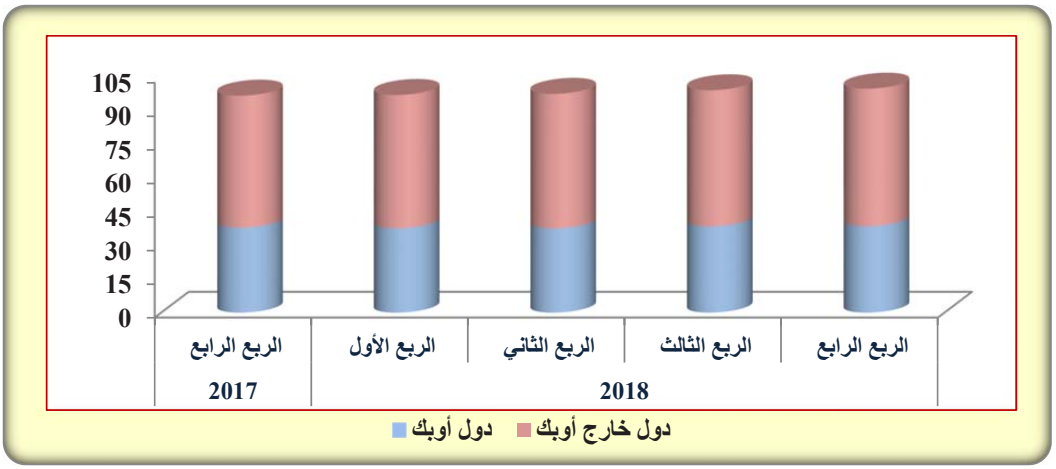

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

ويعزى الارتفاع في إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك خلال الربع الرابع من عام 2018 إلى زيادة إنتاج مجموعة دول أمريكا الشمالية وبنحو 80 ألف برميل/يوم، يأتي ذلك على خلفية ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخرى وسوائل الغاز الطبيعى غير التقليدية، حيث ارتفعت الإمدادات النفطية من الولايات المتحدة الأمريكية لتبلغ 17.5 مليون برميل/ يوم، مشكلةً ارتفاعاً بنحو 2.3 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، وفي هذا السياق يذكر أن انتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام قد ارتفع إلى 11.7 مليون برميل/يوم خلال شهر ديسمبر 2018، وهو مستوى شهري قياسي جديد، وذلك وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية. في حين إنخفضت الإمدادات النفطية من باقي مجموعة دول

أمريكا الشمالية خلال الربع الرابع من عام 2018، تزامناً مع قرار مقاطعة Alberta الكندية بخفض إنتاجها من النفط الخام بنحو 325 ألف برميل/يوم، اعتباراً من شهر يناير 2019، ويتراجع هذا الخفض إلى 95 ألف برميل/يوم مع نهاية عام 2019، وذلك بهدف خفض المخزون النفطي المتراكم بسبب استمرار المشاكل التي تواجهها كندا في عمليات نقل الخام من رمال Alberta النفطية إلى أسواق تصدير النفط، وأهمها عدم توافر عدد كافي من خطوط الأنابيب، إضافة إلى نقص عربات السكك الحديدية، الأمر الذي أدى إلى بيع خام Alberta الكندي ، بسعر أقل بشكل ملحوظ مقارنة بالأسعار العالمية، وذلك وفقاً للبيانات الكندية الرسمية.

كما ارتفع مستوى الإمدادات النفطية من روسيا خلال الربع الرابع من عام 2018 بنحو 170 ألف برميل/ يوم مقارنة بالربع السابق ليبلغ نحو 11.6 مليون برميل/ يوم، وهو أعلى مستوى منذ الحقبة السوفيتية، مرتفعاً بنحو 500 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي، في حين ارتفعت الإمدادات النفطية من باقي مجموعة دول الاتحاد السوفيتي السابق بنحو 70 ألف برميل/يوم مقارنة مع الربع السابق.

وارتفعت الإمدادات النفطية من دول أوروبا الصناعية بنحو 140 ألف برميل/يوم، على خلفية بدء تعافي الإمدادات من حقل (Buzzard) النفطي في شهر ديسمبر 2018، عقب إنقطاعها خلال شهر نوفمبر. كما ارتفعت الإمدادات من دول أمريكا اللاتينية بحوالي 130 ألف برميل/يوم، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى الارتفاع الملحوظ في إنتاج البرازيل خلال شهر ديسمبر 2018 ليصل إلى 2.68 مليون برميل/يوم، وهو أعلى مستوى له منذ شهر يونيو 2017، وذلك وفقاً لأحدث بيانات صادرة عن الوكالة الوطنية للبترول والغاز الطبيعي والوقود الحيوي (ANP).

ويوضح ***الشكل (11)*** معدلات التغير الربع السنوي في الإمدادات النفطية من دول أوبك، والدول المنتجة من خارجها خلال الفترة (2017- 2018).

الشكل (11)
التغير الربع السنوي في إمدادات العالم من النفط وسوائل الغاز الطبيعي، 2017- 2018
(مليون برميل/ يوم)

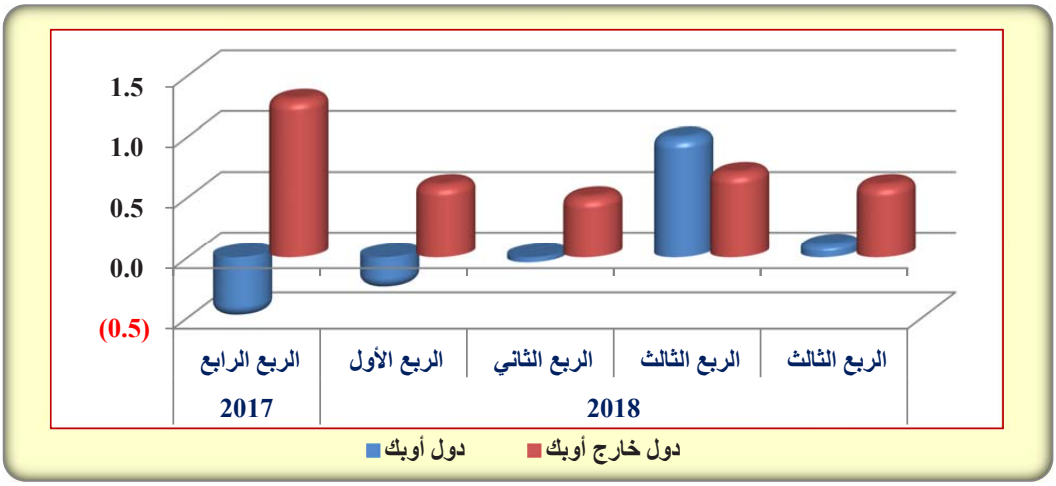

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- **إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة[6]،وتطور عدد الحفارات العاملة**

ارتفع معدل إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري خلال الربع الرابع من عام 2018 بحوالي 430 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 5.7% مقارنة بمستويات الربع الثالث من عام 2018 ليبلغ 7.537 مليون برميل/يوم، مرتفعاً بنحو 1.5 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 23.2% مقارنة بالربع المماثل من عام 2017.

وفي هذا السياق، يجدر الذكر، أن توقعات بعض المصادر قد أشارت إلى أن نمو الإنتاج الأمريكي من النفط الصخري سيتباطئ خلال عام 2019، وذلك على خلفية مشاكل متعلقة بالبنية التحتية، بخاصة خطوط الأنابيب في "حوض Permian"، أكبر تشكيلات النفط الصخري في الولايات المتحدة، والذي شهد تنامي الإنتاج بصورة أسرع بكثير من قدرة البنية التحتية للمنطقة في التعامل معها. كما تم تأجيل بعض التوسعات المخطط لها لزيادة الطاقة الاستيعابية لخطوط الأنابيب.

[6] يمثل إنتاج ست مناطق رئيسية فى إنتاج النفط الصخري فى الولايات المتحدة الأمريكية وهى مناطق، Bakken، Eagle Ford، Haynesville، Niobrara، Permian، Appalachia وتضم (Utica and Marcellus) ، بالاضافة إلى منطقة Anadarko التي أصبحت هدفاً للعديد من منتجي النفط الصخري والغاز الصخري خلال السنوات الأخيرة، ويعمل بها نحو 129 حفارة اعتباراً من شهر يوليو 2017.

أما فيما يخص متوسط عدد الحفارات العاملة خلال الربع الرابع من عام 2018، فقد ارتفع بنحو 12 حفار مقارنة بمستويات الربع الثالث من عام 2018 ليصل إلى 953 حفار، وهو مستوى مرتفع بنحو 154 حفار مقارنة بالربع الرابع من عام 2017.

و فيما يتعلق بالمعدلات الشهرية للإنتاج الأمريكي من النفط الصخري، فقد استهلت الربع الرابع من عام 2018، أي خلال شهر أكتوبر عند مستوى 7.892 مليون برميل/يوم، وبعدد 947 حفار عامل. ثم ارتفعت بعد ذلك لتصل إلى مستوى 7.964 مليون برميل/يوم، وبعدد 958 حفار عامل خلال شهر نوفمبر. وواصلت المعدلات الارتفاع لحين وصولها إلى الحد الأعلى البالغ 8.045 مليون برميل/يوم، وبعدد 953 حفار عامل خلال شهر ديسمبر. ***كما يوضح الجدول (5) والشكل (12).***

الجدول (5)

متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة وعدد الحفارات العاملة، 2017 – 2018

		إمدادات النفط الصخري (مليون برميل/يوم)	عدد الحفارات العاملة (حفار)
الربع الرابع 2017		6.467	799
الربع الأول 2018		6.695	854
الربع الثاني		7.071	924
الربع الثالث		7.537	941
الربع الرابع*		7.967	953
التغير عن	**الربع الثالث 2018**	0.430	12
	الربع الرابع 2017	1.500	154

*بيانات تقديرية

المصادر:

.EIA, Drilling Productivity Report for key tight oil and shale gas regions, Various Issues

الشكل (12)
المتوسط الربع السنوي لإمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة وعدد الحفارات العاملة، 2017 – 2018

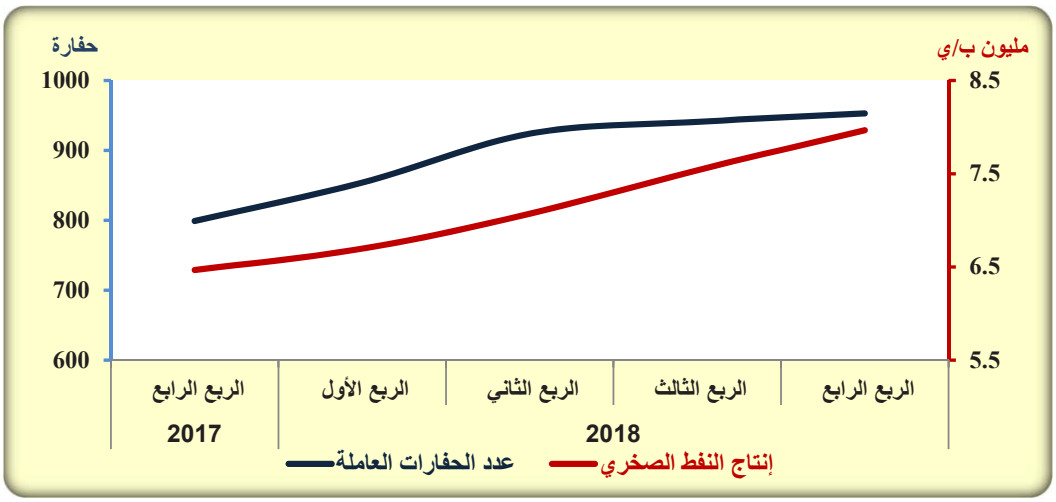

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير إنتاجية الحفر في مناطق النفط والغاز الصخري، أعداد مختلفة.

- **الأبار المحفورة (المكتملة وغير المكتملة) من النفط والغاز الصخريين في الولايات المتحدة**

تشـــير التقديرات الأولية إلى تباطؤ وتيرة نمو إجمالي عدد أبار النفط والغاز الصـــخريين المحفورة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الرابع من عام 2018، حيث ارتفعت بنحو 175 بئر فقط، مقارنة بمستويات الربع الثالث من عام 2018، وهي أقل زيادة فصلية لها خلال عام 2018، ليبلغ عددها 4505 بئر، وهو مستوى مرتفع بنحو 1086 بئر مقارنة بالربع المماثل من عام 2017.

ويعزى ذلك إلى العلاقة الطردية بين عدد الأبار المحفورة ومتوســـط أســـعار النفط الخام التي انخفضـــت خلال الربع الرابع من عام 2018، حيث ارتفع عدد الأبار المحفورة في شـــهر أكتوبر إلى أعلى مستوى له منذ شهر فبراير 2015 وهو 1545 بئر، عندما ارتفعت أسعار النفط الخام خلال نفس الشـهر إلى أعلى مسـتوياتها منذ شـهر أكتوبر 2014. ثم إنخفض هذا العدد بعد ذلك ليصـل إلى 1531 و 1429 بئر على الترتيب خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2018 تزامناً مع إنخفاض أسعار النفط.

الجدير بالذكر، أن إجمالي عدد أبار النفط الصـخري والغاز الصـخري المحفورة في الولايات المتحدة الأمريكية، قد شهد تراجعاً كبيراً بنسبة تزيد عن 70% منذ الربع الثالث من عام 2014 وحتى

الربع الثاني من عام 2016، وذلك انعكاساً للتراجع الذي شهدته أسعار النفط الخام ذلك الحين، ***كما يوضح الشكل (13).***

الشكل (13)
تطور إجمالي عدد الأبار المحفورة من النفط والغاز الصخريين في الولايات المتحدة الأمريكية، خلال الفترة (2014 – 2018)

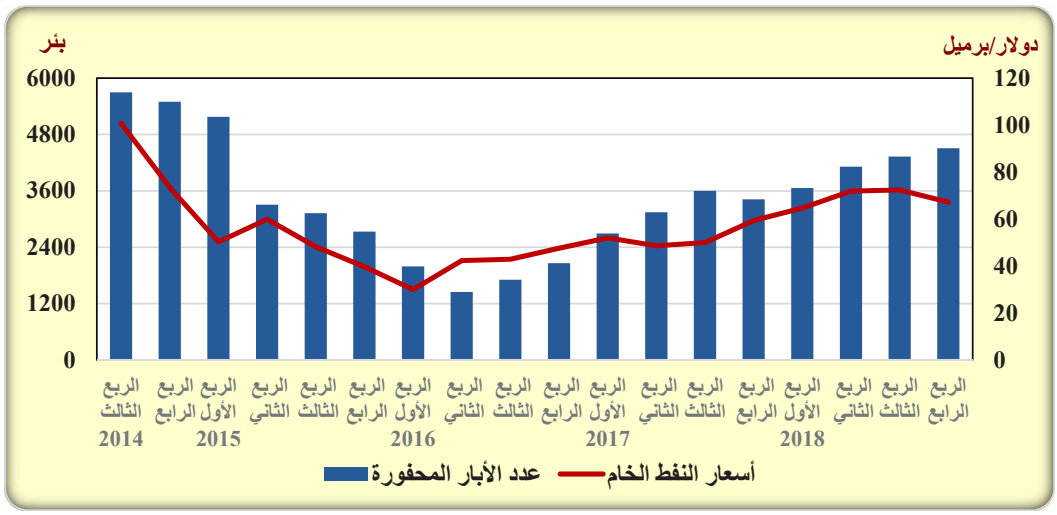

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير إنتاجية الحفر في مناطق النفط والغاز الصخري، أعداد مختلفة.

والجدير بالاهتمام أيضاً، أن النسبة الأكبر من الأبار المحفورة مكتملة الإنجاز، والتي تعرف بالأبار المحفورة المكتملة، وهي ترتبط بعلاقة طردية مع متوسط أسعار النفط الخام، أما النسبة الباقية من الأبار المحفورة لا يتم استكمالها إلا عند وصول أسعار النفط إلى مستويات مناسبة لمنتجي النفط والغاز الصخري وتعرف بالأبار غير المكتملة.

وفي هذا السياق، تشير التقديرات الأولية إلى ارتفاع إجمالي عدد الأبار المحفورة المكتملة من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الرابع من عام 2018 بنحو 89 بئر فقط، مقارنة بمستويات الربع الثالث من عام 2018، ليبلغ عددها 3832 بئر، وهو مستوى مرتفع بنحو 621 بئر مقارنة بالربع المماثل من عام 2017. هذا وتجدر الإشارة إلى ارتفاع عدد الأبار المحفورة المكتملة خلال شهر أكتوبر 2018 إلى أعلى مستوى له منذ شهر مارس 2018.

في حين تشـــير التقديرات الأولية إلى ارتفاع الإجمالي التراكمي لعدد الأبار المحفورة غير المكتملة من النفط الصـخري والغاز الصـخري في نهاية الربع الرابع من عام 2018 بنحو 218 بئر، مقارنة بمستويات الربع الثالث من عام 2018، ليبلغ عددها 8594 بئر، وهو مستوى قياسي، مرتفعاً بنحو 2046 بئر مقارنة بالربع المماثل من عام 2017، وقد يكون ذلك مؤشراً على توقع استمرار نمو إنتاج النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية.

الجدير بالذكر أن عدد الأبار المحفورة غير المكتملة من النفط الصـــخري والغاز الصـــخري يشـهد ارتفاعاً بصـورة مطردة منذ شـهر ديسـمبر 2016، ويعزي ذلك إلى سـببين محتملين، أولهما هو توقعات بعض منتجي النفط الصـخري بحدوث ارتفاع أكبر في أسـعار النفط في المسـتقبل، وعليه تم تأخير تشـغيل الأبار المحفورة غير المكتملة. والسـبب المحتمل الثاني هو حدوث انخفاض في الكوادر البشـرية العاملة في خدمات الحقول النفطية وأطقم عمليات التكسـير الهيدروليكي والمطلوب توافرهم لإكمال تلك الأبار، حيث تم الاسـتغناء عن أكثر من 400 ألف وظيفة في قطاع النفط الأمريكي على مدى الأعوام القليلة الماضية، وكان القطاع الأكثر تضرراً هو خدمات الحقول النفطية.

2.1.2. الطلب العالمي على النفط

ارتفع الطلب العالمي على النفط خلال الربع الرابع من عام 2018 بنحو 0.7 مليون ب/ي مقارنة بالربع السـابق، أي بنسـبة 0.7%، ليصـل إلى 99.9 مليون برميل/ يوم، مشـكلاً ارتفاعاً بنحو 1.3 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 1.3% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (6) والشكل (14).***

الجدول (6)
تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية، 2017 – 2018
(مليون برميل/ يوم)

		الدول الصناعية	دول العالم الاخرى	إجمالي الطلب العالمي
الربع الرابع 2017		48.0	50.6	98.6
الربع الأول 2018		47.7	50.1	97.8
الربع الثاني		47.2	50.8	98.0
الربع الثالث		48.1	51.1	99.2
الربع الرابع*		48.4	51.5	99.9
التغير عن (مليون ب/ي)	الربع الثالث 2018	0.2	0.4	0.7
	الربع الرابع 2017	0.4	0.9	1.3

*بيانات تقديرية

المصادر:
- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الشكل (14)
التطورات الربع السنوية للطلب العالمي على النفط، 2017- 2018
(مليون برميل/ يوم)

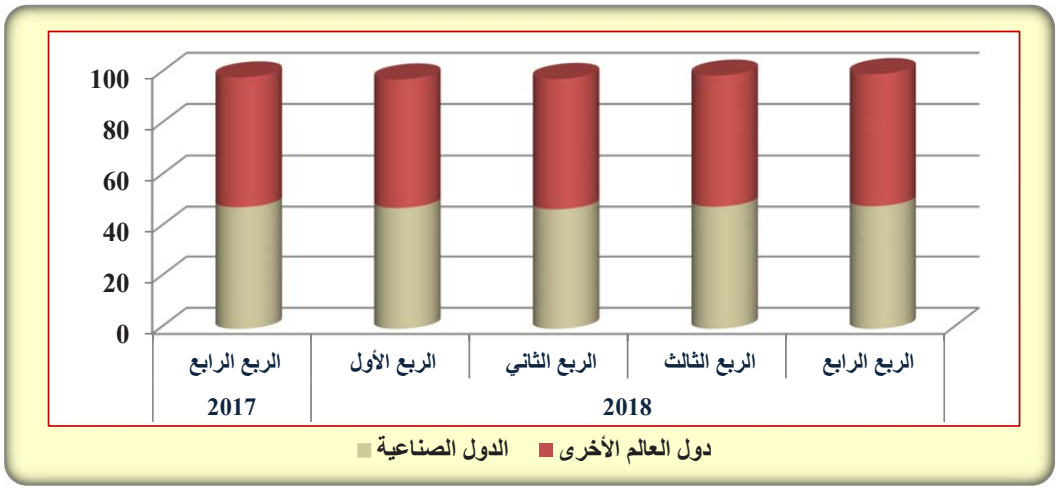

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وفيما يلي بيان للتطورات التي شـهدتها مسـتويات الطلب على النفط لكل مجموعة من المجموعات الدولية على حدة :

- **الطلب على النفط في الدول الصناعية**

ارتفع طلب الدول الصناعية خلال الربع الرابع من عام 2018 بحوالي 300 ألف برميل/ يوم، أي بنسبة 0.6% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 48.4 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 400 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وضمن مجموعة الدول الصناعية انخفض طلب دول الأمريكتين على النفط خلال الربع الرابع من عام 2018 بنحو 100 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 25.6 مليون برميل/يوم، مرتفعاً بنحو 500 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. حيث استمر الطلب القوي على النفط في الولايات المتحدة الأمريكية، وإلى حد ما في كندا، في حين تراجع الطلب على النفط في المكسيك للربع الرابع على التوالي.

وانخفض طلب دول أوروبا بحوالي 200 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 14.5 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 100 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي، وذلك على خلفية التراجع المستمر الذي تشهده مبيعات السيارات في أوروبا منذ شهر سبتمبر 2018، إلى جانب تراجع الطلب على النفط في كل من ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، بالرغم من ارتفاعه في إيطاليا.

بينما ارتفع طلب دول أسيا والمحيط الهادي بحوالي 600 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 8.3 مليون برميل/يوم، منخفضاً بنحو 100 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي، نتيجة ارتفاع الطلب في كلاً من كوريا الجنوبية واستراليا، وبالرغم من تراجعه في اليابان. ***كما يوضح الجدول (7) والشكل (15).***

الجدول (7)
تطور الطلب على النفط في الدول الصناعية
(مليون برميل/ يوم)

		دول الأمريكتين	دول أوروبا	دول أسيا/الهادي	إجمالي الدول الصناعية
الربع الرابع 2017		25.1	14.4	8.4	48.0
الربع الأول 2018		25.2	14.0	8.5	47.7
الربع الثاني		25.4	14.2	7.6	47.2
الربع الثالث		25.7	14.7	7.7	48.1
الربع الرابع*		25.6	14.5	8.3	48.4
التغير	الربع الثالث 2018	(0.1)	(0.2)	0.6	0.3
عن	الربع الرابع 2017	0.5	0.1	(0.1)	0.4

* بيانات تقديرية.

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الشكل (15)
التطورات الربع السنوية للطلب على النفط في الدول الصناعية، 2017- 2018
(مليون برميل/ يوم)

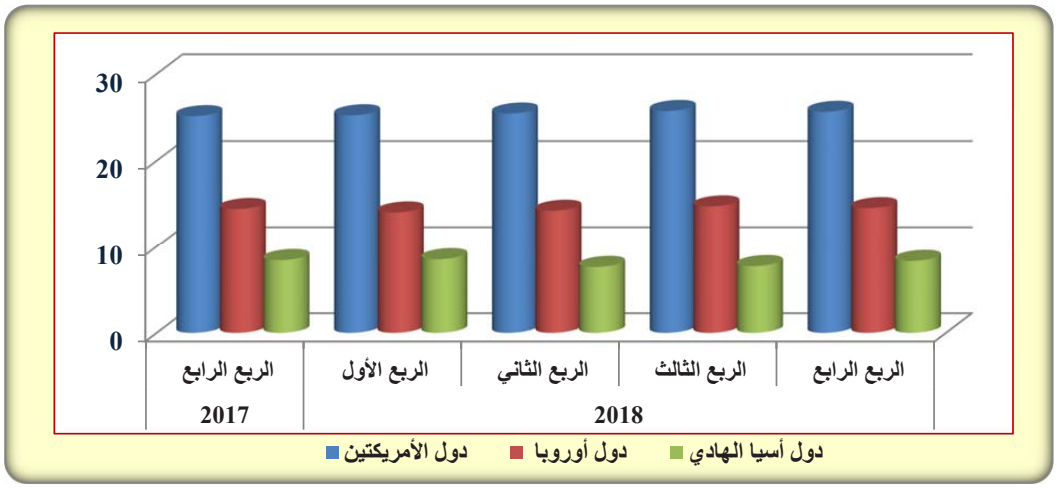

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- **الطلب على النفط في الدول النامية**

ارتفع طلب الدول النامية على النفط خلال الربع الرابع من عام 2018 بحوالي 400 ألف برميل/ يوم، أي بنسبة 0.8% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 51.5 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 0.9 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وضمن مجموعة الدول النامية، انخفض الطلب على النفط في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا خلال الربع الرابع من عام 2018 بواقع 400 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 12.3 مليون برميل/يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 100 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وقد استقر الطلب على النفط في الدول العربية عند نفس المستوى المحقق خلال الربع السابق وهو 7.2 مليون برميل/يوم، أي ما يشكل 15.7% من إجمالي طلب الدول النامية خلال الربع الرابع من عام 2018، وهو مستوى مرتفع بنحو 100 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام السابق. وفيما يخص طلب الدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا فقد انخفض الطلب بنحو 400 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 5.1 مليون برميل/يوم، منخفضاً بنحو 200 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

في حين شهد طلب الدول الآسيوية النامية خلال الربع الرابع من عام 2018 ارتفاعاً بنحو 1 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 27 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 1.2 مليون برميل/يوم مقارنة بنظيره المسجل خلال العام الماضي.

وقد ارتفع الطلب الصيني[7]، الذي يعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي الآسيوي وقاطرة التعافي في السوق المذكورة، بمقدار 400 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 13.1 مليون برميل/يوم خلال الربع الرابع من عام 2018، وهو مستوى مرتفع بنحو 800 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، ويعزى ذلك في الأساس إلى التوسعات في قطاع البتروكيماويات وقطاع السفر الجوي، تزامناً مع بدء المفاوضات حول التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في شهر ديسمبر 2018 والتي ستستمر لمدة ثلاثة أشهر.

[7] صفحة رقم 67 وصفحة رقم 69 من التقرير.

أما بالنسبة للاقتصاد الهندي، المحرك الآخر لنمو الاقتصاد الآسيوي، فقد ارتفع الطلب على النفط بنحو 600 ألف برميل/ يوم مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 5 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 200 ألف برميل/يوم مقارنة الربع المماثل من العام الماضي، ويعزى ذلك في الأساس إلى ارتفاع الطلب على الوقود في موسم المهرجانات، مع تزايد النشاط الصناعي عقب إنتهاء الأمطار الموسمية، إلى جانب الزخم الإيجابي في مبيعات المركبات التجارية، والتوسع في قطاع الإنشاءات، ولا سيما إنشاءات الطرق . بينما انخفض الطلب في باقي الدول الآسيوية النامية بشكل طفيف بلغ نحو 40 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 8.9 مليون برميل/يوم.

ومن جهة أخرى، انخفض الطلب على النفط في دول أمريكا اللاتينية خلال الربع الرابع من عام 2018 بنحو 300 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 6.5 مليون برميل/يوم، وهو نفس مستوى الربع المماثل من عام 2017، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى استقرار الطلب على النفط في البرازيل عند نفس مستوى الربع السابق وهو 2.7 مليون برميل/ يوم، مع انخفاض الطلب في دول أمريكا اللاتينية الأخرى، وبخاصة الارجنتين التي تعاني ركوداً في اقتصادها، بنحو 300 ألف برميل/ يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 3.8 مليون برميل/ يوم.

- **الطلب على النفط في الدول المتحولة**

شهد طلب الدول المتحولة على النفط ارتفاعاً خلال الربع الرابع من عام 2018 بمقدار 200 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 5.7 مليون برميل/يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 200 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. وقد جاء هذا الارتفاع من مجموعة دول الإتحاد السوفيتي السابق التي ارتفع طلبها على النفط بحوالي 100 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع الثالث من عام 2018 ليصل إلى 5 مليون برميل/يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 100 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من عام 2017، إضافة إلى ارتفاع طلب باقي الدول المتحولة بنحو 100 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق. ***كما يوضح الشكل (16) والجدول (8).***

الجدول (8)
تطور الطلب على النفط في دول العالم الأخرى (الإقتصادات النامية والمتحولة)، 2017 - 2018
(مليون برميل/ يوم)

	2017	2018				التغير عن (مليون ب/ي)	
	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع*	الربع الثالث 2018	الربع الرابع 2017
الدول النامية	**44.7**	**44.7**	**45.4**	**45.5**	**45.8**	**0.2**	**1.1**
منها الدول العربية :	**7.1**	**7.2**	**7.2**	**7.2**	**7.2**	**-**	**0.1**
الدول الأعضاء	6.1	6.2	6.2	6.2	6.2	-	0.1
باقي الدول العربية	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	-	-
دول أخرى في الشرق الأوسط وأفريقيا	**5.3**	**5.3**	**5.1**	**5.5**	**5.1**	**(0.4)**	**(0.2)**
إجمالي الشرق الاوسط وأفريقيا	**12.4**	**12.5**	**12.3**	**12.7**	**12.3**	**(0.4)**	**(0.1)**
الدول الآسيوية النامية	**25.8**	**25.8**	**26.7**	**26.0**	**27.0**	**1.0**	**1.2**
منها: الصين	12.3	12.3	12.8	12.7	13.1	0.4	0.8
الهند	4.8	4.8	4.7	4.4	5.0	0.6	0.2
الدول الأخرى	8.7	8.7	9.1	9.0	8.9	(0.04)	0.2
دول أمريكا اللاتينية	**6.5**	**6.4**	**6.5**	**6.8**	**6.5**	**(0.3)**	**-**
منها: البرازيل	2.6	2.7	2.6	2.7	2.7	-	0.1
الدول الأخرى	3.9	3.7	3.8	4.1	3.8	(0.3)	(0.1)
الدول المتحولة	**5.9**	**5.4**	**5.3**	**5.6**	**5.7**	**0.2**	**(0.2)**
منها: الاتحاد السوفيتي السابق	5.1	4.7	4.7	4.9	5.0	0.1	(0.1)
إجمالي طلب الدول النامية والمتحولة	**50.6**	**50.1**	**50.8**	**51.1**	**51.5**	**0.4**	**0.9**

* بيانات تقديرية

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- اعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الشكل (16)
التطورات الربع السنوية للطلب على النفط في الدول النامية ، 2017- 2018
(مليون برميل/ يوم)

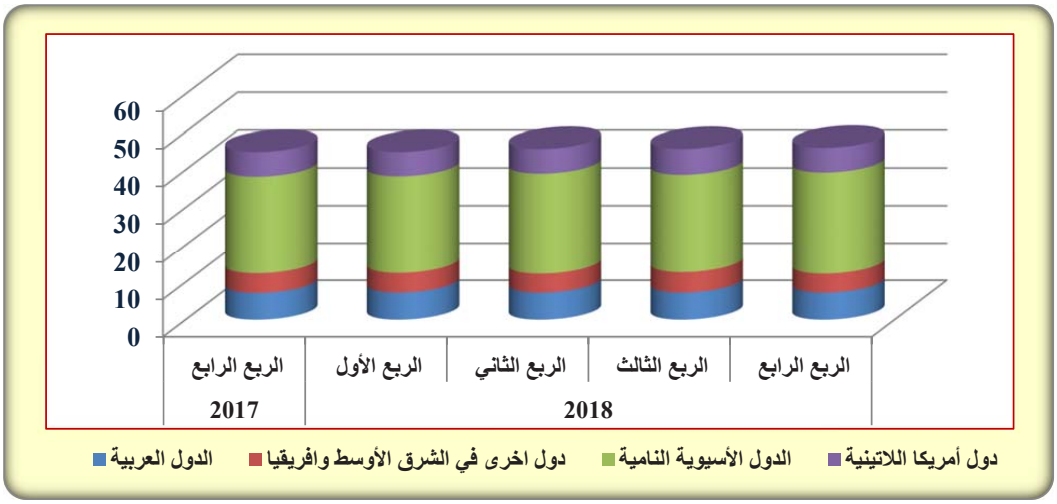

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

3.1.2. مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة

شهد ***إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والإستراتيجية)*** في نهاية الربع الرابع من عام 2018 ارتفاعاً مقداره 155 مليون برميل، أي بنسبة 1.8% مقارنة بالربع السابق ليبلغ 8.845 مليار برميل، ما يمثل ارتفاعاً بنحو 306 مليون برميل، أي بنسبة 3.6% بالمقارنة بالربع المناظر من العام السابق.

- **المخزون التجاري النفطي في الدول الصناعية**[8]

انخفض إجمالي ***المخزون التجاري النفطي في الدول الصناعية*** في نهاية الربع الرابع من عام 2018 بمقدار 4 مليون برميل عن مستوى الربع السابق ليصل إلى 2.862 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 9 مليون برميل عن مستويات الربع المماثل من العام السابق. والجدير بالذكر أن إجمالي ***المخزون التجاري من النفط الخام في الدول الصناعية*** قد ارتفع في نهاية الربع الرابع من عام 2018 بمقدار 58 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.097 مليار برميل، وهو مستوى

[8] لا يشمل المخزون على متن الناقلات.

منخفض بمقدار 1 مليون برميل عن مستويات الربع المماثل من العام الماضي. في حين انخفض إجمالي ***المخزون التجاري من المنتجات النفطية*** في الدول الصناعية بمقدار 62 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.765 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 10 مليون برميل مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

يذكر أن ***المخزون التجاري النفطي في الأمريكتين*** قد انخفض بمقدار 15 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 1.526 مليار برميل (منها 609 مليون برميل من النفط الخام و 917 مليون برميل من المنتجات)، وهو مستوى مرتفع بمقدار 28 مليون برميل مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

ومن ضمن مجموعة دول الأمريكتين، انخفض ***المخزون التجاري النفطي في الولايات المتحدة*** في نهاية الربع الرابع من عام 2018 بمقدار 7 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 1.242 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 17 مليون برميل مقارنة بالمستوى المسجل في نهاية الربع المماثل من العام الماضي، حيث ارتفع ***المخزون التجاري من النفط الخام في الولايات المتحدة*** بنحو 37 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 441 مليون برميل، وفي هذا السياق يذكر أن مخزونات النفط الخام الأمريكية قد بلغت 426 مليون برميل في نهاية شهر أكتوبر 2018، وارتفعت في نهاية الأسبوع الثالث من شهر نوفمبر إلى أعلى مستوى لها منذ الأسبوع الأول من شهر ديسمبر 2017 وهو 450.5 مليون برميل، ثم تراجعت بعد ذلك على خلفية انخفاض واردات الخام الأمريكية، وارتفاع استهلاك مصافي التكرير من النفط الخام. في حين انخفض إجمالي ***المخزون التجاري من المنتجات النفطية*** بمقدار 44 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 801 مليون برميل.

أما ***المخزون التجاري النفطي في الدول الأوروبية*** فقد انخفض بمقدار 13 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند أدنى مستوياته منذ شهر يناير 2015 وهو 923 مليون برميل (منها 330 مليون برميل من النفط الخام و 593 مليون برميل من المنتجات)، منخفضاً بمقدار 20 مليون برميل بالمقارنة مع مستويات الربع المماثل من العام الماضي، يأتي ذلك بالرغم من إنخفاض إنتاجية مصافي التكرير من النفط الخام[9]. بينما ارتفع ***المخزون التجاري النفطي في دول***

[9] صفحة رقم 74 من التقرير.

أسيا/ الهادي بمقدار 25 مليون برميل بالمقارنة مع الربع السابق ليستقر عند 414 مليون برميل (منها 159 مليون برميل من النفط الخام و 255 مليون برميل من المنتجات)، وهو مستوى مرتفع بمقدار 2 مليون برميل بالمقارنة مع مستويات الربع المماثل من العام الماضي.

الجدير بالذكر أن الوصول بالمخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى مستوى متوسط السنوات الخمس السابقة [10]، يُعد من أهم أهداف اتفاق خفض الإنتاج الأول بين دول أوبك ومنتجي النفط من خارجها. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن مستوى تلك المخزونات قد تراجعت عن متوسطها لخمس سنوات خلال الفترة من شهر أبريل وحتى شهر سبتمبر 2018، قبل أن تزيد بعد ذلك مجدداً، لتصل الزيادة إلى نحو 23 مليون برميل في شهر نوفمبر 2018 مقارنة بزيادة بلغت نحو 278 مليون برميل عند بدء دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ أي في شهر يناير 2017، ***كما يوضح الشكل (17).***

الشكل (17)
تطور الزيادة في المخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن متوسطها لخمس سنوات، خلال الفترة (يناير 2017 – نوفمبر 2018)
(مليون برميل)

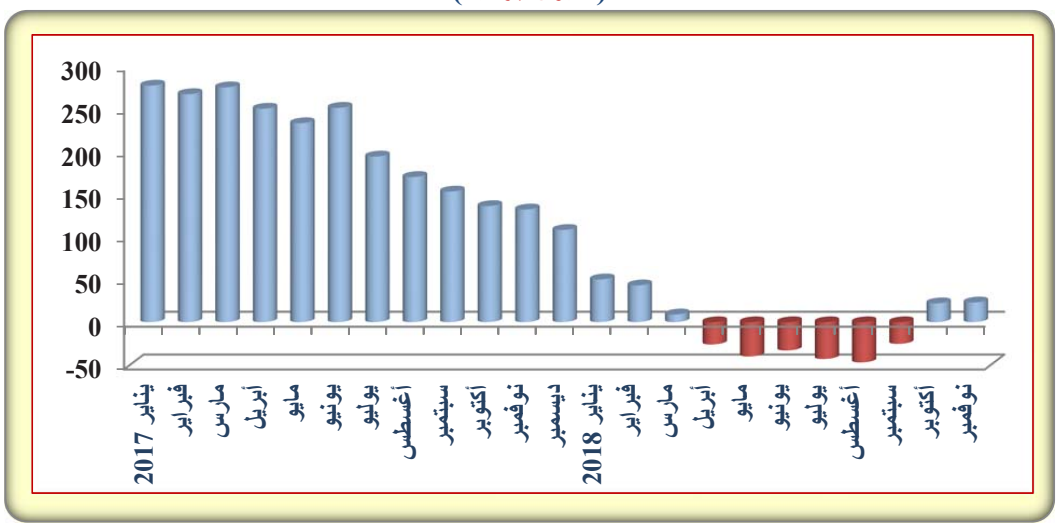

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

[10] يتجه هذا المتوسط المتحرك نحو الارتفاع من شهر إلى أخر، وذلك لدخول الفترة التي تزايدت فيها المخزونات بالفعل ضمن النطاق الحسابي للمتوسط.

- **المخزون التجاري العالمي**[11]

ارتفع ***المخزون التجاري النفطي في بقية دول العالم*** في نهاية الربع الرابع من عام 2018 بمقدار 152 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 2.943 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 277 مليون برميل مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، وبذلك يسجل مستوى ***إجمالي المخزون التجاري العالمي*** ارتفاعاً بنحو 148 مليون برميل خلال الربع الرابع من عام 2018 مقارنة بمستواه المسجل خلال الربع السابق ليصل إلى 5.805 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 286 مليون برميل عن مستويات الربع المناظر من العام السابق.

- **المخزون على متن الناقلات**

ارتفع ***المخزون التجاري النفطي على متن الناقلات*** في نهاية الربع الرابع من عام 2018 بمقدار 21 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1209 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 37 مليون برميل عن مستويات الربع المناظر من العام السابق.

- **المخزون الاستراتيجي**

انخفض ***المخزون الاستراتيجي*** في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وجنوب أفريقيا والصين في نهاية الربع الرابع من عام 2018 بمقدار 15 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.831 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بمقدار 17 مليون برميل عن مستويات الربع المماثل من العام الماضي.

هذا وقد انخفض ***المخزون الاستراتيجي الأمريكي*** في نهاية الربع الرابع من عام 2018 بنحو 11 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 649 مليون برميل، منخفضاً بنحو 14 مليون برميل بالمقارنة مع نهاية الربع المماثل من العام الماضي. يأتي ذلك تزامناً مع عرض وزارة الطاقة الأمريكية لنحو 11 مليون برميل من احتياطي النفط الخام الاستراتيجي للبيع، قبل انتخابات التجديد النصفي في الولايات المتحدة الأمريكية في شهر نوفمبر 2018، كوسيلة للتخفيف عن سائقي السيارات الذين شهدوا ارتفاع أسعار الوقود بنحو 25% منذ بداية العام الحالي. وأظهر إخطار رسمي أن فترة التسليم لصفقة البيع من خامات عالية الكبريت كانت خلال شهري أكتوبر و نوفمبر 2018.

[11] لا يشمل المخزون على متن الناقلات.

- **إجمالي المخزون العالمي**[12]

ارتفع ***إجمالي المخزون العالمي*** في نهاية الربع الرابع من عام 2018 إلى 8.845 مليار برميل مسجلا بذلك ارتفاعاً بنحو 155 مليون برميل مقارنة بالربع السابق، وارتفاعاً بنحو 306 مليون برميل مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (9) والشكل (18).***

الجدول (9)
تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع
(مليون برميل)

المنطقة	2017	2018		التغير عن (مليون برميل)	
	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الرابع*	الربع الثالث 2018	الربع الرابع 2017
الأمريكتين	**1498**	**1541**	**1526**	**(15)**	**28**
منها : الولايات المتحدة الأمريكية	1225	1249	1242	**(7)**	17
أوروبا	**943**	**936**	**923**	**(13)**	**(20)**
أسيا/الهادي	**412**	**389**	**414**	**25**	**2**
إجمالي الدول الصناعية	**2853**	**2866**	**2862**	**(4)**	**9**
بقية دول العالم	**2666**	**2791**	**2943**	**152**	**277**
إجمالي المخزون التجاري**	**5519**	**5657**	**5805**	**148**	**286**
المخزون على متن الناقلات	**1172**	**1188**	**1209**	**21**	**37**
المخزون الاستراتيجي منه :	**1848**	**1846**	**1831**	**(15)**	**(17)**
المخزون الاستراتيجي الأمريكي	663	660	649	**(11)**	**(14)**
إجمالى المخزون العالمى	**8539**	**8690**	**8845**	**155**	**306**
كفاية المخزون التجاري في الدول الصناعية (يوم)	60.0	59.3	60.2	0.9	0.2

* بيانات تقديرية.

** لايشمل المخزون على متن الناقلات .

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- Oil Market Intelligence

[12] يشمل المخزون على متن الناقلات والمخزون الاستراتيجي.

الشكل (18)
تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع، 2017- 2018
(مليار برميل)

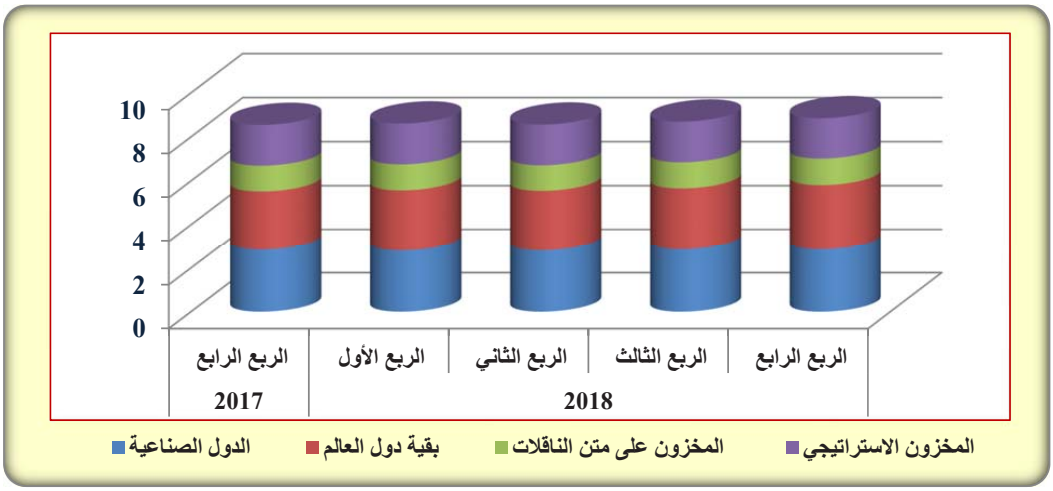

المصدر: Oil Market Intelligence, Various Issues.

والجدير بالاهتمام أن ***كفاية المخزون التجاري في الدول الصناعية*** في نهاية الربع الرابع من عام 2018 قد بلغت حوالي 60.2 يوم من الاستهلاك، وهو مستوى أعلى من المسجل في نهاية الربع السابق البالغ 59.3 يوم من الاستهلاك، و أعلى من المستوى المسجل في نهاية الربع المماثل من العام الماضي البالغ 60 يوم من الاستهلاك.

2.2. العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط

1.2.2. عوامل الجغرافية السياسية (الجيوسياسية)

من العوامل التي أثرت بشكل كبير على إتخاذ أسعار النفط منحنيات متباينة خلال الربع الرابع من عام 2018، المخاوف بشأن التوترات حول التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، والتي أدت إلى فرض مزيد من القيود الجمركية المتبادلة، قبل بدء مفاوضات تجارية بين الطرفين في شهر ديسمبر 2018 ولمدة ثلاثة أشهر، إضافة إلى دخول الضغوطات الاقتصادية الأمريكية على قطاع الطاقة الإيراني حيز التنفيذ في بداية شهر نوفمبر 2018، مع السماح لثمان دول بمواصلة استيراد النفط الخام من إيران، يأتي ذلك عقب إعلان الرئيس الأمريكي في الثامن من شهر مايو 2018 عن انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الذي وقع مع إيران عام 2015.

2.2.2. الدولار الأمريكي وأسعار الفائدة

تأثرت أسعار النفط الخام بقوة الدولار الأمريكي خلال الربع الرابع من عام 2018، وذلك على خلفية الارتباط العكسي الذي يربط بينهما، حيث انخفضت أسعار النفط مع ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الاخري، مدعوماً بتزايد المخاوف من التوترات حول التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وارتفاع عوائد سندات الخزانة الأمريكية ليسجل بعضها أعلى مستوياته في أكثر من عشر أعوام. وفي هذا السياق، يذكر أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي قرر في شهر ديسمبر 2018 رفع سعر الفائدة الرئيسي بواقع ربع نقطة مئوية ليتراوح ما بين 2.25% إلى 2.50% لدعم الدولار الأمريكي.

3.2.2. نشاط المضاربات

لعبت المضاربات دوراً كبيراً في تقلبات أسعار النفط الخام خلال الربع الرابع من عام 2018، حيث أدت التوقعات بشأن ارتفاع الأسعار على خلفية تزايد المخاوف بشأن نقص إمدادات النفط العالمية، إلى اهتمام كبير من المضاربين والمستثمرين في العقود النفطية خلال شهر أكتوبر 2018. في حين أدت التوقعات بشأن إنخفاض الأسعار على خلفية تزايد المخاوف بشأن تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، وتراجع الطلب العالمي على النفط، و وفرة إمدادات النفط العالمية، إلى تراجع الاهتمام من المضاربين والمستثمرين خلال شهري نوفمبر وديسمبر، وذلك رغم قرار ***اتفاق خفض الإنتاج الجديد الذي توصلت إليه دول أوبك مع الدول المنتجة للنفط من خارجها (أوبك +) في نهاية شهر ديسمبر***.

3. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية

1.3. واردات وصادرات الولايات المتحدة من النفط الخام والمنتجات النفطية

انخفضت ***واردات الولايات المتحدة الأمريكية*** من النفط الخام خلال الربع الرابع من عام 2018 بحوالي 367 ألف ب/ي أى بنسبة 4.6% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ 7.5 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 167 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق. كما انخفضت وارداتها من المنتجات النفطية بحوالى 537 ألف ب/ي أي بنسبة 22.7% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 1.8 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 237 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

وبالنسبة ***لمصادر الواردات من النفط الخام***، فقد استحوذت الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك على حوالي 68.1% من إجمالي واردات النفط الخام للولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الرابع من عام 2018 مقارنة بحوالي 63.9% خلال الربع المماثل من العام السابق. وقد ظلت كندا المزود الرئيسي للولايات المتحدة بنسبة 51.6% من اجمالي وارداتها من النفط الخام مقارنة بنسبة 44.9% خلال الربع المماثل من العام السابق.

و استحوذت الدول الأعضاء في منظمة أوبك على حوالي 31.9% من إجمالي واردات النفط الخام للولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الرابع من عام 2018 مقارنة بحوالي 36.1% خلال الربع المماثل من العام السابق. ومن ضمن دول أوبك، استأثرت الدول الأعضاء في منظمة أوابك بنحو 20.1% من إجمالي واردات النفط الخام للولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بنحو 20.3% خلال الربع المماثل من العام السابق.

أما فيما يخص ***مصادر الواردات من المنتجات النفطية***، فقد استحوذت الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك على حوالي 82.6% من إجمالي واردات الولايات المتحدة الأمريكية من المنتجات النفطية خلال الربع الرابع من عام 2018 مقارنة بحوالي 87.4% خلال الربع المماثل من العام السابق. وتعد كندا المزود الرئيسي للولايات المتحدة باحتياجاتها من المنتجات النفطية حيث وصلت النسبة إلى 26.7% من إجمالي وارداتها من المنتجات النفطية مقارنة بنسبة 31.4% خلال الربع المماثل من العام السابق.

بينما استحوذت الدول الأعضاء في منظمة أوبك على حوالي 17.4% من إجمالي واردات المنتجات النفطية للولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الرابع من عام 2018 مقارنة بحوالي 12.6% خلال الربع المماثل من العام السابق. ومن ضمن دول أوبك، استأثرت الدول الأعضاء في منظمة أوابك بنحو 13.6% من إجمالي واردات المنتجات النفطية للولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بنحو 8.5% خلال الربع المماثل من العام السابق، ***كما يوضح الجدول (10) والشكلين (19) و (20).***

الجدول (10)

مصادر واردات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية، 2017-2018

(مليون برميل / يوم)

النفط الخام					المنتجات النفطية				
الربع الرابع 2017		الربع الرابع 2018*			الربع الرابع 2017		الربع الرابع 2018*		
الكمية	النسبة (%)	الكمية	النسبة (%)		الكمية	النسبة (%)	الكمية	النسبة (%)	
2.8	**36.1**	**2.4**	**31.9**	**دول أوبك**	**0.3**	**12.6**	**0.3**	**17.4**	**دول أوبك**
1.6	20.3	1.5	20.1	الدول الأعضاء في أوابك	0.2	8.5	0.2	13.6	الدول الأعضاء في أوابك
1.2	15.8	0.9	11.8	دول أوبك غير العربية	0.1	4.1	0.1	3.8	دول أوبك غير العربية
4.9	**63.9**	**5.1**	**68.1**	**دول خارج أوبك**	**1.8**	**87.4**	**1.5**	**82.6**	**دول خارج أوبك**
3.5	44.9	3.9	51.6	كندا	0.7	31.4	0.5	26.7	كندا
0.7	9.3	0.6	8.2	المكسيك	0.3	16.0	0.2	11.5	روسيا
0.3	3.8	0.2	2.7	كولومبيا	0.05	2.2	0.08	4.4	المملكة المتحدة
0.5	5.9	0.4	5.6	باقي دول العالم	0.1	4.6	0.07	3.8	كوريا الجنوبية
					0.1	2.4	0.06	3.6	هولندا
					0.06	2.9	0.06	3.4	بلجيكا
					0.01	0.7	0.05	2.9	النرويج
					0.04	2.0	0.05	2.5	البرازيل
					0.02	0.9	0.04	2.4	سنغافورة
					0.07	3.1	0.04	2.3	بيرو
					0.04	2.1	0.04	2.2	الهند
					0.04	1.8	0.04	2.1	المكسيك
					0.03	1.5	0.04	2.1	كولومبيا
					0.04	1.7	0.04	2.0	فرنسا
					0.04	1.7	0.03	1.8	أسبانيا
					0.03	1.5	0.02	1.1	الصين
					0.2	10.9	0.1	7.8	باقي دول العالم
7.7		**7.5**		**إجمالي الواردات**	**2.1**		**1.8**		**إجمالي الواردات**

*بيانات تقديرية

المصدر:

- إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).

الشكل (19)
مصادر واردات الولايات المتحدة من النفط الخام، 2017- 2018
(%)

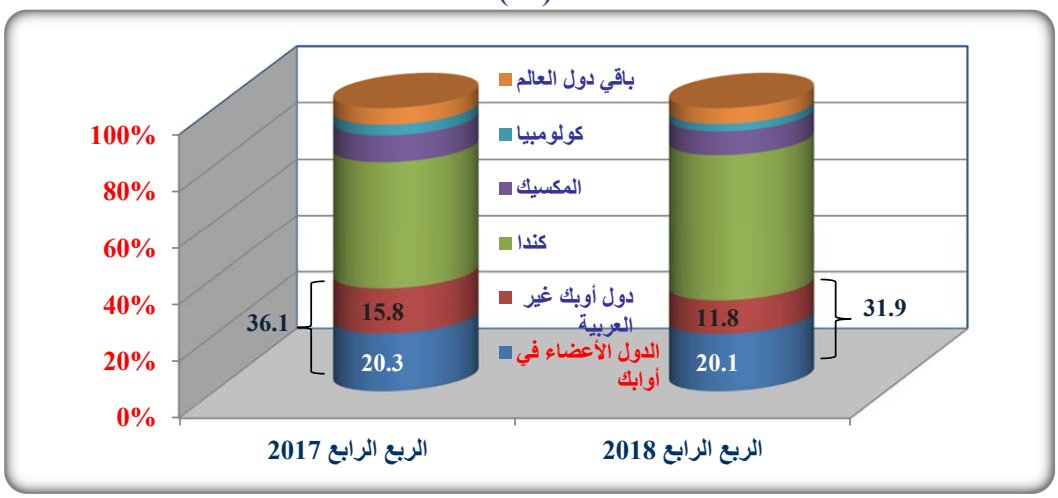

المصدر: بنك المعلومات، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).

الشكل (20)
مصادر واردات الولايات المتحدة من المنتجات النفطية، 2017- 2018
(%)

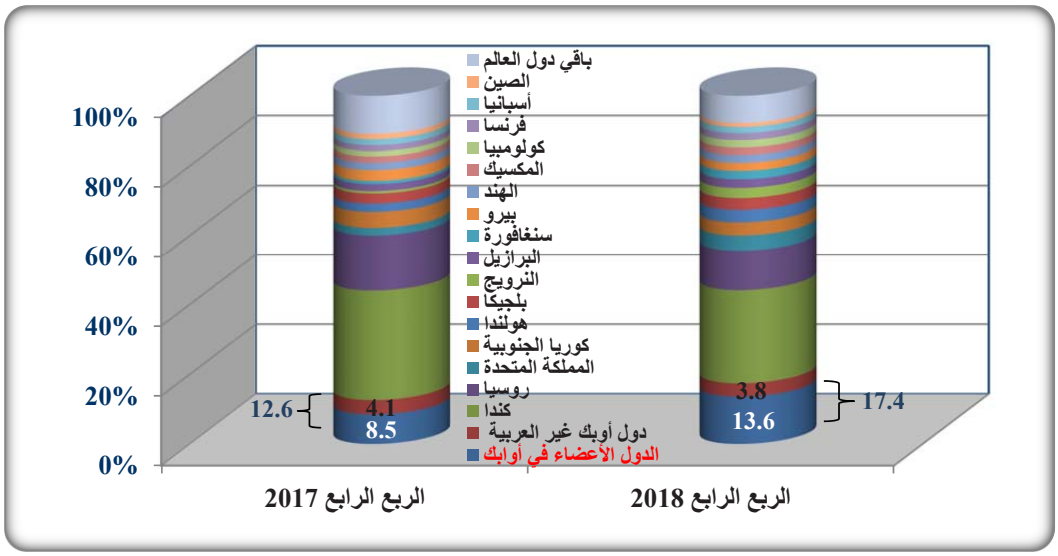

المصدر: بنك المعلومات، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).

وعلى جانب ***الصادرات***، ارتفعت صادرات الولايات المتحدة من النفط الخام خلال الربع الرابع من عام 2018 بحوالي 535 ألف ب/ي، أي بنسبة 29.1% مقارنة بمستويات الربع السابق لتصل إلى نحو 2.4 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 895 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام السابق. كما ارتفعت الصادرات الأمريكية من المنتجات النفطية بنحو 346 ألف ب/ي، أى بنسبة 6.8% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 5.4 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 213 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

وبالنسبة ***لوجهة الصادرات من النفط الخام***، تأتي كندا في المرتبة الأولى بنسبة 20.1% من إجمالي صادرات الولايات المتحدة خلال الربع الرابع من عام 2018 مقارنة بنسبة 23.4% خلال الربع المماثل من العام السابق، تليها كوريا الجنوبية بنسبة 19.6%، ثم تأتي الهند في المرتبة الثالثة بنسبة 10.8%. بينما توقفت الصادرات إلى الصين، بعد أن كانت ثاني أكبر مستورد لصادرات النفط الأمريكي بنسبة 22.2% خلال الربع المماثل من العام السابق، ويعزى ذلك في الأساس إلى التوترات حول التجارة بين الولايات المتحدة والصين، وذلك بالرغم من أن صادرات النفط الخام الأمريكية إلى الصين، لم تنضم بعد إلى السلع الخاضعة للتعريفة الجمركية الإضافية، التي تم فرضتها الولايات المتحدة على الواردات من الصين، والتي تم تأجيل تطبيقها لمدة ثلاثة أشهر، تزامناً مع بدء المفاوضات حول التجارة بين الطرفين. إلا أن أحدث التقارير الرسمية تشير إلى إحجام مستوردي النفط في الصين عن التقدم بطلبيات شراء جديدة لشراء النفط الأمريكي في الآونة الأخيرة.

أما فيما يخص ***وجهة الصادرات من المنتجات النفطية***، تأتي المكسيك في المرتبة الأولى بنسبة 24.1% من إجمالي صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من المنتجات النفطية خلال الربع الرابع من عام 2018 مقارنة بنسبة 23.4% خلال الربع المماثل من العام السابق، تليها دول أمريكا اللاتينية بنسبة 21% مقارنة بنسبة 18% خلال الربع المماثل من العام السابق. وقد استحوذت الدول الأسيوية على حوالي 17.6% من إجمالي صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من المنتجات النفطية خلال الربع الرابع من عام 2018 مقارنة بنسبة 22.1% خلال الربع المماثل من العام السابق ، واستحوذت الدول الأوروبية على حوالي 14% مقارنة بحوالي 11.2% خلال الربع المماثل من العام السابق، واستحوذت كندا على حوالي 9.8% مقارنة بحوالي 8.7% خلال الربع المماثل من العام السابق، ***كما يوضح الجدول (11) والشكلين (21) و(22).***

الجدول (11)
وجهة صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية، 2017-2018
(مليون برميل / يوم)

النفط الخام					المنتجات النفطية				
الربع الرابع 2017		الربع الرابع 2018*			الربع الرابع 2017		الربع الرابع 2018*		
الكمية	النسبة (%)	الكمية	النسبة (%)		الكمية	النسبة (%)	الكمية	النسبة (%)	
0.3	23.4	0.5	20.1	كندا	1.2	23.4	1.3	24.1	المكسيك
0.1	5.0	0.5	19.6	كوريا الجنوبية	0.9	18.0	1.1	21.0	دول أمريكا اللاتينية
0.02	1.2	0.3	10.8	الهند	1.2	22.1	1.0	17.6	الدول الأسيوية
0.02	1.6	0.2	7.4	اليابان	0.6	11.2	0.8	14.0	الدول الأوروبية
0.2	11.0	0.2	7.3	المملكة المتحدة	0.5	8.7	0.5	9.8	كندا
0.1	8.9	0.2	6.5	هولندا	0.9	16.6	0.7	13.5	باقي دول العالم
0.1	5.0	0.1	5.4	إيطاليا					
0.05	3.2	0.1	5.1	تايوان					
0.01	0.6	0.1	2.8	سنغافورة					
0.02	1.4	0.1	2.6	تايلاند					
0.02	1.4	0.1	2.5	البرازيل					
0.01	0.5	0.04	1.5	النرويج					
–	–	0.02	1.0	السويد					
0.04	2.7	0.02	0.9	أسبانيا					
0.1	4.0	0.02	0.8	فرنسا					
0.01	1.0	0.02	0.7	كولومبيا					
0.3	22.2	–	–	الصين					
0.1	6.9	0.1	5.0	باقي دول العالم					
1.5		**2.4**		**إجمالي الصادرات**	**5.2**		**5.4**		**إجمالي الصادرات**

* بيانات تقديرية

** جزر في المحيط الأطلسي شمالي كوبا.

المصدر:

- إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).

الشكل (21)
وجهة صادرات الولايات المتحدة من النفط الخام، 2017- 2018
(%)

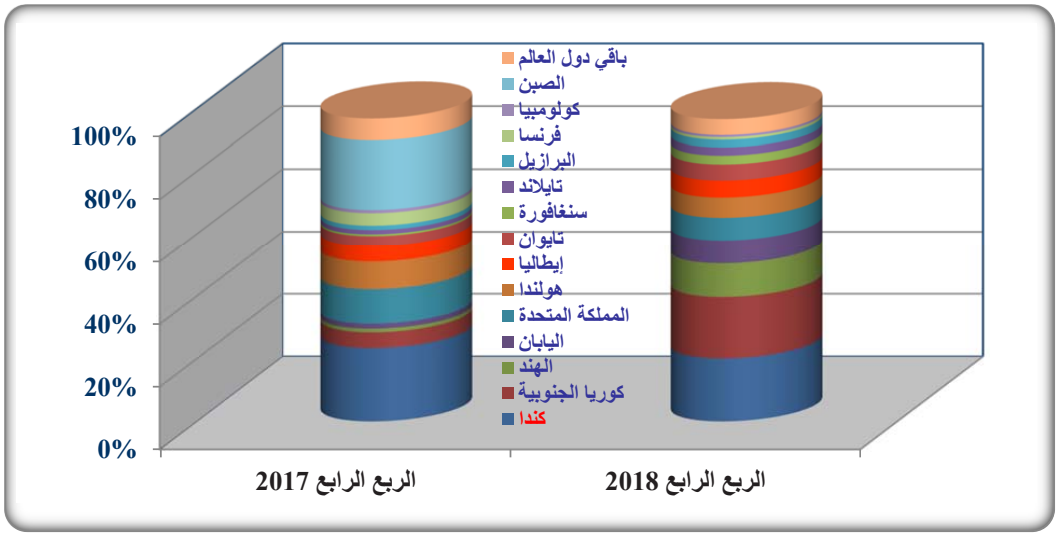

المصدر: بنك المعلومات، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).

الشكل (22)
وجهة صادرات الولايات المتحدة من المنتجات النفطية، 2017- 2018
(%)

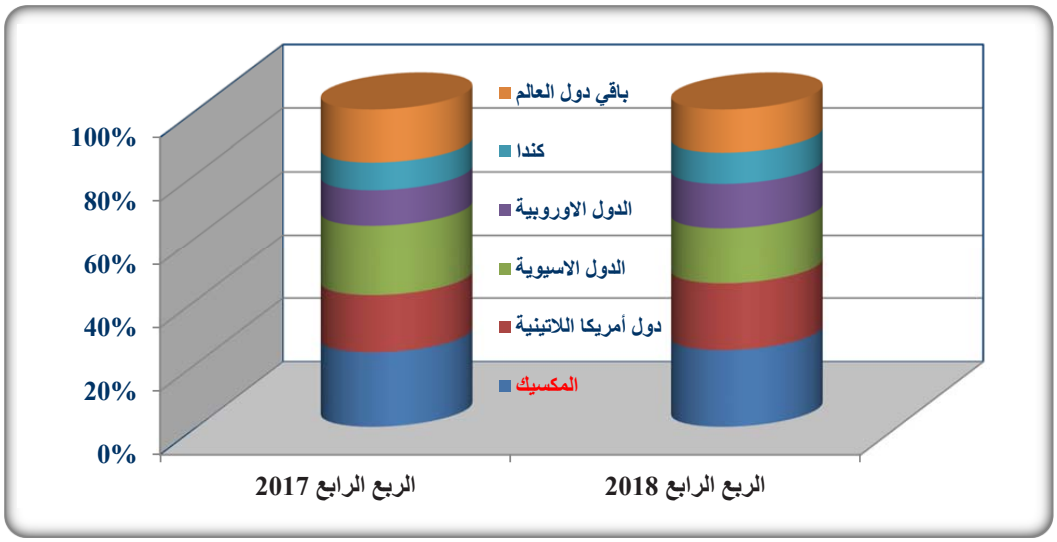

المصدر: بنك المعلومات، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).

وبذلك ينخفض ***صافي الواردات النفطية للولايات المتحدة*** بشكل ملحوظ خلال الربع الرابع من عام 2018 بلغ حوالي 1.8 مليون ب/ي، أي بنسبة 53.6% مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى نحو 1.5 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 1.4 مليون ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (12) والجدول (13).***

الجدول (12)

تطور صافي واردات (صادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة واليابان والصين والهند

(مليون برميل/يوم)

		الولايات المتحدة	اليابان	الصين	الهند
الربع الرابع 2017		6.2	3.2	8.0	4.6
الربع الأول 2018		6.2	3.2	9.0	4.6
الربع الثاني		6.0	2.9	9.0	4.6
الربع الثالث		6.1	3.1	8.9	4.5
الربع الرابع*		5.2	3.1	10.1	4.5
التغير عن (مليون ب/ي)	الربع الثالث 2018	(0.9)	-	1.2	-
	الربع الرابع 2017	(1.0)	(0.1)	2.1	(0.1)

الجدول (13)

تطور صافي واردات (صادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة واليابان والصين والهند

(مليون برميل/يوم)

		الولايات المتحدة	اليابان	الصين	الهند
الربع الرابع 2017		(3.2)	0.1	0.05	(0.6)
الربع الأول 2018		(2.7)	0.2	0.5	(0.6)
الربع الثاني		(2.8)	0.002	0.5	(0.3)
الربع الثالث		(2.7)	0.01	0.2	(0.6)
الربع الرابع*		(3.6)	0.4	0.4	(0.6)
التغير عن (مليون ب/ي)	الربع الثالث 2018	(0.9)	0.4	0.2	-
	الربع الرابع 2017	(0.4)	0.3	0.3	-

*بيانات تقديرية

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

2.3. واردات وصادرات اليابان من النفط الخام والمنتجات النفطية

ارتفعت ***واردات اليابان*** من النفط الخام خلال الربع الرابع من عام 2018 بحوالي 33 ألف ب/ي فقط، أي بنسبة 1.1% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ 3.1 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 133 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي. في حين ارتفعت وارداتها من المنتجات النفطية بحوالي 128 ألف ب/ي، أي بنسبة 22% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 712 ألف ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 100 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

وعلى جانب ***الصادرات***، انخفضت صادرات اليابان من المنتجات النفطية بحوالي 245 ألف ب/ي، أي بنسبة 42.6% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 329 ألف ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 216 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

وبذلك ارتفع ***صافي الواردات النفطية لليابان*** خلال الربع الرابع من عام 2018 بحوالي 406 ألف ب/ي، أي بنسبة 13.2% مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 3.5 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 183 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (12) والجدول (13) المشار إليه سابقاً.***

3.3. واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية

ارتفعت ***واردات الصين*** من النفط الخام خلال الربع الرابع من عام 2018 بحوالي 1.2 مليون ب/ي، أي بنسبة 13.1% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ 10.1 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 2 مليون ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

وفي هذا السياق، أشارت أحدث بيانات رسمية صادرة عن الإدارة العامة للجمارك الصينية إلى ارتفاع واردات الصين من النفط الخام إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق على أساس يومي في شهر نوفمبر 2018 وهو 10.43 مليون ب/ي، وذلك بدعم من طلب قياسي من قبل شركات التكرير الخاصة التي تسعى إلى استغلال كامل حصتها السنوية، فضلاً عن هوامش الربح المرتفعة و استيراد شحنات إضافية من النفط الخام لإجراء اختبارات على مصفاتين جديدتين.

كما تجدر الإشـــارة إلى ارتفاع واردات الصـــين من النفط الخام من دول غرب أفريقيا خلال الربع الرابع من عام 2018 إلى أعلى مستوى لها منذ سبعة أعوام، يأتي ذلك تزامناً مع التوترات حول التجارة مع الولايات المتحدة، والتي دفعت شركات التكرير في الصين إلى البحث عن مصادر بديلة.

وارتفعت واردات الصـين من المنتجات النفطية بحوالي 133 ألف ب/ي، أي بنسـبة 9.8% مقارنة بمسـتويات الربع السـابق لتبلغ 1.5 مليون ب/ي، وهو مسـتوى مرتفع بنحو 100 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضـي. يأتي ذلك تزامناً مع بدء المفاوضـات حول التجارة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وفيما يتعلق ***بالصادرات***، انخفضت صادراتها من المنتجات النفطية بحوالي 17 ألف ب/ي، أي بنسـبة 1.4% مقارنة بمسـتويات الربع السـابق لتبلغ 1.1 مليون ب/ي، وهو مسـتوى منخفض بنحو 233 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

وبذلك يرتفع ***صافي الواردات النفطية للصين*** خلال الربع الرابع من عام 2018 بحوالي 1.3 مليون ب/ي، أي بنسبة 14.4% مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 10.5 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 2.4 مليون ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضـي، ***كما يوضح الجدول (12) والجدول (13) المشار إليهما آنفاً.***

4.3. واردات وصادرات الهند من النفط الخام والمنتجات النفطية

اسـتقرت ***واردات الهند*** من النفط الخام خلال الربع الرابع من عام 2018 عند نفس مسـتوى الربع السـابق وهو 4.5 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 133 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضـــي. في حين انخفضـــت وارداتها من المنتجات النفطية بحوالي 77 ألف ب/ي، أي بنسبة 9% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 772 ألف ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 105 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

وفيما يتعلق ***بالصـــادرات***، انخفضـــت صـــادرات الهند من المنتجات النفطية بحوالى 33 ألف ب/ي، أي بنسـبة 2.3% مقارنة بمسـتويات الربع السـابق لتبلغ حوالي 1.4 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 67 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

وبذلك ينخفض ***صافي الواردات النفطية للهند*** خلال الربع الرابع من عام 2018 بحوالي 44 ألف ب/ي، أي بنسبة 3.9% مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 3.8 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 171 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (12) والجدول (13) المشار إليهما سابقاً.***

5.3. صادرات دول الاتحاد السوفيتي السابق من النفط الخام والمنتجات النفطية

ارتفعت ***صادرات دول الاتحاد السوفيتي السابق*** من النفط الخام خلال الربع الرابع من عام 2018 بحوالي 400 ألف ب/ي، أي بنسبة 5.9% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ نحو 7.2 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 267 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي. بينما انخفضت صادراتها من المنتجات النفطية بحوالي 167 ألف ب/ي، أي بنسبة 5.7% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 2.7 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 233 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

4. تطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية

شهدت صناعة تكرير النفط الخام العالمية تراجعاً ملحوظاً خلال الربع الرابع من عام 2018، عقب الانتعاش الذي شهدته خلال الربع السابق. ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى التراجع الكبير في هوامش التكرير الرئيسية في الدول الصناعية، وبخاصة هوامش البنزين، نتيجة لإنخفاض أسعار النفط الخام. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى إنخفاض هوامش تكرير مصافي النفط العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية منذ منتصف شهر أكتوبر، وذلك عقب الهوامش الربحية المرتفعة التي شهدتها تلك المصافي منذ بداية عام 2018. فيما تظل مصافي النفط العاملة في الصين هي أكبر مصادر نشاط التكرير المتزايد[13].

حيث انخفضت ***كميات النفط الخام المستهلك في المصافي العالمية*** خلال الربع الرابع من عام 2018 بنحو 0.5 مليون برميل/ يوم، أي بنسبة 0.6% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 82.8 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 0.3 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 0.4% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

[13] صفحة رقم 67 من التقرير.

وعلى مستوى المجموعات الدولية، انخفضت كميات النفط الخام المستهلك في مصافي الدول الصناعية خلال الربع الرابع من عام 2018 بنحو 1.1 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 38.4 مليون برميل/ يوم، وفي هذا السياق يذكر أن كميات النفط الخام المستهلك في مصافي النفط الأمريكية قد تراجعت من أعلى مستوى محقق لها على الإطلاق خلال شهر أغسطس 2018 وهو حوالي 18 مليون برميل/ يوم، لتصل إلى 17.5 مليون برميل/يوم خلال شهر نوفمبر، وذلك وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

في حين ارتفعت كميات النفط الخام المستهلك في مصافي الدول النامية والمتحولة بشكل ملحوظ بلغ نحو 646 ألف برميل/ يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 44.4 مليون برميل/ يوم، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى الطلب القياسي على النفط الخام من قبل مصافي النفط الصغيرة المستقلة العاملة في الصين، والتي توقفت عن شراء النفط الأمريكي منذ شهر أكتوبر 2018، وسعت إلى توفير مصادر بديلة له، على الرغم من الهدنة التجارية التي تم التوصل إليها بين الطرفين. هذا وتجدر الإشارة إلى أن مصافي التكرير الصينية لا تزال وسط نقطة تحول من معالجة درجات الخام الثقيلة إلى درجات خفيفة مثل الشحنات الأمريكية كجزء من مبادرة الحكومة الصينية لتقليل مستويات التلوث.

وتراجع الطلب على النفط الخام من قبل مصافي النفط العاملة في أمريكا اللاتينية إلى مستويات قياسية، وبخاصة في فنزويلا، التي تشهد توقف شبه كامل لنشاط تكرير النفط، وفقاً لأحدث بيانات صادرة عن وكالة الطاقة الدولية. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى قيام خمسة مصافي أمريكية لتكرير النفط الخام، إما بخفض مشترياتها بشكل ملحوظ من النفط الخام الفنزويلي، أو استبداله بشكل كامل خلال عام 2018، وذلك على خلفية الضغوطات الأمريكية المفروضة على فنزويلا منذ شهر أغسطس 2017. كما تراجع الطلب على النفط الخام في مصافي التكرير العاملة في دول الاتحاد السوفيتي السابق، ***كما يوضح الجدول (14) والشكل (23).***

الجدول (14)
تطور متوسط كميات النفط الخام المستهلكة في المصافي العالمية، 2017 – 2018
(مليون برميل/يوم)

المنطقة	2017	2018		التغير عن (مليون ب/ي)	
	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الرابع*	الربع الثالث 2018	الربع الرابع 2017
الدول الصناعية :	**38.9**	**39.5**	**38.4**	**(1.125)**	**(0.502)**
الأمريكتين	19.3	20.0	19.4	(0.629)	0.127
أوروبا	12.4	12.5	12.0	(0.472)	(0.395)
أسيا/الهادي	7.2	7.0	7.0	(0.024)	(0.234)
الدول النامية والمتحولة:	**43.5**	**43.7**	**44.4**	**0.646**	**0.834**
الدول الآسيوية النامية	22.8	22.8	23.4	0.562	0.598
دول الشرق الأوسط	7.5	7.6	7.7	0.084	0.203
دول أمريكا اللاتينية	3.8	3.6	3.5	(0.050)	(0.210)
دول الاتحاد السوفيتي السابق	6.9	7.1	7.0	(0.067)	0.100
أخرى**	2.7	2.7	2.8	0.118	0.143
الإجمالي العالمي	**82.5**	**83.3**	**82.8**	**(0.479)**	**0.332**

* بيانات تقديرية

** تشمل دول أفريقيا ودول أوروبا غير الصناعية.

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

– Oil Market Intelligence, various issues.

الشكل (23)
التطورات في متوسط كميات النفط الخام المستهلك في المصافي العالمية، 2017- 2018
(مليون برميل/ يوم)

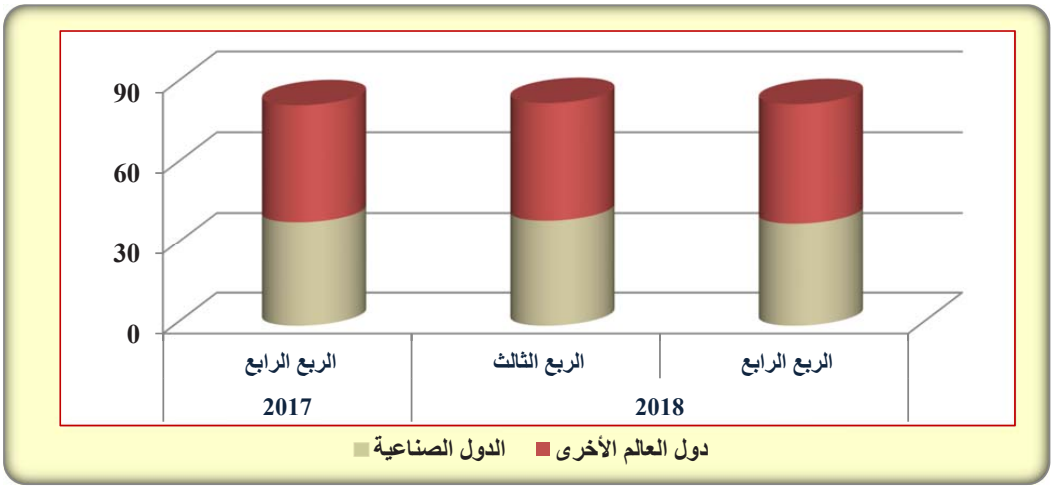

المصدر: Oil Market Intelligence, Various Issues.

وفيما يخص ***معدلات تشغيل مصافي التكرير العالمية***، فقد انخفضت خلال الربع الرابع من عام 2018 بنحو 1.5% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 84.1%، وهو مستوى منخفض بنحو 0.4% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، وفي هذا السياق يذكر أن معدلات تشغيل مصافي التكرير العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية قد ارتفعت خلال شهر يونيو 2018 إلى أعلى مستوى لها منذ عام 1998 وهو 97%، قبل أن تتراجع إلى 95.7% خلال شهر نوفمبر، وذلك وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، ***كما يوضح الجدول (15).***

الجدول (15)
تطور متوسط معدلات تشغيل مصافي التكرير العالمية، 2017 – 2018
(%)

المنطقة	2017	2018		التغير عن (مليون ب/ي)	
	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الرابع*	الربع الثالث 2018	الربع الرابع 2017
الدول الصناعية :	**86.5**	**87.7**	**84.8**	**(2.9)**	**(1.7)**
الأمريكتين	85.9	89.4	86.6	(2.8)	0.7
أوروبا	85.1	85.8	82.2	(3.6)	(3.0)
أسيا/الهادي	90.4	86.3	84.5	(1.8)	(5.9)
الدول النامية والمتحولة:	**82.9**	**83.8**	**83.9**	**0.1**	**1.0**
الدول الآسيوية النامية	92.5	93.0	94.0	1.0	1.4
دول الشرق الأوسط	79.7	82.8	83.7	0.9	4.0
دول أمريكا اللاتينية	80.0	80.0	80.0	–	–
دول الاتحاد السوفيتي السابق	79.0	79.0	79.0	–	–
دول أفريقيا	65.4	65.8	61.4	(4.5)	(4.0)
دول أوروبا غير الصناعية	73.7	80.0	80.0	–	6.3
المتوسط العالمي	**84.5**	**85.6**	**84.1**	**(1.5)**	**(0.4)**

* بيانات تقديرية

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

– Oil Market Intelligence, various issues.

أما فيما يتعلق ***بالمنتجات النفطية المكررة من المصافي العالمية***، فقد انخفضت تلك الكميات خلال الربع الرابع من عام 2018 بنحو 0.7 مليون برميل/ يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 82 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 0.5 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

حيث انخفضت المنتجات النفطية المكررة من مصافي الدول الصناعية خلال الربع الرابع من عام 2018 بنحو 1 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 38.4 مليون برميل/ يوم، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تراجع معدلات تشغيل مصافي النفط. بينما ارتفعت

المنتجات النفطية المكررة من مصافي الدول النامية والمتحولة بنحو 300 ألف برميل/ يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 43.6 مليون برميل/ يوم، **كما يوضح الجدول (16) والشكل (24).**

الجدول (16)
تطور متوسط كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية
(مليون برميل/يوم)

المنطقة	2017	2018		التغير عن (مليون ب/ي)	
	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الرابع*	الربع الثالث 2018	الربع الرابع 2017
الدول الصناعية :	**38.8**	**39.4**	**38.4**	**(1.000)**	(0.400)
الأمريكتين	19.2	19.9	19.4	(0.500)	0.200
أوروبا	12.4	12.5	12.0	(0.500)	(0.400)
أسيا/الهادي	7.2	7.0	7.0	–	(0.200)
الدول النامية والمتحولة:	**42.7**	**43.3**	**43.6**	**0.290**	**0.900**
الدول الآسيوية النامية ومنها:	**22.2**	**22.5**	**22.9**	**0.400**	**0.700**
الصين	11.8	12.0	12.3	0.300	0.500
دول الشرق الأوسط	7.2	7.5	7.6	0.090	0.400
دول أمريكا اللاتينية	3.8	3.5	3.2	(0.300)	(0.600)
دول الاتحاد السوفيتي السابق	6.9	7.1	7.0	(0.100)	0.100
أخرى**	2.6	2.7	2.8	0.100	0.200
الإجمالي العالمي	**81.5**	**82.7**	**82.0**	**(0.710)**	**0.500**

* بيانات تقديرية

** تشمل دول أفريقيا ودول أوروبا غير الصناعية.

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

– Oil Market Report, various issues.

الشكل (24)
التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية، 2017- 2018
(مليون برميل/ يوم)

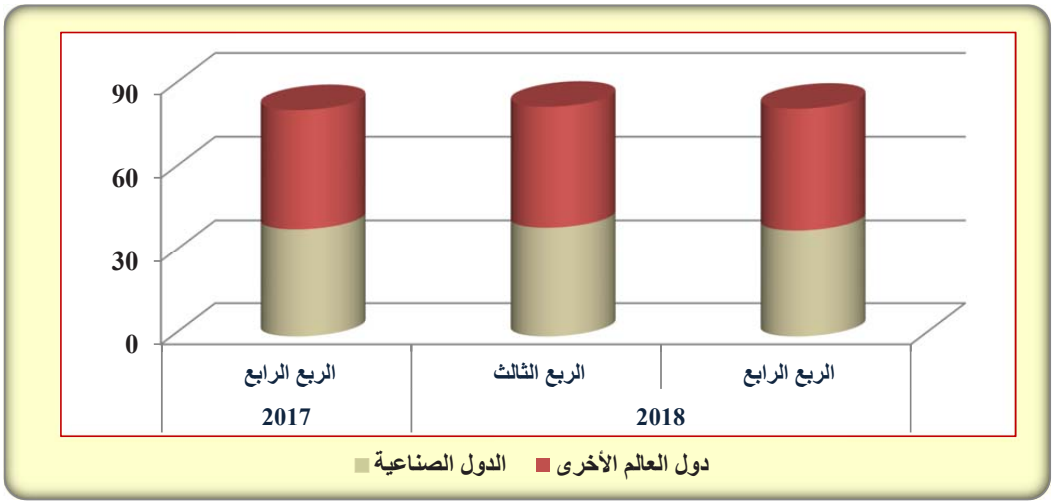

المصدر: Oil Market Report, Various Issues.

ثالثاً: التطورات في أسواق الغاز الطبيعي العالمية

1. الأسعار الفورية للغاز الطبيعي في السوق الأمريكي

ارتفع متوسط السعر الفوري للغاز الطبيعي المسجل في مركز هنري بالسوق الأمريكي خلال الربع الرابع من عام 2018 بمقدار 0.87 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (و ح ب) مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 3.8 دولار لكل مليون و ح ب، ليشكل ارتفاعاً بمقدار 0.9 دولار لكل مليون و ح ب مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. علماً بأن أعلى مستوى لمتوسط السعر الفوري للغاز الطبيعي المسجل في مركز هنري بالسوق الأمريكي قد تحقق خلال الربع الرابع من عام 2005 عندما بلغ 12.26 دولار لكل مليون و ح ب. ولدى مقارنة متوسط السعر الفوري للغاز الطبيعي بمتوسط خام غرب تكساس[14] خلال الربع الرابع من عام 2018، يتضح انخفاض أسعار الغاز الطبيعي بنحو 6.37 دولار لكل مليون و ح ب، ***كما يوضح الجدول (17).***

[14] بغرض المقارنة، تم تحويل خام غرب تكساس إلى مليون وحدة حرارة بريطانية (و ح ب) على أساس أن البرميل يحتوي 5.80 مليون و ح ب.

الجدول (17)
تطور متوسط الأسعار الفورية للغاز الطبيعي في السوق الأمريكي
(دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية)

		الغاز الطبيعي *	خام غرب تكساس **
الربع الرابع 2017		2.90	9.55
الربع الأول 2018		3.08	10.84
الربع الثاني		2.86	11.72
الربع الثالث		2.93	12.02
الربع الرابع		3.80	10.17
التغير عن (دولار/م و ح ب)	**الربع الثالث 2018**	0.87	(1.85)
	الربع الرابع 2017	0.90	0.62

* كما هو في مركز هنري.
** تم تحويل خام غرب تكساس إلى مليون و ح ب على أساس أن البرميل يحتوي 5.80 مليون و ح ب.

ملاحظة:
- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:
- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.
- http://www.eia.gov/dnav/ng/hist/rngwhhdM.htm

2. إنتاج الغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية [15]

ارتفع متوسط إجمالي إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من الغاز الصخري خلال الربع الرابع من عام 2018 بحوالي 10 مليار متر مكعب، أي بنسبة 5.4% مقارنة بمستويات الربع الثالث من عام 2018 ليبلغ 195.2 مليار متر مكعب، مرتفعاً بنحو 32.5 مليار متر مكعب، أي بنسبة 20% مقارنة بالربع المماثل من عام 2017.

و فيما يتعلق بالإنتاج الأمريكي الشهري من الغاز الصخري، فقد استهل الربع الرابع من عام 2018، أي خلال شهر أكتوبر عند مستوى 65 مليار متر مكعب، ثم انخفض إلى حوالي 63.7 مليار متر مكعب خلال شهر نوفمبر، ثم عاود الارتفاع مجدداً ليصل إلى أعلى مستوياته خلال الربع الرابع من عام 2018 وهو 66.6 مليار متر مكعب في شهر ديسمبر، ***كما يوضح الشكل (25).***

[15] يمثل إنتاج ست مناطق رئيسية فى إنتاج الغاز الصخري فى الولايات المتحدة الأمريكية وهى مناطق، Bakken، Eagle Ford، Haynesville، Niobrara، Permian، Appalachia وتضم (Utica and Marcellus)، بالاضافة إلى منطقة Anadarko التي أصبحت هدفاً للعديد من منتجي النفط الصخري والغاز الصخري خلال السنوات الأخيرة.

الشكل (25)
متوسط الإمدادات الربع السنوية للغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، 2017 - 2018
(مليار متر مكعب/ ربع سنة)

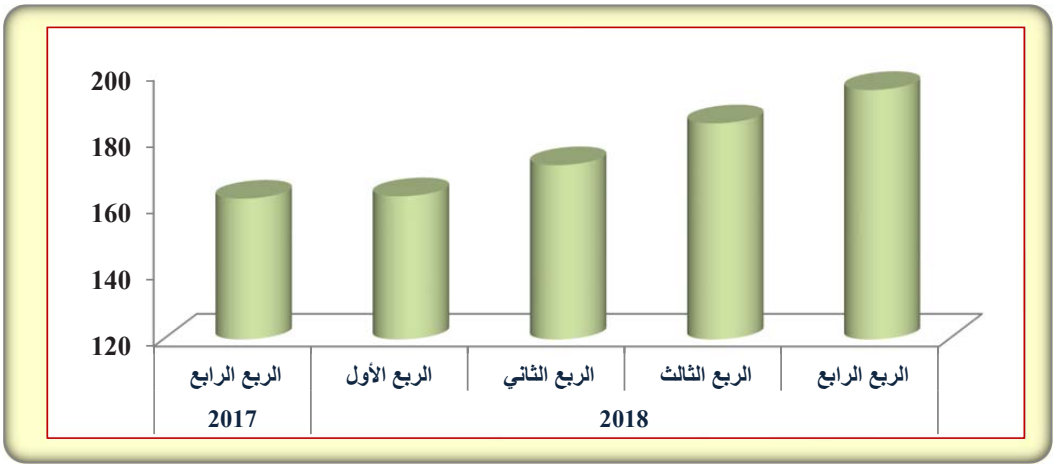

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير إنتاجية الحفر في مناطق النفط والغاز الصخري، أعداد مختلفة.

من ناحية أخرى، أظهرت أحدث بيانات لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن الغاز الطبيعي المسوق في الولايات المتحدة الأمريكية قد سجل أعلى مستوى له على الإطلاق وهو 94.8 مليار قدم مكعب يومياً خلال شهر نوفمبر 2018، متجاوزاً المستوى القياسي السابق المُسجل في شهر أكتوبر والبالغ 93.8 مليار قدم مكعب يومياً.

3. أسواق الغاز الطبيعي المسيل في آسيا

تستعرض الفقرات التالية التطورات في أسعار الغاز الطبيعي المسيل في أسواق شمال شرق آسيا والكميات المستوردة من كل من اليابان وكوريا الجنوبية والصين وتايوان، والمصادر الرئيسية لتلك الواردات، وصافي عائد الشحنات الفورية لمصدري الغاز الطبيعي المسيل خلال الربع الرابع من عام 2018.

1.3. أسعار الغاز الطبيعي المسيل

ارتفع متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته ***اليابان*** خلال الربع الرابع من عام 2018 بمقدار 0.7 دولار/ مليون و ح ب مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 10.9 دولار/ مليون و ح ب، مشكلاً بذلك ارتفاعاً بمقدار 3 دولار / مليون و ح ب مقارنة بالربع المماثل من العام

الماضي. علماً بأن أعلى مستوى لمتوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته اليابان قد تحقق خلال الربع الثالث من عام 2012 عندما بلغ 17.5 دولار/ مليون و ح ب.

و ارتفع متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته ***كوريا الجنوبية*** بمقدار 0.8 دولار/ مليون و ح ب مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 11.1 دولار / مليون و ح ب، مشكلاً بذلك ارتفاعاً بمقدار 3.1 دولار / مليون و ح ب مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. علماً بأن أعلى مستوى لمتوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته كوريا الجنوبية قد تحقق خلال الربع الرابع من عام 2008 عندما بلغ 16.6 دولار / مليون و ح ب.

كما ارتفع متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته ***تايوان*** بمقدار 0.5 دولار / مليون و ح ب مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 9.8 دولار / مليون و ح ب، مشكلاً بذلك ارتفاعاً بمقدار 2.2 دولار / مليون و ح ب مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

واستقر متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته ***الصين*** عند نفس مستوى الربع السابق وهو 8.5 دولار/ مليون و ح ب، مشكلاً بذلك ارتفاعاً بمقدار 0.8 دولار/ مليون و ح ب مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. علماً بأن أعلى مستوى لمتوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته الصين قد تحقق خلال الربع الرابع من عام 2014 عندما بلغ 12 دولار / مليون و ح ب.

2.3. الكميات المستوردة من الغاز الطبيعي المسيل

ارتفع متوسط إجمالي الكميات المستوردة من الغاز الطبيعي المسيل في ***أسواق شمال شرق أسيا*** من المصادر المختلفة خلال الربع الرابع من عام 2018 بمقدار 4.4 مليون طن، أي بنسبة 9.3% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 51.7 مليون طن، وهو مستوى مرتفع بمقدار 4 مليون طن مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

ويوضح ***الجدول (18)*** الكميات المستوردة من الغاز الطبيعي المسيل وأسعاره في كل من اليابان وكوريا الجنوبية و الصين وتايوان.

الجدول (18)

تطور كميات و متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل المستوردة في أسواق شمال شرق أسيا *

		الكميات المستوردة (مليون طن)					حصة الدول العربية من الواردات %	متوسط أسعار الاستيراد (دولار / م و ح ب)			
		اليابان	الصين	تايوان	كوريا الجنوبية	الإجمالي		اليابان	الصين	تايوان	كوريا الجنوبية
الربع الرابع 2017		20.5	12.7	4.2	10.3	**47.7**	25.5	7.9	7.7	7.6	8.0
الربع الأول 2018		24.5	12.4	4.2	13.0	**54.2**	28.8	9.1	8.6	8.4	9.3
الربع الثاني		17.6	12.0	4.5	9.2	**43.3**	20.8	9.5	8.5	8.2	9.5
الربع الثالث		20.7	13.2	4.4	9.0	**47.3**	20.7	10.2	8.5	9.3	10.3
الربع الرابع		19.3	16.9	3.9	11.6	**51.7**	19.0	10.9	8.5	9.8	11.1
التغير عن	الربع الثالث 2018	(1.4)	3.7	(0.5)	2.6	**4.4**	(1.7)	0.7	–	0.5	0.8
	الربع الرابع 2017	(1.2)	4.2	(0.3)	1.3	**4.0**		3.0	0.8	2.2	3.1

*بيانات تقديرية

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.
- حصة الدول العربية من الواردات لا تشمل الصين بداية من الربع الثاني من عام 2018، حيث لم تصدر الصين بيانات تفصيلية عن مصادر وارداتها منذ شهر مارس.

المصادر:

– World Gas Intelligence, various issues.

3.3. مصادر واردات الغاز الطبيعي المسيل

بلغت ***صادرات استراليا*** إلى أسواق شمال شرق أسيا (باستثناء الصين) خلال الربع الرابع من عام 2018 حوالي 10.1 مليون طن، لتأتي في المرتبة الأولى بنسبة 29% من إجمالي واردات اليابان وكوريا الجنوبية والصين خلال الفترة نفسها، تليها ***قطر*** بنسبة 19.3% ثم ***ماليزيا*** بنسبة 13.6%.

هذا وقد بلغت ***صادرات الدول العربية*** إلى أسواق شمال شرق أسيا (باستثناء الصين) حوالي 9.8 مليون طن لتساهم بما نسبته 19% من إجمالي واردات تلك الدول خلال الربع الرابع من عام 2018 مقارنة بمساهمة بلغت نحو 20.7% خلال الربع السابق.

4.3. صافي عائد الشحنات الفورية لمصدري الغاز الطبيعي المسيل[16]

وفيما يتعلق ***بصافي عائد الشحنات الفورية*** المحقق لعدد من الدول المصدرة للغاز الطبيعي المسيل في أسواق شمال شرق أسيا في نهاية الربع الرابع من عام 2018، فتأتي روسيا في المرتبة الأولى محققة صافي عائد في حدود 8.29 دولار/ مليون و ح ب، تليها إندونيسيا بصافي عائد 8.02 دولار/ مليون و ح ب، ثم ماليزيا بصافي عائد 7.96 دولار/ مليون و ح ب، واستراليا بصافي عائد 7.87 دولار/ مليون و ح ب. فيما بلغ صافي العائد لقطر 7.39 دولار/ مليون و ح ب، وللجزائر 6.68 دولار/ مليون و ح ب.

رابعاً: التطورات في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة[17]

استمر النمو في قدرات توليد وإنتاج الطاقات المتجددة عالمياً خلال الربع الرابع من عام 2018، وذلك على خلفية الانخفاض الملحوظ في أسعار العديد من تكنولوجيات الطاقة المتجددة، وبخاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، الذي إنخفض متوسط تكلفة إنتاجهما إلى دولار لكل ميجاواط في عام 2017، مع استمرار زيادة الاهتمام بتخزين الطاقة. وقد إنعكس ذلك بالتالي على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي تواصل الاستقرار للعام الرابع على التوالي (انخفضت بنحو 1.7 جيجا طن في عام 2016) بالرغم من زيادة إجمالي استهلاك الطاقة، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى انخفاض الطلب العالمي على الفحم، والتحسينات في كفاءة استخدام الطاقة، وارتفاع الطلب على الطاقات المتجددة، وبشكل خاص الطلب على تقنيات الطاقة الشمسية للاستخدامات الخاصة والمشاريع الصغيرة وهو ما يتوقع أن يستمر خلال عام 2019.

الجدير بالذكر أن الطلب العالمي على الطاقات المتجددة قد شكل نحو 19.4% من الاستهلاك العالمي النهائي للطاقة الأولية فى نهاية عام 2017. كما يجدر بالذكر أن حجم الاستثمارات العالمية في الطاقات المتجددة قد بلغ نحو 279.8 مليار دولار خلال نفس العام، بارتفاع بلغت نسبتة 2.1% مقارنة بعام 2016، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى إنخفاض تكلفة الإنتاج، بالإضافة إلى ارتفاع استثمارات

---

[16] عائدات التصدير مطروحاً منها تكاليف النقل ورسوم الإتاوة.

[17] المصادر:
- REN21, Renewables 2018, Global Status Report
- IRENA, Renewable Energy Statistics 2018 & Renewable Capacity Statistics 2018.
- UN Environment Programme, Global Trends in Renewable Energy Investment 2018.

الصين التي تُعد أكبر مطور للطاقات المتجددة على مدى الثمان سنوات الماضية. هذا وقد استحوذت الصين على حصة بلغت 45.2% من تلك الاستثمارات، يليها أوروبا بحصة 14.6%، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بحصة 14.5%، ودول أسيا/الهادي بحصة 11.3%. كما انتشرت الطاقات المتجددة في عدد متزايد من الاقتصادات النامية والناشئة، وأصبح بعضها من الأسواق الهامة. وتستعرض الفقرات التالية التطورات الأخيرة في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة:

1. أسواق الطاقة الكهرومائية:

ارتفع الإجمالي العالمي لقدرات توليد الطاقة الكهرومائية بنسبة 2% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو 1273.6 جيجاواط في نهاية عام 2017، وقد استحوذت كل من الصين والبرازيل والولايات المتحدة وكندا ودول الاتحاد السوفيتي السابق والنرويج على حوالي 56% من ذلك الإجمالي. كما ارتفع الإجمالي العالمي من الطاقة الكهرومائية المنتجة بنحو 4.3% مقارنة بالعام السابق لتصل إلى نحو 4163 تيراواط ساعة في عام 2016، وذلك وفقاً لأحدث البيانات المتاحة، ***كما يوضح الجدول (19).***

أما فيما يخص الدول الأعضاء في منظمة أوابك، فقد بلغ إجمالي قدرات توليد الطاقة الكهرومائية المتاحة بها في عام 2017 نحو 7.230 جيجاواط، وهو نفس المستوى المحقق خلال العام السابق. في حين بلغ إجمالي إنتاجها من الطاقة الكهرومائية نحو 19.658 تيراواط ساعة في عام 2016، وهو مستوى مرتفع بنحو 11% مقارنة بعام 2015، ***كما يوضح الجدول (20).***

هذا ويواصل البنك الدولي دعمه لمشاريع الطاقة الكهرومائية المصممة والمنفذة بشكل جيد، بهدف دعم التنمية المحلية والتخفيف من آثار تغير المناخ.

2. أسواق طاقة الرياح:

ارتفع الإجمالي العالمي لقدرات توليد طاقة الرياح بنحو 10% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو 514 جيجاواط في نهاية عام 2017، وتُعد أسيا أكبر سوق أقليمية لطاقة الرياح بحصة تصل إلى 39.8% من الإجمالي العالمي، يليها أوروبا بحصة 33.2%، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بحصة 17%. كما ارتفع الإجمالي العالمي من طاقة الرياح المنتجة بنحو 15.8% مقارنة بالعام السابق لتصل إلى نحو 958 تيراواط ساعة في عام 2016، ***كما يوضح الجدول (19).***

أما فيما يخص الدول الأعضـــاء في منظمة أوابك، فقد بلغ إجمالي قدرات توليد طاقة الرياح المتاحة بها في عام 2017 نحو 1.021 جيجاواط، وهو نفس المســتوى المحقق خلال العام الســابق. في حين بلغ إجمالي إنتاجها من طاقة الرياح نحو 2.571 تيراواط ساعة في عام 2016، وهو مستوى مرتفع بنحو 34% مقارنة بعام 2015، ***كما يوضح الجدول (20).***

والجدير بالذكر أنه اســتجابة للطلب العالمي المتزايد على تقنيات ومشــاريع طاقة الرياح، قام موردي التوربينات الهوائية ومطوري المشــاريع بتوســيع وفتح مصــانع ومكاتب جديدة في جميع أنحاء العالم، ففي الولايات المتحدة الأمريكية قامت سبع شركات على الأقل بتوسيع مصانعها القائمة، كما افتتحت شــركة "سـينفيون" الألمانية فروع أقليمية في اليابان والهند، وأفتتحت شـركة "سـيمنس" مصنع جديد في إنجلترا وانتهت أيضاً من الاتفاق على إنشاء مصنع جديد في المغرب.

3. أسواق الطاقة الشمسية:

ارتفع الإجمالي العالمي لقدرات توليد الطاقة الشــمسـية بنحو 31.2% مقارنة بالعام الســابق، ليصـل إلى نحو 389.6 جيجاواط في نهاية عام 2017، وحققت خمسـة أسـواق رئيسـية نحو 84% من هذه الزيادة وهي الصــين والولايات المتحدة الأمريكية واليابان والهند والمملكة المتحدة. أما بالنســبة للقدرة التراكمية، فتأتي الصــين في المرتبة الأولي يليها كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية (التي اجتازت ألمانيا) وتأتي إيطاليا في المرتبة الخامسـة. هذا وقد بدأت الأسـواق الناشـئة في المسـاهمة بشكل كبير في النمو العالمي لإجمالي قدرات الطاقة الشمسية المتاحة. كما ارتفع الإجمالي العالمي من الطاقة الشـمسـية المنتجة بنحو 31.2% مقارنة بالعام السـابق لتصـل إلى نحو 329 تيراواط سـاعة في عام 2016، ***كما يوضح الجدول (19).***

أما فيما يخص الدول الأعضـاء في منظمة أوابك، فقد بلغ إجمالي قدرات توليد الطاقة الشمسية المتاحة بها في عام 2017 نحو 1.189 جيجاواط، وهو مســتوى مرتفع بنحو 83% مقارنة بالعام السـابق، ويعزى ذلك بشـكل أسـاسـي إلى ارتفاع قدرات توليد الطاقة الشـمسـية في كل من الامارات والجزائر ومصـر بشكل ملحوظ. وبلغ إجمالي إنتاج الدول الأعضـاء من الطاقة الشـمسـية نحو 1.104 تيراواط ســاعة في عام 2016، وهو مســتوى مرتفع بنحو 41.4% مقارنة بعام 2015، ***كما يوضــح الجدول (20).***

يُذكر أن العديد من دول العالم قد استخدمت العطاءات بصورة متزايدة بهدف رفع قدرتها على توليد الطاقة الشمسية، ففي عام 2017 قدمت بعض الأسواق عطاءات جديدة منخفضة تبلغ أقل من 3 سنت/ كيلوواط ساعة، كما شهد عام 2017 وأوائل عام 2018 تقديم كل من الهند والأردن والسعودية وجنوب افريقيا والامارات لعطاءات منخفضة جداً للطاقة الشمسية. وفي الولايات المتحدة، أدى إنخفاض أسعار شراء الطاقة المتجددة إلى جعل الطاقة الشمسية أكثر جاذبية من طاقة الغاز الطبيعي في العديد من المواقع.

4. أسواق الطاقة الحيوية[18]:

ارتفع الإجمالي العالمي لقدرات توليد الطاقة الحيوية بنحو 5.1% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو 109 جيجاواط في نهاية عام 2017، كما ارتفع الإجمالي العالمي من الطاقة الحيوية المنتجة بنحو 1.2% مقارنة بالعام السابق لتصل إلى نحو 467 تيراواط ساعة، ***كما يوضح الجدول (19).***

أما فيما يخص الدول الأعضاء في منظمة أوابك، فقد بلغ إجمالي قدرات توليد الطاقة الحيوية المتاحة بها في عام 2017 نحو 0.113 جيجاواط، وهو نفس المستوى المحقق خلال العام السابق. في حين بلغ إجمالي إنتاجها من الطاقة الحيوية نحو 0.469 تيراواط ساعة في عام 2016، وهو نفس المستوى المحقق خلال العام السابق، ***كما يوضح الجدول (20).***

هذا وتحرز صناعة الطاقة الحيوية تقدماً من خلال الدعم الأكاديمي والحكومي للتكنولوجيات الجديدة في الأسواق. غير أن المنافسة المتزايدة من مصادر الطاقة المتجددة منخفضة التكلفة الأخرى، إضافة إلى المخاوف بشأن استدامة بعض أشكال الطاقة الحيوية قد إنعكست سلباً على المناخ الاستثماري في أسواق الطاقة الحيوية، وهو ما يشكل عائقاً أمام إنتاج الطاقة الحيوية.

[18] الطاقة الحيوية هي الطاقة التي يتم توليدها من المخلفات والنفايات العضوية الحيوانية أو النباتية "تقنية الوقود الحيوي" ومن المنتجات الصناعية والتجارية .

الجدول (19)
قدرات توليد الطاقات المتجددة في الدول الأعضاء، 2017
(جيجاواط)

	الطاقة الكهرومائية	طاقة الرياح	الطاقة الشمسية	الطاقة الحيوية	الإجمالي
الامارات	–	0.001	0.355	0.001	0.357
البحرين	–	0.001	0.005	–	0.006
الجزائر	0.228	0.010	0.425	–	0.663
تونس	0.066	0.245	0.047	–	0.358
السعودية	–	0.003	0.089	–	0.092
سورية	1.571	0.001	0.001	0.007	1.580
العراق	2.514	–	0.037	–	2.551
قطر	–	–	0.005	0.038	0.043
الكويت	–	0.010	0.031	–	0.041
ليبيا	–	–	0.005	–	0.005
مصر	2.851	0.750	0.189	0.067	3.857
الدول الأعضاء	**7.230**	**1.021**	**1.189**	**0.113**	**9.553**
العالم	**1273.6**	**513.5**	**389.6**	**109.0**	**2179.4**

المصدر: IRENA, Renewable Energy Statistics 2018.

الجدول (20)
إنتاج الطاقات المتجددة في الدول الأعضاء، 2016
(تيراواط ساعة)

	الطاقة الكهرومائية	طاقة الرياح	الطاقة الشمسية	الطاقة الحيوية	الإجمالي
الامارات	–	–	0.331	0.006	0.316
البحرين	–	0.001	0.008	–	0.010
تونس	0.045	0.474	0.070	–	0.565
الجزائر	0.072	0.019	0.339	–	0.327
السعودية	–	–	0.129	–	0.082
سورية	0.909	0.001	–	0.033	3.001
العراق	5.087	–	0.057	–	2.612
قطر	–	–	0.008	0.115	0.206
الكويت	–	0.018	0.049	–	0.005
ليبيا	–	–	0.008	–	0.008
مصر	13.545	2.058	0.105	0.315	15.332
الدول الأعضاء	**19.658**	**2.571**	**1.104**	**0.469**	**23.802**
العالم	**4163**	**958**	**329**	**467**	**5885**

المصدر: IRENA, Renewable Energy Statistics 2018.

الأهداف الاستراتيجية للطاقة المتجددة في الدول الأعضاء في منظمة أوابك:

تم وضع إطار عمل عربي مشترك لتعزيز إنتاج الطاقة من المصادر المتجددة المختلفة، وذلك استناداً إلى الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة (2010 – 2030)، والتى اعتمدتها القمة العربية التنموية الإقتصادية والإجتماعية بالعاصمة السعودية، الرياض، في شهر يناير 2013.

وتعد هذه الاستراتيجية أول عمل عربي مشترك يوجه لتنمية مشاركة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة. وفي عام 2015 أصدرت جامعة الدول العربية الإصدار الثالث من دليل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية، والذي تضمن مجموعة من الأهداف الاستراتيجية الوطنية، ***كما هي موضحة في الجدول (21)***.

الجدول (21)

الأهداف الاستراتيجية للطاقة المتجددة في الدول الأعضاء في منظمة أوابك

الامارات	مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة المنتجة بنسبة 50% بحلول عام 2050.
البحرين	مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة المنتجة بنسبة 5% بحلول عام 2025، ترتفع إلى 10% بحلول عام 2035
تونس	مساهمة الطاقة المتجددة من الكهرباء المنتجة محلياً بنسبة 30% عام 2030.
الجزائر	مساهمة الطاقة المتجددة من الكهرباء المنتجة محلياً بنسبة 27% عام 2030.
السعودية	مساهمة المصادر المتجددة في توليد الكهرباء بنسبة 30% عام 2030.
سورية	مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة بنسبة 30% عام 2030.
العراق	مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج القدرة المركبة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح) بنسبة 1% بحلول عام 2020
قطر	مساهمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية والحرارية في مزيج الطاقة بنسبة 20% عام 2030.
الكويت	مساهمة الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء بنسبة 15% عام 2030.
ليبيا	مساهمة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح من الطاقة الكهربائية المنتجة بنسبة 7% عام 2020 وبنسبة 10% عام 2025.
مصر	مساهمة طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة المائية في توليد الطاقة الكهربائية بنسبة 12% ، 2% ، 6% على التوالي عام 2030.

المصادر: - جامعة الدول العربية ، دليل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية لعام 2015.
- برامج وطنية جديدة لتنمية الطاقات المتجددة.

يُذكر إنه قد تم توسيع نطاق الإستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة لتصبح الإستراتيجية العربية للطاقة المستدامة، بما يتوافق مع الهدف السابع من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي ينص على " ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة".

خامساً: أهم الأحداث التي شهدتها السوق البترولية العالمية

شهد الربع الثالث من عام 2018 مجموعة من الأحداث الهامة التي كانت لها بشكل أو بآخر انعكاسات إيجابية أو سلبية على السوق البترولية العالمية، *ومن أهم تلك الأحداث ما يلي*:

1. التوصل إلى اتفاق جديد لخفض الإنتاج بين أوبك ومنتجي النفط من خارجها (أوبك +)

في السابع من شهر ديسمبر 2018، عقدت منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) اجتماعها الوزاري العادي رقم 175، بمقر المنظمة، بالعاصمة النمساوية، فيينا. وقد لاحظ الاجتماع تزايد التوقعات بشأن اختلال التوازن بين العرض والطلب العالمي على النفط في عام 2019، وعليه تم الإتفاق على خفض الإنتاج بنحو 0.8 مليون برميل/يوم، وهو ما يعادل 2.5% من مستوى الإنتاج المرجعي، على أن يتم تفعيل هذا الإتفاق بدء من شهر يناير 2019 ولفترة أولية مدتها ستة أشهر، أي حتى شهر يونيو 2019، ومع مراجعة هذا الإتفاق في شهر أبريل 2019. ومن جانب أخر أحيط الاجتماع علماً بالإعلان الصادر عن دولة قطر بشأن عزمها الإنسحاب من منظمة أوبك، أعتباراً من بداية عام 2019.

وعقب هذا الاجتماع، عُقد الاجتماع الوزاري الخامس للدول الأعضاء في منظمة أوبك مع بعض الدول المنتجة للنفط من خارجها (أوبك +). وتم الاتفاق على خفض الدول المنتجة للنفط من خارج أوبك لإنتاجها بنحو 0.4 مليون برميل/يوم، وهو ما يعادل 2% من مستوى إنتاجها المرجعي، وسيتم ذلك بالتزامن مع سريان إتفاق خفض إنتاج دول أوبك بدء من شهر يناير 2019 ، ليصل بذلك إجمالي الإنتاج المتفق على خفضه من قبل دول (أوبك +) إلى 1.2 مليون برميل/يوم، ***كما يوضح الجدول (22)***.

الجدول (22)
تعديلات الإنتاج وفقاً للإتفاق الجديد لخفض الإنتاج بين دول أوبك وبعض منتجي النفط من خارجها (أوبك +)
(مليون برميل/يوم)

	مستوى الإنتاج المرجعي*	الكمية المتفق على خفضها	مستوى الإنتاج بداية من شهر يناير 2019
دول أوبك			
الجزائر	1.057	(0.032)	1.025
أنجولا	1.528	(0.047)	1.481
الكونغو	0.325	(0.010)	0.315
الإكوادور	0.524	(0.016)	0.508
غينيا الاستوائية	0.127	(0.004)	0.123
الجابون	0.187	(0.006)	0.181
العراق	4.653	(0.141)	4.512
الكويت	2.809	(0.085)	2.724
نيجيريا	1.738	(0.053)	1.685
السعودية	10.633	(0.322)	10.311
الإمارات	3.168	(0.096)	3.072
دول خارج أوبك			
أذربيجان	0.796	(0.020)	0.776
البحرين	0.227	(0.005)	0.222
برونوي	0.131	(0.003)	0.128
كازخستان	1.900	(0.040)	1.860
ماليزيا	0.627	(0.015)	0.612
المكسيك	2.017	(0.040)	1.977
عُمان	0.995	(0.025)	0.970
روسيا	11.421	(0.230)	11.191
السودان	0.074	(0.002)	0.072
جنوب السودان	0.132	(0.003)	0.129
إجمالي أوبك	**26.749**	**(0.812)**	**25.937**
إجمالي خارج أوبك	**18.320**	**(0.383)**	**17.937**
إجمالي أوبك +	**45.069**	**(1.195)**	**43.874**

* مستوى الإنتاج المرجعي هو إنتاج شهر أكتوبر 2018 لكل دول أوبك + بإستثناء الكويت، و أذربيجان، و كازخستان.

ملاحظات:

- تم استثناء كل من ليبيا و إيران و فنزويلا من إتفاق خفض الإنتاج.
- مستوى الإنتاج المرجعي لكلا من الكويت و أذربيجان هو إنتاج شهر سبتمبر 2018.
- مستوى الإنتاج المرجعي لكازخستان هو مستوى إنتاج شهر نوفمبر 2018.

المصدر: - منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).

2. إجتماع اللجنة الوزارية المشتركة لدول (أوبك +) لمراقبة الإنتاج

أعلنت اللجنة الوزارية المشتركة لدول (أوبك +) لمراقبة الإنتاج في أحدث تقرير لها، إنه استنادا إلى تقرير اللجنة الفنية المشتركة لشهر نوفمبر 2018، فقد بلغ متوسط نسبة التزام الدول الأعضاء في منظمة أوبك والدول المنتجة للنفط من خارجها معاً بقرار خفض الانتاج 98%، مقارنة بمستوى شهر أكتوبر البالغ 104%، وهو ما يُظهر تقدماً كبيراً نحو الهدف المتوافق عليه في الاجتماع الوزاري الرابع لدول (أوبك +) بشأن الوصول بنسبة الالتزام باتفاق خفض الإنتاج إلى مستوى إجمالي 100%، والذي دخل بالفعل حيز التنفيذ اعتباراً من 1 يوليو 2018، وذلك للفترة المتبقية من سريان الاتفاق، أي حتى نهاية عام 2018. كما أشارت اللجنة إلى أن مستوى الالتزام الإجمالي لدول (أوبك +) منذ بدء إعلان التعاون في شهر يناير 2017 وحتى شهر نوفمبر 2018 قد بلغ 116%.

وأكدت اللجنة على تعديلات الإنتاج المتوافق عليها وفقاً للإتفاق الجديد لدول (أوبك +) لخفض الإنتاج بداية من شهر يناير 2019. كما أكدت على أهمية مراقبة السوق ومدى التزام الدول المنتجة للنفط بهذه التعديلات، مع دعوة جميع الدول المشاركة في "إعلان التعاون" لمضاعفة جهودها في التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب لضمان استمرار توازن السوق النفطية في عام 2019.

هذا وقد تقرر أن يُعقد الاجتماع القادم للجنة الوزارية في الثامن عشر من شهر مارس 2019، بعاصمة دولة أذربيجان، باكو.

3. الولايات المتحدة الأمريكية أكبر منتج للنفط في العالم خلال عام 2018

يشير أحدث تقرير صادر عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن الولايات المتحدة أختتمت عام 2018 كأكبر منتج للنفط في العالم، عند مستوى قياسي قدره 10.88 مليون برميل/يوم. كما أشار التقرير إلى توقع ارتفاع الإنتاج في عام 2018 ليصل إلى نحو 12.06 مليون برميل/يوم. وقد ساعدت طفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة على إنتاج كميات قياسية من الخام خلال عام 2018، لتتخطى روسيا والسعودية وتحتل المركز الأول عالمياً.

4. توقف الصين عن شراء النفط الأمريكي

توقفت الصين التي تعد ثاني أكبر مستهلك للنفط الأمريكي منذ إزالة قيود التصدير في عام 2016 عن استيراد النفط الخام الأمريكي، وذلك على خلفية التوترات المتصاعدة بين الجانبين حول التجارة، والتي أدت إلى فرض المزيد من الرسوم الجمركية المتبادلة، ورغم أن صادرات النفط الخام الأمريكي لم تنضم بعد إلى السلع الخاضعة لهذه الرسوم، إلا أن العديد من تجار النفط ومصافي تكرير النفط الصينية يخشون شرائه في الوقت الحالي.

5. توقف كوريا الجنوبية عن شراء النفط الإيراني

أظهرت البيانات الجمركية أن كوريا الجنوبية لم تستورد أي نفط إيراني للشهر الثالث على التوالي خلال شهر نوفمبر 2018، وذلك على الرغم من حصولها على إعفاء من الضغوطات الأمريكية التي تستهدف إمدادات النفط الخام من إيران. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن كوريا الجنوبية وسبع دول أخرى (الصين، والهند، واليونان، وإيطاليا، واليابان، وتركيا، وتايوان) قد مُنحت استثناءات مؤقتة من هذه الضغوطات.

6. تحقيق روسيا مستوي قياسي في إنتاج الغاز الطبيعي

أعلنت روسيا إن إنتاجها من الغاز الطبيعي قد بلغ مستوى قياسي في عام 2018، وهو 733 مليار متر مكعب مقارنة بنحو 692 مليار متر مكعب في عام 2017، مع ارتفاع صادراتها من الغاز بنسبة 9.3% مقارنة بعام 2017 لتصل إلى 245 مليار متر مكعب.

7. توقيع المملكة السعودية و دولة الإمارات على اتفاقية للتعاون في مجال الغاز الطبيعي و المسيل

أبرمت شركة أرامكو السعودية اتفاقية إطارية مع شركة بترول أبوظبي الوطنية "أدنوك" لاستكشاف فرص التعاون المحتملة في مجال أعمال الغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المسيل. ووفقاً للاتفاقية ستقوم الشركتين بإجراء تقييم مشترك لفرص الاستثمار في جميع جوانب ومراحل صناعة الغاز الطبيعي المسيل بهدف تعزيز القيمة المضافة وزيادة العائدات. كما تنص الاتفاقية على التعاون في مجال إعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية، وتبادل المعرفة والخبرات في أسواق الغاز الطبيعي المسيل.

8. تدشين خط نفطي جديد بين المملكة السعودية و مملكة البحرين

تم تدشين خط أنابيب نفط جديد بين السعودية و البحرين بطول 110 كم وبطاقة تبلغ حالياً 220 ألف برميل/يوم، وتصل الطاقة القصوى للخط الجديد إلى 350 ألف برميل/يوم، و يربط بين معامل بقيق السعودية ومصفاة بابكو البحرينية.

9. بدء ضخ الغاز المصري إلى الأردن

استأنفت مصر تصدير الغاز الطبيعي إلى الأردن، وذلك في ضوء زيادة معدلات إنتاجها من الغاز بعد وضع عدد من الحقول قيد الخدمة والوصول إلى الاكتفاء الذاتي. هذا وتجدر الإشارة إلى أن تصدير الغاز المصري للأردن قد بدأ بكميات تجريبية اعتباراً من شهر أكتوبر 2018. كما تجدر الإشارة إلى أن الطرفين قد وقعا في شهر أغسطس 2018 على تعديل لاتفاقات بيع وشراء الغاز الطبيعي، لتستورد عمان بموجب ذلك نحو 10% من احتياجاتها من الغاز لتوليد الكهرباء في عام 2019.

10. إبرام بولندا لعقد إستيراد الغاز المسيل الأمريكي

وقعت شركة "PGNIG" البولندية على عقد مدته 20 عاماً مع شركة "American Venture Global LNG" الأمريكية، ينص على توريد الأخيرة الغاز المسيل الأمريكي لبولندا. وسيجري التوريد وفق صيغة "FOB"، أي أن الشركة البولندية تصبح مالكة للغاز عند بدء شحنه وهي التي تحدد مسار توجهه ونقطة تفريغه. و ستصدر الشركة الأمريكية لبولندا 2.7 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً، أي ما يعادل حوالي مليوني طن أو حمولة حوالي 25 ناقلة.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن معدل النمو السنوي للغاز الطبيعي المسيل يبلغ 4% سنوياً، وهو ما يمثل ضعف معدل النمو في الغاز الطبيعي. وتشير أحدث التوقعات إلى أن الطلب العالمي على الغاز الطبيعي المسيل سيتجاوز 500 مليون طن سنوياً بحلول عام 2035 مقارنة بنحو 300 مليون طن سنوياً خلال عام 2017.

سادساً: التطورات في اتفاق باريس لتغير المناخ

في إطار متابعة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) للمستجدات بشأن اتفاق باريس لتغير المناخ، عُقدت **"ورشة العمل الإقليمية التدريبية العاشرة لتنمية قدرات المفاوضين العرب حول قضايا تغير المناخ"** بمقر الأمانة العامة للمنظمة في دولة الكويت، خلال الفترة من 3 إلى 5 أبريل 2018. وذلك بالتعاون ومشاركة مجموعة من المنظمات الدولية والعربية المتخصصة من بينها جامعة الدول العربية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وقد ناقشت الورشة آخر التطورات بشأن قضايا التفاوض باتفاق باريس خاصة المتعلقة بالتكيف والتخفيف والتمويل والتكنولوجيا وأسواق الكربون والتجارة والحوار التيسيري لعام 2018 والقضايا التفاوضية الأخرى، إضافة إلى القضايا المتعلقة بالأمن الغذائي كبند جديد في إطار الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية والهيئة الفرعية للتنفيذ لدراسة أثر تغير المناخ على الزراعة والأمن الغذائي ومستويات الإنتاجية الزراعية ونوعية الإنتاج والآثار المترتبة على التجارة.

كما ناقشت الورشة معالجة المسائل المتعلقة بتدابير الاستجابة، والتدابير المتصلة بالتجارة في البلدان النامية ضمن المساهمات المحددة وطنياً (NDC's). وتضمنت المناقشات إمكانية وضع "إطار للتكيف" لتوجيه البلدان النامية عند تقديم مقترحات التمويل وتوجيه البلدان المانحة في تقييم المشاريع وتمويلها، وتطوير مهارات المسؤولين العرب في التفاوض حول القضايا الناشئة في مفاوضات تغير المناخ، ومناقشة نتائج الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف (COP23)، ومراجعة مسودة نص التفاوض، وإعداد الدول الأعضاء للحوار التسهيلي والجلسات التحضيرية لعام 2018 المؤدية إلى الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف (COP24) المقرر عقده في مدينة كاتوفيتشي البولندية، في شهر ديسمبر 2018 .

وفي هذا الشأن قدمت الأمانة العامة خلال ورشة العمل ورقة علمية بعنوان تبعات سياسات التغير المناخي واتفاق باريس على القطاع النفطي العربي تناولت تسعير انبعاثات الكربون، وتقليل انبعاثات الكربون في أعمال المنبع ومشروعات المصب وتأثير تدابير الاستجابة والتنوع الاقتصادي والقضايا المتعلقة بالشحن والطيران وأمن الطاقة.

وعُقد **الاجتماع التحضـــيري لمؤتمر الأطراف الرابع والعشـــرين (COP24)** خلال الفترة من 30 أبريل إلى 10 مايو 2018 بمدينة بون الألمانية، وتم خلال الاجتماع انعقاد الهيئات الثلاث التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشـــأن تغير المناخ (UNFCCC)، وهي الدورتين الثامنة والأربعون للهيئة الفرعية للتنفيذ والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية، وكذلك الجزء الخامس من الدورة الأولى للفريق العامل المخصص المعني باتفاق باريس. وقد ركز الاجتماع بشكل كبير على دفع عجلة العمل في برنامج عمل اتفاقية باريس (PAWP) ومجموعة من القرارات المطلوبة لتفعيل هذا الاتفاق، حيث أن الموعد النهائي لإنجازه هو ديسمبر 2018.

استضـافت مدينة نيويورك الأمريكية في السـادس والعشـرون من شـهر سـبتمبر 2018 الدورة الثانية لـــــ**"قمة الكوكب الواحد"** وذلك على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة. وتهدف القمة إلى تســـريع تنفيذ إتفاق المناخ المبرم في عام 2015، هذا وقد تم التأكيد في نهاية القمة على أهمية تطوير خريطة طريق لكوكب واحد للعمل المناخي والتمويل الأخضر، التي يمكن أن تساعد في مواءمة القوى على امتداد المسارات الاستراتيجية الأكثر نجاحاً، بما في ذلك التعاون ومشاركة الحلول لتقديم أعمال محلية ووطنية وعالمية، والاستثمار في التحول إلى اقتصادات منخفضة الانبعاثات وشاملة.

وخلال الفترة من 1 إلى 15 ديســمبر 2018، اســتضــافت مدينة كاتوفيتشــي البولندية **أعمال مؤتمر الأطراف الرابع والعشــرين (COP24)**، وقد اتفق ممثلوا الدول الأطراف خلال المؤتمر على تفعيل اتفاق باريس للمناخ المبرم عام 2015، و وضـع كتاب قواعد مشـترك يهدف إلى تنفيذ مقررات اتفاق باريس للحد من ارتفاع حرارة الأرض بحيث لا تزيد عن الدرجتين مئويتين. وأنه ســيلزم الدول الأطراف الموقعة على اتفاق باريس بتخفيض معدل انبعاثات غاز ثاني أكســيد الكربون، وكما شــدد المؤتمر على الحاجة إلى خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمعدل النصف قبل عام 2030 من أجل الوصـــول إلى هدف الحد من ارتفاع درجة حرارة الأرض بمعدل 1.5 درجة. كما رحبت الدول الأطراف بالبيان النهائي للمؤتمر، وكان من أبرز ما جاء به، تأسيس لجنة دائمة للتصدي ولتقييم الآثار السـلبية لتدابير الاسـتجابة (KATOWICE TECHNICAL COMMITTEE)، و اسـتمرارية برنامج تدابير الاســتجابة (FORUM) وإقرار عدد من ورش العمل، و إدراج الآثار الســلبية لتدابير الاستجابة في إجراءات الالتزام والشفافية COMPLIANCE-TRANSPARENCY، و التأسيس للتمايز ما بين الدول النامية والدول الصناعية فيما يخص الشفافية وتمتع الدول النامية بالمرونة الواردة

في نص اتفاق باريس دون تحديد موعد زمني، و تفعيل الفوائد المصـــاحبة للتكيف بصـــورة تخفيف الانبعاثات (CO-BENEFITS) وإدراجها في إجراءات الشـــفافية وتعليمات المســـاهمات الوطنية، و القيام بدراســـة للاحتياجات المالية للدول النامية كل أربع ســـنوات، و الاتفاق على إطار التكنولوجيا وتفعيل دور ها وتســـهيل نقلها للدول النامية، و تأســـيس آلية لتقديم المعلومات عن الموارد المالية المستقبلية المتاحة للدول النامية بحسب المادة (9.5) من اتفاق باريس. كما تم الاتفاق على عقد **مؤتمر الأطراف الخامس والعشرين (COP-25)** في تشيلي خلال الفترة من 11 إلى 22 نوفمبر 2019.

سابعاً: الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في أوابك

1. الانعكاس على كمية صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء في أوابك

تشـــير التقديرات الأولية إلى انعكاس ***تعديل اتفاق خفض الإنتاج والذي توصـــلت إليه بالفعل الدول الأعضـــاء في منظمة أوبك مع عدد من الدول المنتجة للنفط من خارجها*** في نهاية الربع الثاني من عام 2018، على كمية صـادرات النفط الخام في الدول الأعضـاء في أوابك خلال الربع الرابع من عام 2018، حيث ارتفعت بنحو 821 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع الســابق لتصــل إلى 19.3 مليون برميل/يوم وهو مستوى مرتفع بنحو 1.5 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضـي، ويعزى هذا الارتفاع في الأساس إلى زيادة إنتاج السعودية بشكل ملحوظ بلغ نحو 392 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع الســابق، وفي هذا الســياق تجدر الإشــارة إلى أن إنتاج الســعودية قد بلغ أعلى مســتوى قياســي له وهو 11.1 مليون برميل/يوم خلال شــهر نوفمبر 2018. إلى جانب ارتفاع إنتاج النفط في كلاً من الإمـارات وليبيـا خلال الربع الرابع من عـام 2018 بنحو 286 ألف برميل/يوم و 157 ألف برميل/يوم على الترتيب مقارنة بالربع السابق. ***كما يوضح الجدول (23) والشكل (26).***

الجدول (23)
التطور الربع السنوي في كمية صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء، 2017-2018*
(مليون برميل/يوم)

	2017	2018		التغير عن (مليون ب/ي)	
	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الرابع*	الربع الثالث 2018	الربع الرابع 2017
الامارات	2.457	2.552	2.838	0.286	0.381
البحرين	0.168	0.168	0.168	–	–
الجزائر	0.586	0.640	0.641	0.001	0.055
السعودية	7.293	7.718	8.110	0.392	0.817
سورية	–	–	–	–	–
العراق	3.689	3.788	3.788	–	0.099
قطر	0.425	0.417	0.431	0.014	0.006
الكويت	2.367	2.449	2.420	(0.029)	0.053
ليبيا	0.749	0.675	0.832	0.157	0.083
مصر	0.119	0.119	0.119	–	–
الإجمالي	**17.853**	**18.526**	**19.347**	**0.821**	**1.494**

*بيانات تقديرية.

ملاحظة: - الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصدر: - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقديرات أولية.

الشكل (26)
مقارنة كمية إنتاج النفط الخام بصادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوابك، 2016 -2018

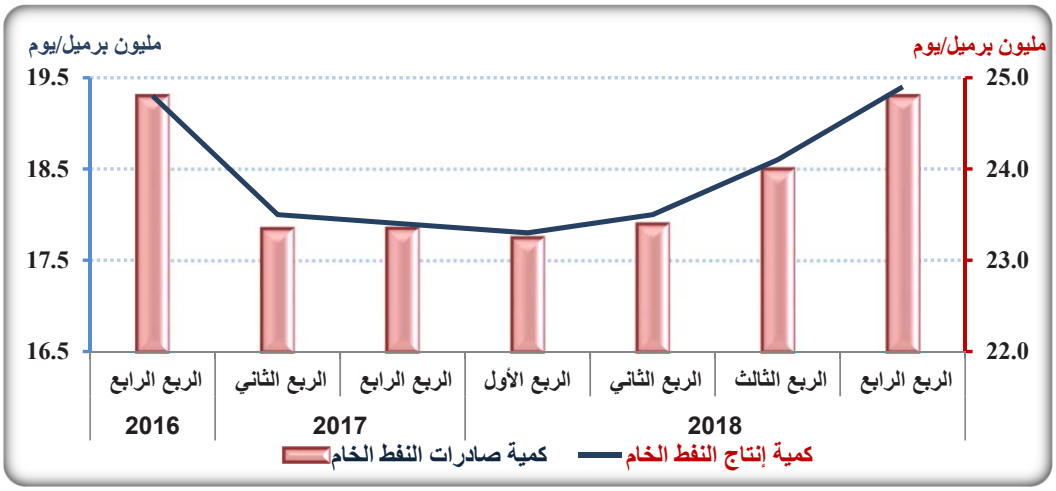

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) – تقديرات أولية.

أما بالنسبة لحركة المعدلات الشهرية لكمية إنتاج الدول الأعضاء في أوابك من النفط الخام خلال الربع الرابع من عام 2018 وانعكاساتها على الكمية المقدرة لصادرات النفط الخام في الدول الأعضاء، فقد ارتفعت كمية صادرات النفط الخام للدول الأعضاء المقدرة في شهر أكتوبر 2018 مقارنة بالشهر السابق لتصل إلى 19.229 مليون ب/ي، عندما ارتفعت كمية إنتاج الدول الأعضاء من النفط الخام إلى 24.805 مليون ب/ي.

و ارتفعت الكمية المقدرة لصادرات النفط الخام في الدول الأعضاء إلى أعلى مستوى لها خلال الربع الرابع من عام 2018، عندما بلغت 19.721 مليون ب/ي في شهر نوفمبر 2018، نتيجة ارتفاع كمية إنتاج الدول الأعضاء من النفط الخام إلى 25.297 مليون ب/ي. وفي شهر ديسمبر 2018، انخفضت الكمية المقدرة لصادرات النفط الخام في الدول الأعضاء إلى 19.090 مليون ب/ي، عندما انخفضت كمية إنتاج الدول الأعضاء من النفط الخام إلى 24.666 مليون ب/ي.

2. الانعكاس على قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء في أوابك

تشير التقديرات الأولية إلى انعكاس الارتفاع في متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الربع الرابع من عام 2018 على قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء المقدرة خلال نفس الربع، فقد انخفضت بنحو 6.7 مليار دولار، أي بنسبة 5.3% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 120.5 مليار دولار، وهو مستوى مرتفع بنحو 22.5 مليار دولار، أي بنسبة 23% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (24) والشكل (27).***

الجدول (24)

التطور الربع السنوي في قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء، 2017-2018*

(مليار دولار)

	2017	2018		التغير عن (مليار دولار)	
	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الرابع*	الربع الثالث 2018	الربع الرابع 2017
الامارات	13.9	18.0	18.2	0.2	4.3
البحرين	0.9	1.1	1.0	(0.1)	0.1
الجزائر	3.3	4.4	4.0	(0.4)	0.7
السعودية	40.1	53.4	50.9	(2.5)	10.8
سورية	–	–	–	–	–
العراق	20.0	25.5	23.1	(2.4)	3.1
قطر	2.3	2.8	2.7	(0.1)	0.4
الكويت	12.7	16.6	14.9	(1.7)	2.2
ليبيا	4.2	4.6	5.1	0.5	0.9
مصر	0.7	0.8	0.7	(0.1)	–
الإجمالي	**98.0**	**127.2**	**120.5**	**(6.7)**	**22.5**

*بيانات تقديرية.

المصدر: ـ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقديرات أولية.

الشكل (27)

مقارنة مستويات أسعار النفط بقيمة صادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوابك، 2016 -2018

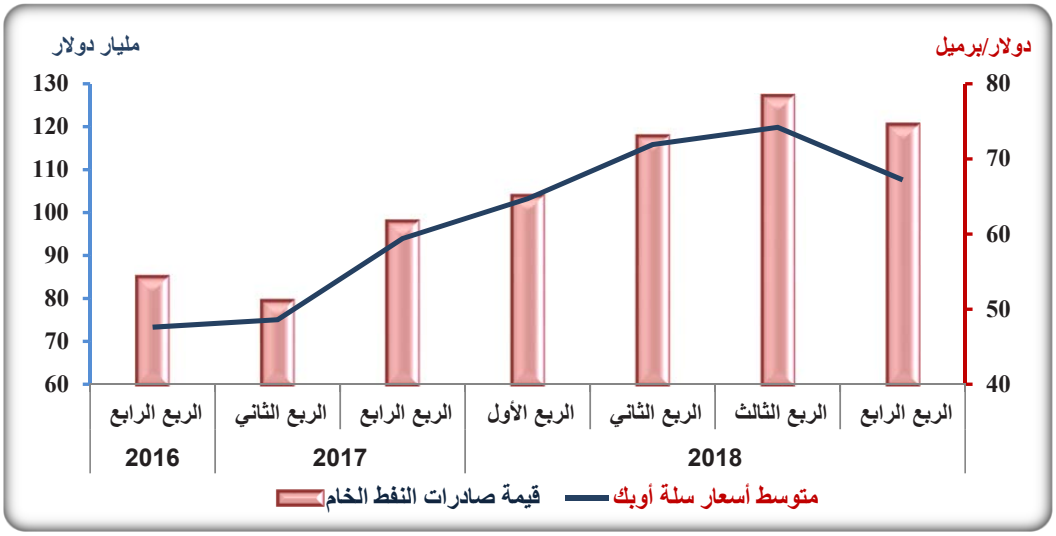

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) – تقديرات أولية.

أما بالنسبة لحركة المعدلات الشهرية للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الربع الرابع من عام 2018 وانعكاساتها على قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء المقدرة خلال نفس الربع، فقد ارتفعت قيمة صادرات النفط الخام للدول الأعضاء المقدرة في شهر أكتوبر 2018 مقارنة بالشهر السابق لتصل إلى 47.5 مليار دولار، عندما ارتفع السعر الفوري لسلة خامات أوبك إلى 79.4 دولار/برميل. وفي شهر نوفمبر 2018، انخفضت تلك القيمة بشكل ملحوظ لتصل 39 مليار دولار، نتيجة انخفاض السعر الفوري لسلة خامات أوبك إلى 65.3 دولار/برميل. وواصلت قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء المقدرة إنخفاضها لتصل إلى أدنى مستوى لها خلال الربع الرابع من عام 2018 وهو 34.1 مليار دولار خلال شهر ديسمبر 2018، نتيجة إنخفاض السعر الفوري لسلة خامات أوبك إلى 56.9 دولار/برميل، وهو أدنى مستوى له منذ شهر أكتوبر 2017.

3. الانعكاس على الأداء الاقتصادي الكلي للدول الأعضاء في منظمة أوابك

ألقت التطورات في السوق البترولية العالمية بظلالها على مستويات الأداء الاقتصادي في بعض الدول الأعضاء خلال الربع الرابع من عام 2018، حيث استقرت مستويات الناتج في القطاعات النفطية، عقب الزخم القوي الذي شهدته خلال الربع السابق. ويعزى ذلك في الأساس إلى الاستقرار النسبي الحذر في أداء الاقتصاد العالمي، تزامناً مع الإنخفاض الملحوظ في أسعار النفط الخام، وتذبذب أداء الأسواق المالية، واتجاه هذه الدول نحو زيادة الإنتاج النفطي وفقاً لقرار تعديل إتفاق خفض الإنتاج بين دول أوبك ومنتجي النفط من خارجها في نهاية شهر يونيو 2018، قبل التوصل إلى إتفاق جديد بشأن خفض الإنتاج بدء من شهر يناير 2019، والذي من المتوقع أن ينعكس على صادرات تلك الدول من النفط الخام خلال عام 2019.

يأتي ذلك ليحد من الآثار الإيجابية لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي يجري تنفيذها في بعض الدول الأعضاء، والتي بدأت تظهر مع بداية عام 2018، حيث شهدت مستويات النشاط في القطاعات غير النفطية تحسن نسبي على خلفية ارتفاع الانفاق الاستثماري المصاحب لتنفيذ عدد من المشروعات في إطار مزيج سياسات التصحيح المالي التي تبنته هذه الدول ويشتمل على سياسات واسعة لزيادة مستويات تنويع الهياكل الاقتصادية وتحسين مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال ومعالجة العجز المالي والدعم الحكومي ولاسيما دعم الطاقة وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية والمالية. لتتزايد المخاوف بشأن تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي لتلك الدول بشكل عام على المدى البعيد.

الخلاصة

1. الأداء الاقتصادي

☜ شهد الربع الرابع من عام 2018 **استقرار نسبي في أداء الاقتصاد العالمي** لينتهي عام 2018 مفعماً بالعديد من الأحداث الاقتصادية الهامة التي أثرت بصورة متباينة على هذا الأداء، وأصبح من المؤكد أن يكون لها تأثير سلبي واضح على نمو الاقتصاد العالمي خلال عام 2019 إنعكاساً للعديد من التحديات، مثل استمرار التوترات التجارية العالمية، وتشديد السياسة النقدية (خاصة من قبل البنك الفيدرالي الأمريكي)، وضعف الأوضاع المالية في بعض الأسواق الناشئة والدول النامية، إلى جانب حالة عدم اليقين المرتبطة بخروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي (Brexit)، والقضايا المالية في بعض اقتصادات دول الاتحاد الأوروبي، والزيادة المتوقعة لضريبة المبيعات في اليابان، وارتفاع مستويات الديون العالمية.

2. أسواق النفط الخام

1.2. الأسعار

☜ **انخفض متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك** خلال الربع الرابع من عام 2018، ليصل إلى 67.2 دولار/برميل، كما **انخفض متوسط سعر خام برنت** ليصل إلى 67.6 دولار/برميل، وانخفض **متوسط سعر خام غرب تكساس** ليصل إلى 59 دولار/برميل. وانعكس هذا التطور على **مستويات الأسعار الفورية لمختلف الخامات العربية** التي سلكت ذات المسلك، حيث شهدت **انخفاضاً** بالمقارنة مع الربع السابق وبدرجات متفاوتة، كما انعكس على **متوسط أسعار المنتجات النفطية** المختلفة في كافة الأسواق الرئيسية في العالم التي شهدت هي الأخرى **انخفاضاً** بنسب متفاوتة حسب السوق ونوع المنتج.

2.2. الإمدادات النفطية

☜ **ارتفع إجمالي الإمدادات النفطية العالمية** (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي) خلال الربع الرابع من عام 2018، بنحو 0.7 مليون برميل/ يوم، أي بنسبة 0.7% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 100.3 مليون برميل/ يوم.

وعلى مستوى المجموعات، ارتفعت الإمدادات النفطية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي) لدول أوبك خلال الربع الرابع من عام 2018 بحوالي 0.1 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 0.3% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 39.1 مليون برميل/يوم.

☜ ارتفع **إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك** خلال الربع الرابع من عام 2018 بحوالي 0.6 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 1% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 61.2 مليون برميل/ يوم.

☜ **ارتفع معدل إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري** خلال الربع الرابع من عام 2018 مقارنة بمستويات الربع السابق ليبلغ 7.537 مليون برميل/يوم. **كما ارتفع متوسط عدد الحفارات العاملة** في مناطق إنتاج النفط الصخري خلال الربع الرابع من عام 2018 بنحو 12 حفارة مقارنة بمستويات الربع السابق ليصل إلى 953 حفارة، وفي هذا السياق يذكر أن عدد الحفارات العاملة قد بلغ أعلى معدل له وهو 1293 حفارة خلال الربع الرابع من عام 2014. **وارتفع إجمالي عدد آبار النفط والغاز الصخريين المحفورة** في الولايات المتحدة خلال الربع الرابع من عام 2018 بنحو 175 بئر مقارنة بالربع السابق، وهي أقل زيادة فصلية لها خلال عام 2018، ليبلغ عددها 4505 بئر.

3.2. الطلب على النفط

☜ **ارتفع الطلب العالمي على النفط** خلال الربع الرابع من عام 2018 بنحو 0.7 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 99.9 مليون برميل/ يوم.

وعلى مستوى المجموعات الدولية، ارتفع طلب الدول الصناعية خلال الربع الرابع من عام 2018 بحوالي 300 ألف برميل/ يوم، أي بنسبة 0.6% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 48.4 مليون برميل/يوم. كما **ارتفع طلب الدول النامية والدول المتحولة** خلال الربع الرابع من عام 2018 بحوالي 400 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 0.8% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 51.5 مليون برميل/ يوم.

4.2. المخزونات النفطية

☜ **ارتفع إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والإستراتيجية)** في نهاية الربع الرابع من عام 2018 بنحو 155 مليون برميل، أي بنسبة 1.8% مقارنة بالربع السابق ليبلغ 8.845 مليار برميل. بينما **انخفض المخزون الاستراتيجي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وجنوب أفريقيا والصين** خلال الربع الرابع من عام 2018 بمقدار 15 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.831 مليار برميل.

5.2. حركة التجارة النفطية

☜ **انخفض صافي الواردات النفطية للولايات المتحدة** بشكل ملحوظ خلال الربع الرابع من عام 2018 بنسبة 53.6% مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 1.5 مليون ب/ي، كما **انخفض صافي الواردات النفطية للهند** بنسبة 3.9% مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 3.8 مليون ب/ي. بينما **ارتفع صافي الواردات النفطية للصين** خلال الربع الرابع من عام 2018 بنسبة 14.4% مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 10.5 مليون ب/ي، و**ارتفع صافي الواردات النفطية لليابان** بنسبة 13.2% مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 3.5 مليون ب/ي.

6.2. أداء مصافي التكرير

☜ **انخفضت كميات النفط الخام المستهلك في المصافي العالمية** خلال الربع الرابع من عام 2018، بنحو 0.5 مليون برميل/ يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 82.8 مليون برميل/ يوم، كما **انخفض متوسط معدلات تشغيل مصافي التكرير العالمية** خلال الربع الرابع من عام 2018 بنحو 1.5% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 84.1%. وانخفضت **كميات إنتاج المصافي العالمية من المنتجات النفطية** بنحو 0.7 مليون برميل/ يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 82 مليون برميل/ يوم.

3. أسواق الغاز الطبيعي

1.3. الأسعار

☜ **ارتفع متوسط السعر الفوري للغاز الطبيعي المسجل في مركز هنري بالسوق الأمريكي** خلال الربع الرابع من عام 2018 بمقدار 0.87 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (و ح ب) مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 3.8 دولار لكل مليون و ح ب.

☜ **ارتفع متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته اليابان** خلال الربع الرابع من عام 2018 بمقدار 0.7 دولار لكل مليون و ح ب مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 10.9 دولار/ مليون و ح ب، علماً بأن أعلى مستوى له قد تحقق خلال الربع الثالث من عام 2012 عندما بلغ 17.5 دولار/برميل، و **ارتفع متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته كوريا الجنوبية** بمقدار 0.8 دولار لكل مليون و ح ب مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 11.1 دولار/ مليون و ح ب، علماً بأن أعلى مستوى له قد تحقق خلال الربع الرابع من عام 2008 عندما بلغ 16.6 دولار/ مليون و ح ب. كما **ارتفع متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته تايوان** بمقدار 0.5 دولار لكل مليون و ح ب مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 9.8 دولار/ مليون و ح ب، بينما **استقر متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته الصين** عند نفس مستوى الربع السابق وهو 8.5 دولار/ مليون و ح ب، علماً بأن أعلى مستوى له قد تحقق خلال الربع الرابع من عام 2014 عندما بلغ 12 دولار لكل مليون و ح ب

2.3. الإنتاج

☜ **ارتفع متوسط إجمالي إنتاج الولايات المتحدة من الغاز الصخري** خلال الربع الرابع من عام 2018 بحوالي 10 مليار متر مكعب، أي بنسبة 5.4% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 195.2 مليار متر مكعب.

3.3. الصادرات

☜ **بلغت صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المسيل إلى أسواق شمال شرق أسيا** (باستثناء الصين) حوالي 9.8 مليون طن لتساهم بما نسبته 19% من إجمالي واردات تلك الدول خلال الربع الرابع من عام 2018 مقارنة بمساهمة بلغت نحو 20.7% خلال الربع السابق.

4. أسواق الطاقات المتجددة

☜ **استمر النمو في قدرات توليد وإنتاج الطاقات المتجددة عالمياً**، وذلك على خلفية الإنخفاض الملحوظ في أسعار العديد من تكنولوجيات الطاقة المتجددة، بخاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، الذي إنخفض متوسط تكلفة إنتاجهما إلى دولار لكل ميجاواط في عام 2017، مع استمرار زيادة الاهتمام بتخزين الطاقة. وقد إنعكس ذلك بالتالي على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي تشهد استقراراً للعام الرابع على التوالى (انخفضت بنحو 1.7 جيجا طن فى عام 2016) بالرغم من زيادة

استهلاك الطاقة، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى انخفاض الطلب العالمي على الفحم، والتحسينات في كفاءة استخدام الطاقة، وارتفاع الطلب على الطاقات المتجددة، وبشكل خاص الطلب على تقنيات الطاقة الشمسية للاستخدامات الخاصة والمشاريع الصغيرة وهو ما يتوقع أن يستمر خلال عام 2019.

5. الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء

☜ **ارتفعت كمية صـــادرات النفط الخام في الدول الأعضـــاء** المقدرة خلال الربع الرابع من عام 2018 بنحو 821 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 19.3 مليون ب/ي. **بينما انخفضت قيمة صـــادرات النفط الخام في الدول الأعضـــاء** المقدرة خلال الربع الرابع من عام 2018 بنحو 6.7 مليار دولار مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 120.5 مليار دولار.

☜ **ألقت التطورات في الســوق البترولية العالمية بظلالها على مســتويات الأداء الاقتصــادي في بعض الدول الأعضـــاء** خلال الربع الرابع من عام 2018، حيث اســتقرت مســتويات الناتج في القطاعات النفطية، عقب الزخم القوي الذي شـهدته خلال الربع السـابق. ويعزى ذلك في الأسـاس إلى الاستقرار النسبي الحذر في أداء الاقتصـاد العالمي، تزامناً مع الإنخفاض الملحوظ في أسعار النفط الخام، وتذبذب أداء الأســواق المالية، واتجاه هذه الدول نحو زيادة الإنتاج النفطي وفقاً لقرار تعديل إتفاق خفض الإنتاج بين دول أوبك ومنتجي النفط من خارجها في نهاية شـهر يونيو 2018، قبل التوصل إلى إتفاق جديد بشأن خفض الإنتاج بدء من شهر يناير 2019، والذي من المتوقع أن ينعكس على صـــادرات تلك الدول من النفط الخام خلال عام 2019. يأتي ذلك ليحد من الآثار الإيجابية لبرامج الإصـلاح الاقتصـادي التي يجري تنفيذها في بعض الدول الأعضـاء، والتي بدأت تظهر مع بداية عام 2018. لتتزايد المخاوف بشـــأن تباطؤ معدلات النمو الاقتصـــادي لتلك الدول بشكل عام على المدى البعيد.

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)